

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.

تقرير

إدارة التراث الحضري في المدن العربية

رؤى وممارسات البلديات

تقرير

إدارة التراث الحضري في المدن العربية

رؤى وممارسات البلديات

سلسلة تقارير الصادرة عن المعهد العربي لإنماء المدن – التقرير رقم ا
حقوق الطبع والنشر محفوظة © للمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)
جميع الحقوق محفوظة ٢٠٢٥
عبد الله بن حذافة السهمي، ا، الحي الدبلوماسي، ١٢٥٢١-٣٨٠٣، الرياض، المملكة العربية السعودية
ص.ب.: ٦٨٩٢ الرياض، ١١٤٥٢
info@araburban.org
www.araburban.org

نبذة عن المعهد العربي لإنماء المدن: المعهد العربي لإنماء المدن هو منظمة إقليمية غير حكومية وغير ربحية، تأسس المعهد في عام ١٩٨٠ من قبل المكتب الدائم لمنظمة المدن العربية، ومقره الرئيس في الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو أول مؤسسة عربية متخصصة في التنمية الحضرية ودعم البلديات، ويضم أكثر من ٦٥٠ مدينة من ٢٢ دولة، وتشتمل أعمال المعهد على الأبحاث والدراسات في السياسات الحضرية، وتطوير القدرات والتدريب، والتواصل في مجالات التنمية الحضرية والشؤون البلدية.

فريق المشروع البحثي:

المشرف العام: الدكتور أنس المغيري

مدير المشروع: ميشيل اعجاز

المراجعون: الدكتور زياد علم الدين(المعهد العربي لإنماء المدن)، الدكتور رامي ضاهر (تراث: مستشارون في الهندسة المعمارية والتصميم الحضري)، الدكتور أنس صوفان(جامعة هارفارد)

المترجم: أ. خالد خيري عبد الرحمن (المعهد العربي لإنماء المدن)

المحرر: كريس موفات (كلية الملكة ماري - جامعة لندن)

التصميم: Integrity Corporation

شكر وتقدير

يشكر المعهد العربي لإنماء المدن والشركاء جميع المساهمين في إعداد تقرير المراجعة بما في ذلك الخبراء وهم: الأستاذ أحمد العيدروس (المعهد الملكي للفنون التقليدية، المملكة العربية السعودية)، والأستاذ أمجد أحمد المخللي (وزارة التراث والسياحة، عمان)، والدكتور أنس صوفان (جامعة هارفارد)، والأستاذ بوعزة بركة (برنامج التثمين المستدام للقصور والقصبات)، والأستاذ غسان الشمالي (هيئة البحرين للثقافة والآثار)، والأستاذ حسن رضوان (المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، المغرب)، والأستاذة إيمان بناني (المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، المغرب)، والأستاذ جان ياسمين (المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، المغرب)، والأستاذ جنيد سوروش (اليونسكو، العراق)، والأستاذ كريم إبراهيم (تكوين لتنمية المجتمعات المتكاملة، مصر)، والأستاذة لينا أبو سليم (إيكوموس، الأردن)، والأستاذ مؤيد المدلجي (حلب، سوريا)، والدكتور رامي ضاهر (تراث: مستشارون في الهندسة المعمارية والتصميم الحضري، الأردن)، والأستاذة سلاف أوديدي (مؤسسة التراث والمدن التاريخية ، تونس).

إخلاء المسؤولية:

هذا العمل هو أحد مخرجات المعهد العربي لإنماء المدن بالإضافة إلى مساهمات خارجية. ولا تعكس المخرجات، والتفسيرات، والاستنتاجات الواردة في هذا العمل، بالضرورة آراء المعهد العربي لإنماء المدن أو مجلسه الاستشاري أو شبكة المدن الأعضاء. ولا يضمن المعهد العربي لإنماء المدن دقة، أو اكتمال، أو حداثة البيانات الواردة في هذا العمل، ولا يتحمل المسؤولية عن أي أخطاء، أو سهو، أو تناقضات في المعلومات، أو المسؤولية المتعلقة باستخدام، أو عدم استخدام المعلومات، أو الأساليب، أو العمليات، أو الاستنتاجات الموضحة. ولا تعني الحدود والألوان والتصنيفات والروابط/الحواشي والمعلومات الأخرى المقدمة في هذا العمل أي حكم من جانب المعهد العربي لإنماء المدن فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، ولا تعني الاعتراف أو القبول بترسيم حدودها أو نظامها الاقتصادي أو مستوى تنميتها. ولا يعني الاستشهاد بالأعمال التي ألفها آخرون أن المعهد العربي لإنماء المدن يؤيد وجهات النظر التي عبر عنها هؤلاء المؤلفون أو محتوى أعمالهم. ولا يشكل أي شيء هنا أو يُفسر أو يُعتبر قيدًا على أو تنازلاً عن امتيازات وحصانات المعهد العربي لإنماء المدن، والتي يحتفظ بها المعهد العربي لإنماء المدن على وجه التحديد.

الغلاف الأمامي: الهجرين، اليمن. الصورة من مسابقة التصوير الفوتوغرافي 'عيش المدينة' التي نظمها المعهد العربي لتنمية المدن | المصور: حمزة أبو بكر

الغلاف الخلفي: الصورة من مسابقة التصوير الفوتوغرافي 'عيش المدينة' التي نظمها المعهد العربي لتنمية المدن | حارة الدرب الأصفر، القاهرة التاريخية، مصر، المصور: نهى علي



تقديم

الدرعية، الرياض
المصدر: أحمد الحمّوان | مسابقة التصوير الفوتوغرافي "عيش المدينة" للمعهد العربي لإنماء المدن



سمو الأمير د. فيصل بن عبد العزيز بن عياف
رئيس المعهد العربي لإنماء المدن
أمين منطقة الرياض

تحتضن المنطقة العربية في طياتها بعضًا من أروع المواقع التراثية والتاريخية الفريدة في العالم والتي تنُمّ عن أصالة المجتمعات المحلية وتجذرها التاريخي في بيئاتها الحضرية وارتباطها العميق بتراثها. فالمناطق التاريخية كانت وما زالت مراكز مفعمة بالحياة، والمعرفة، والحركة الاقتصادية والاجتماعية، ويعد الحفاظ عليها وإدارتها بالشكل الصحيح من أولويات المدن. فالتراث أصل ديناميكي قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية وقادر على تعزيز الهوية الثقافية للمدن وتحسين جودة الحياة فيها.

ومع ذلك نجد في يومنا هذا أن التوسع الحضري السريع والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى متطلبات التنمية من بنى تحتية حديثة وغيرها، قد فرضت ضغوطات هائلة على المناطق التاريخية وشكلت تحدياً كبيراً على استدامة التراث الحضري، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى تمكين القطاع البلدي أكبر من أي وقت مضى. ومن المهم أن يكون للمؤسسات التنموية على المستويين الوطني والمحلي دوراً في تبني سياسات واضحة تحقق التوازن بين متطلبات التنمية الحضرية والحفاظ على المواقع التراثية كي لا تتعرض لخطر الإهمال والزوال على نحو لا يمكن استعادتها.

إن صون التراث والحفاظ عليه لا يتحقق إلا بمشاركة مجتمعية حقيقية، حيث يشكل السكان الذين يعيشون في المناطق التاريخية للمدن، الركيزة الأساسية للحفاظ على الموروث الثقافي، وهذا ما يتطلب إشراكهم في مشاريع إعادة التأهيل والتجديد الحضري ودمجهم في عمليات التخطيط الاستراتيجي. كما أن للتعليم ونشر المعرفة والوعي المجتمعي دوراً هاماً في الشعور بالمسؤولية تجاه الحفاظ على التراث. لذا يجب إشراك المؤسسات التعليمية والثقافية من خلال دعم حملات توعوية تغرس روح المسؤولية وترسخ مكانة التراث ليصبح رمزاً وطنياً ومصدر فخر واعتزاز للأجيال القادمة.

وفي ضوء هذا المشهد المتأصل بالعراقة، نجد في الجانب الآخر، أن إدارة التراث الحضري تواجه تحديات مؤسسية واقتصادية كبيرة، وقد يُنظر إليها في بعض الأحيان، على أنها عملية تكتيكية تتطلب تكاليف ونفقات إضافية تستند إلى ميزانيات ضخمة وموارد قد تكون محدودة في أغلب الأحيان.

ومن هذا المنطلق، يبرز دور المعهد العربي لإنماء المدن كجهة أساسية فاعلة في هذا المجال من خال إعداد تقرير بعنوان «إدارة التراث الحضري في المدن العربية - رؤى وممارسات البلديات» يُبيّن فيه أبرز التحديات التي تواجه البلديات في إدارة تراثها الحضري، كما يوفر رؤى حول أبرز الحلول والممارسات السائدة في المنطقة، والأساليب المتنوعة التي يمكن من خلالها إدارة التراث الحضري على نحو يعزز استدامة المدينة وهُويتها الثقافية وحيويتها الاقتصادية.

ومن خلال تسليط الضوء على التجارب والاستراتيجيات المتنوعة التي تبنتها المدن في مختلف أنحاء المنطقة واستخلاص الدروس المستفادة منها، يُشكّل هذا التقرير دراسة قيّمة لصناع القرار ومخططي المدن والمتخصصين الذين يسعون إلى الحفاظ على تراثهم الحضري ودمجه ضمن المشهد الحضري المعاصر لمدنهم. كما يشدد التقرير على أهمية تعزيز نماذج الحوكمة الشاملة التي تضمن عدم اعتبار الحفاظ على التراث قيدًا على التنمية، بل حافزًا للابتكار والتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

وأخيراً، سيمضي المعهد العربي لإنماء المدن قدماً نحو تطوير سياسات واستراتيجيات حضرية تستجيب لحاجات التنمية في المدن العربية، كما سيسعى دائماً إلى تسهيل تبادل المعرفة، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون والشراكة، والعمل معاً نحو الوصول إلى تنمية حضرية مستدامة تحترم تاريخنا المشترك وتحتضن فرص المستقبل. ونأمل أن يلهم هذا التقرير مدننا لمواصلة الاستثمار في موروثها الثقافي، والاعتراف به كركيزة من ركائز المرونة والهوية والنمو المستدام.



رسالة المعهد

الإسكندرية، مصر
المصدر: سمر كمال | مسابقة التصوير الفوتوغرافي "عيش المدينة" التي نظمها المعهد العربي لتنمية المدن



الدكتور أنس المغيري،
المدير العام للمعهد العربي لإنماء المدن

يسُرّ المعهد العربي لإنماء المدن إطلاق هذا التقرير الذي يقف شاهدًا على التزامنا التام بدعم المدن العربية في مختلف المجالات بما فيها تطوير وإدارة تراثها الحضري. ويهدف المعهد عبر شراكاته مع البلديات، والمنظمات الدولية، وخبراء التخطيط الحضري، إلى تقديم الرؤى والأفكار المتعلقة بأفضل الممارسات، وتوصيات السياسات، ودراسات الحالة التي تُبيّن أهمية دمج الحفاظ على التراث التاريخي في أُطر التنمية الحضرية، مما يسهم في الحفاظ على الهوية العمرانية الأصيلة في ظل النمو الحضري والاقتصادي المتسارع.

وكون المعهد مؤسسة رائدة في شؤون التنمية الحضرية والتطوير البلدي، ويدعم المدن الأعضاء في مواجهة التحديات الحضرية من خلال الأبحاث في السياسات الحضرية المبتكرة، وتبادل الأفكار والممارسات، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز الشراكات مع المدن والمنظمات العالمية.

ويؤكد المعهد العربي لإنماء المدن في هذا التقرير على أهمية الدور الحيوي للتراث الحضري في تشكيل هُوية المدن العربية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال أنشطة السياحة الثقافية ومبادرات التنمية المستدامة. وبدون أدنى شك، لا يقتصر الحفاظ على النسيج الحضري التاريخي على حماية الماضي فحسب، بل يشمل كذلك إنشاء مدن نابضة بالحياة، وشاملة، وديناميكية، تحتفي بجذورها الثقافية مع التكيف مع احتياجات المجتمعات المعاصرة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه المدن العربية تحديات غير مسبوقة، بدءًا من النمو الحضري السريع ووصولًا إلى التحديات البيئية، لا بد أن يتم وضع إدارة التراث الحضري في طليعة الأولويات وفي صميم استراتيجيات التخطيط الحضري. ويتطلب هذا الأمر سياسات تنموية استشرافية، ودمج التقنيات الذكية، وتنبي منهجًا شاملًا للحوكمة يعمل على إشراك المجتمعات المحلية كجهات معنية فاعلة في جهود الحفاظ على التراث الحضري في المدن العربية.

وتتمثل أبرز أهداف المعهد من هذا التقرير في أن يكون مرجعًا لصانعي القرار، ومخططي المدن، والباحثين، وكافة المعنيين بحماية التراث الحضري في المدن العربية. وكجزء من برنامج المعهد المتعلق بأبحاث السياسات الحضرية، جاء هذا التقرير ضمن عِدّة تقارير يهدف المعهد إلى إصدارها لتوثيق وعرض الممارسات والسياسات المتعلقة بجميع جوانب التنمية الحضرية في المنطقة العربية. ويحدونا الأمل في أن تكون الرؤى والاستراتيجيات المقدمة في تقاريرنا ملهمة للعمل والتعاون المشترك، مما يمهد الطريق لتعزيز ممارسات التنمية الحضرية في مدننا.

وفي الختام، يعرب المعهد عن امتنانه لجميع الخبراء، والمؤسسات، وممثلي المدن الذين ساهموا في هذا الجهد. كما نود الإشارة إلى دور منصة المعهد الإلكترونية والتي تعطي الكثير من المشاريع الحضرية، بما في ذلك مشاريع الحفاظ على التراث الحضري وجهود البلديات في هذا الإطار.

المحتويات

قائمة الأشكال ١٢

الملخص التنفيذي ١٤

المقدمة ١٦

ما هي إدارة التراث الحضري؟ ١٨

تخطيط إدارة التراث الحضري ١٩

لمحة عامة عن إدارة التراث الحضري في المدن العربية ٢١

الإطار، والمنهجية، وهيكل التقرير ٢٢

دراسات الحالة ٢٤

القاهرة التاريخية، مصر ٣١

مدينة فاس، المغرب ٤١

مدينة تونس، تونس ٤٩

جبيل، لبنان ٥٥

السلط، الأردن ٦٣

الموصل، العراق ٧٣

المحرق، البحرين ٨١

جدة، المملكة العربية السعودية ٨٧

نزوى، عمان ٩٣

كيف يمكن للمدن إدارة تراثها الحضري؟ ٩٨

الرؤية والسياسات المؤسسية ١٠٠

الاستراتيجيات والخطط ١٠٥

الآليات الإدارية والتنفيذية ١١٤

الخاتمة ١٢٠

الدروس المستفادة من دراسات الحالة ١٢٢

كلمة المعهد الختامية ١٢٨

المراجع ١٢٩





قائمة الأشكال

الشكل ١: الخريطة الأولى- القاهرة التاريخية:
مقارنة بين ممتلكات التراث العالمي والمنطقة العازلة
(مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية)..... ٣٦

الشكل ٢: الخريطة الثانية- القاهرة التاريخية:
مقارنة بين ممتلكات التراث العالمي والمنطقة العازلة
(مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية والجهاز القومي للتنسيق الحضاري)..... ٣٧

الشكل ٣: استثمارات المشاريع في مدينة فاس خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٥..... ٤٥

الشكل ٤: مقطع عرضي لمدينة السلط يُبيّن التضاريس وأنوع المباني..... ٦٦

الشكل ٥: مخطط لإدارة الحفاظ على التراث الحضري في السلط، ٢٠١٩..... ٧٠

الشكل ٦: مشهد لطريق تراثي في الموصل القديمة تم ترميمه وإعادة تأهيله
ضمن مبادرة "إحياء روح الموصل". المصدر: هيئة اليونسكو..... ٧٨

الشكل ٧: يوضح تصنيف المباني التراثية في جدة التاريخية
حسب حالتها الإنشائية والحضرية واستراتيجيات الحفاظ عليها..... ٩٠

الشكل ٨: الأماكن التراثية في القرن العشرين..... ١٠٣

الشكل ٩: نظام إدارة التراث العالمي في مدينة بورتو.
يُشير الشكل إلى هيئات الإدارة والإجراءات الإدارية المُنفَّذة..... ١١١

الشكل ١٠: قضايا الحوكمة الرئيسية
في التعامل مع المشهد الطبيعي الحضري التاريخي..... ١١١

الشكل ١١: عملية تقييم التأثيرات المحتملة للعمل المقترح على موقع التراث العالمي ١١٥

الشكل ١٢: عملية إدارة المخاطر..... ١١٧

الشكل ١٣: المساعدات الأولية لعمليات التراث الثقافي..... ١١٧



الملخص التنفيذي

قلعة التويم التراثية بالمملكة العربية السعودية
المصدر: ميشيل إعجاز

تقف الشواهد الأثرية في المدن العربية شامخة كدليل على ارتباطها الوثيق بتراثها، وخير مثال على ذلك روائع المعالم المصرية الشامخة، والعمارة الإسلامية المهيبة في الأراضي المقدسة بالحجاز، والإرث الثقافي العريق للمغرب العربي. وبالتالي، بات تعزيز هذا الارتباط والحفاظ عليه من أبرز أهداف المدن في كافة أنحاء المنطقة العربية. ولكن من الجدير بالملاحظة أن الإجراءات المتبعة في البلديات والجهات الحكومية المحلية في حوكمة وإدارة هذا التراث تختلف وفقًا لنوع التراث وللسياق القانوني، والمؤسسي، والاجتماعي، والاقتصادي للمدينة.

وإيمانًا بقيمة ومكانة التراث الحضري في البلدان العربية، جاء هذا التقرير بعنوان (إدارة التراث الحضري في المدن العربية-رؤى وممارسات البلديات)، بهدف تبادل هذه الرؤى والأفكار مع البلديات حول السياسات والممارسات السائدة في المنطقة العربية فيما يتعلق بمجال إدارة التراث الحضري. وقد تم استلهام التقرير من الاستيعاب الشامل لمفهوم التراث كأصل اجتماعي، وثقافي، واقتصادي، يتم الحفاظ عليه من الماضي ليكون بمثابة ذاكرة للشعوب وأداة لتشكيل وصياغة المستقبل للأجيال القادمة. وتعتمد عملية إدارة التراث الحضري على عِدّة مناهج مختلفة تم تبنيها مختلف أنحاء العالم، وأبرز هذه المناهج هو (المشهد الحضري التاريخي) الذي يشدد على أهمية دمج إدارة التراث والسياسات مع الأهداف الشاملة للتنمية الحضرية المستدامة. وكونها من المسؤوليات التي تقع على عاتق البلديات، تعتمد إدارة التراث بشكل كبير على نظام حوكمة ماهر ومتكامل بصورة جيدة مع القطاعات والوظائف الأخرى، كما يتماشى هذا النظام مع إطار قانوني، ومؤسسي، ومالي ملائم.

تضم قائمة اليونسكو للتراث العالمي ٢٦ مدينة وبلدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدها. وتتباين التحديات التي تواجهها المدن العربية عندما يتعلق الأمر بإدارة التراث حسب السياق الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي. وتتمثل هذه التحديات في القضايا المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات، والتوسع الحضري السريع، وتغير الطابع الحضري، والفقر الحضري، وعدم توافر الأنظمة وغيرها. ومن خلال الدراسة المتعمقة التي أجريت على تسع مدن في المنطقة العربية، تطرق هذا التقرير إلى أفضل المناهج المبتكرة والمحلية لإدارة التراث الحضري التي اعتمدتها بعض المدن العربية وهي ذات صلة بمدن أخرى في المنطقة. كما سلطت دراسات الحالة الضوء على مناهج، مثل: السياسات الشاملة وممارسات التراث المتكاملة والتشاركية في تونس والمغرب، والتجديد الحضري بعد الاضطرابات في العراق، والممارسات الناشئة لربط التراث بشكل مباشر بالعمل المناخي في السودان، ودمج المجتمعات المحلية في إدارة التراث في عمان، والطبقة المتنامية من المتخصصين المستقلين في مجال الحفاظ على التراث في مصر، والاستثمار المستهدف في إدارة وإحياء التراث في الخليج، والجهود المبذولة لبناء توافق الآراء حول قيمة التراث في الأردن، وتؤكد جميع المناهج على تنوع الممارسات المتبعة في المنطقة العربية.

ومن خلال الاطلاع على التقرير نجد أن كل دراسة حالة عملت على تقديم رؤى وممارسات تتعلق بالسياق الخاص بالتراث، والإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكمها، وأبرز القضايا التي تواجه هذه المدن. ومن ثم يتناول التقرير بالتفصيل مشروعًا أو مبادرة مُحددة في المدينة المعنية وأبرز الدروس المُستفادة من تنفيذ المبادرة أو المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم هذا التقرير دراسات الحالة الواردة فيه كمنصة يتم من خلالها إشراك القارئ في نقاش مستفيض حول كيفية إدارة المدن لتراثها الحضري، حيث يتركز هذا النقاش حول ثلاثة محاور رئيسة تتعلق بمستويات إدارة المدينة وهي: الرؤية والسياسات المؤسسية، الاستراتيجيات والخطط، والآليات التنفيذية والإدارية، مع تقديم مجموعة من التوصيات خاصة بكل مستوى، وتركز هذه التوصيات على عُدّة قضايا، بما فيها الحق في التراث، وأهمية تكييف الأُطر العالمية للتراث الحضري مع السياقات المحلية، والدور الحيوي الذي تؤديه خطط إدارة الحفاظ على التراث، مع التأكيد على أهمية برامج التدريب الأكاديمي والمهني، وقيمة الأطر التشاركية.

ومن خلال إلقائه الضوء على مختلف التجارب والاستراتيجيات المُنفّذة في مدن المنطقة العربية، يُعدُّ هذا التقرير بمثابة مورد ذا قيّمة عالية لصناع السياسات، ومخططي المدن وخبراء التراث الذين يبذلون ما في وسعهم من أجل الحفاظ على التراث الحضري ودمجه في المشهد الحضري المعاصر. وإلى جانب ذلك يشدد التقرير على أهمية تعزيز نماذج حوكمة شاملة ومتكيّفة تضمن ألا يُنظر إلى الحفاظ على التراث كعائق أمام التنمية، بل كحافز للابتكار، والتماسك، الاجتماعي، والازدهار الاقتصادي.

المقدمة

يتناول هذا التقرير الوضع الراهن للسياسات والممارسات المتعلقة بإدارة التراث الحضري في المدن العربية والحفاظ عليه، بالإضافة إلى التحديات التي تقف عائقاً أمام إدارتها بفعالية. كما يقدم لقادة بلديات المدن لمحة عامة عن التحديات، والإمكانات، والنجاحات والإخفاقات في التعامل مع التوازن الدقيق بين الحفاظ على التراث والتغيير، وهو جوهر إدارة التراث الحضري. كما يناقش كيفية مساهمة إدارة التراث الحضري في التنمية الحضرية المستدامة وتعزيز مرونة المدن في المنطقة العربية.

ومن خلال هذه المقدمة يُفصل التقرير التعريفات الرئيسة، وقضايا، وطرق إدارة التراث الحضري، ويلي هذا الاستعراض لمحة عامة عن أبرز التحديات المتعلقة بإدارة التراث الحضري في المدن العربية. وبعد ذلك، تسلط المقدمة الضوء على منهجية البحث التي تم اتباعها في هذا التقرير ومن ثم تقدم وصفاً موجزاً لهيكل هذا التقرير.

ما هي إدارة التراث الحضري؟

معاني التراث الحضري وأنواعه

يُعدّ التراث من المفاهيم الغامضة التي لا تحدها حدود، ويتغير معناه وفقاً للسياق الذي وردت فيه. وبشكل عام، يُفسر هذا المصطلح على أنه من الموروثات التي ورثناها من الحِقب الماضية، لتجد منا التقييم المناسب للاستفادة منها والاستمتاع بها في عصرنا الحالي، ونحافظ عليها وننقلها إلى الأجيال القادمة. وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا التعريف واضحاً وعفوياً، ولكنه جاء كنتيجة لعصف ذهني إبداعي أثار العديد من الأسئلة التي جاءت على النحو التالي:

- من وكيف يتم تحديد الجوانب المادية وغير المادية لماضينا لتعد تراثاً؟
- ما هي أنواع التراث المختلفة؟
- كيف نحافظ على هذا التراث؟
- ما هي الموارد اللازمة للحفاظ على هذا الراث؟ وهل يعد التراث في حد ذاته مورداً؟
- من يمتلك هذا التراث؟

وقد أسهمت هذه الأسئلة في استلهام تعريف أكثر دقةً للتراث، قام بصياغته مجلس التراث الوطني في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٢٠م:

"التراث هو كل ما يتم الحفاظ عليه من الماضي باعتباره الذاكرة الجماعية الحية لشعب ما، ليس فقط لاطلاع الجيل الحالي على الماضي، بل لإعداد الأجيال المتعاقبة لتشكيل مستقبلهم، وهو ما يخلق إحساساً بالهُوية ويؤكد الأصالة والعراقة والاستمرارية، وبالتالي، فإن ما ينتجه الحراك الثقافي ليس تغييراً في حد ذاته، بل هو نتيجة لاختيار الشعوب الواعي لتهيئة حياة أفضل" (سلوغيت وسكوت، ٢٠٢٢، ٤).

ومن خلال هذا التعريف، يتم تصور التراث في الأصل على أنه من الموارد المجتمعية التي يتم تحديدها والحفاظ عليها عن طريق عملية مستمرة من البحث بين الاستمرارية والتغيير. ويُشكّل هذا الفهم أساس هذا التقرير، الذي يهدف إلى تمكين المؤسسات البلدية من إثارة التساؤلات الصحيحة المتعلقة بإدارة تراثها الحضري والحفاظ عليه.

ويمكننا تصنيف التراث إلى نوعين هما: التراث الثقافي والتراث الطبيعي. ويُعدّ التراث الثقافي من صنع البشر بينما يتشكل التراث الطبيعي من الطبيعة. ويُقسّم التراث الثقافي كذلك إلى تراث مادي كالقطع الأثرية المادية المحسوسة، مثل: المباني والأشياء المنقولة، وتراث غير مادي، مثل: المعرفة والمهارات الموروثة. ويلاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة ومتغيرة، خاصةً في السياق الحضري، حيث تتداخل عِدّة أنواع مختلفة من التراث المبني والمكاني (المباني، ومجموعات المباني، ومراكز المدن التاريخية، والمدن التاريخية) مع الأصول، والتقاليد، والهُويات الثقافية. ولهذا السبب حاولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الجمع بينهما في منهج المشهد الحضري التاريخي. ووفقاً لهذا المنهج المرتبط بالنظم:

"يمثل التراث الحضري بالنسبة للإنسانية أصلاً اجتماعياً، وثقافياً، واقتصادياً، ويتم تحديده عن طريق التدرج التاريخي للقيم التي أنتجتها الثقافات القائمة والمتعاقبة" (اليونسكو، ٢٠١١).

وسيتم تناول هذا المنهج بمزيد من التفصيل في الجزء التالي من التقرير، ولكن ما يجدي نفعاً في المقام الأول هو استعراض التعريفات المختلفة للتراث الحضري التي أدت إلى وضع تعريف المشهد الحضري التاريخي.

أدرج (ميثاق واشنطن لعام ١٩٨٧)، الذي اعتمده المجلس العالمي للمعالم والمواقع (إيكوموس)، الخصائص التي تُعبّر عن الطابع الحضري التاريخي على النحو التالي:

أ. الأنماط الحضرية كما هي محددة حسب قطع الأراضي والشوارع؛

ب. العلاقة بين المباني والمساحات الخضراء والمفتوحة؛

ج. المظهر الرسمي الداخلي والخارجي للمباني كما هو محدد حسب النطاق، والحجم، والتصميم، والبناء، والمواد المستخدمة، والألوان، والزخرفة؛

د. العلاقة بين المدينة أو المنطقة الحضرية والبيئة المحيطة بها سواء كانت بيئة طبيعية أو من صنع البشر؛

هـ. مختلف الوظائف التي اكتسبتها المدينة أو المنطقة الحضرية مع مرور الوقت. (إيكوموس، ١٩٨٧).

تشير "مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن والبلدات التاريخية والمناطق الحضرية" المعتمدة من قِبل (إيكوموس) في عام ٢٠١١م، بوضوح إلى العناصر الملموسة وغير الملموسة التي تشكل مع بعضها البعض بيئات حضرية تاريخية.

بالإضافة إلى الهيكل الحضري، تشتمل العناصر الملموسة على العناصر المعمارية، والمناظر الطبيعية الواقعة داخل المدينة وحولها، والبقايا الأثرية، والاطلالات، وناطحات السحاب، والمواقع التاريخية المميزة. أما العناصر غير الملموسة فتضم الأنشطة، والوظائف التاريخية والمجازية، والممارسات الثقافية، والتقاليد، والذكريات، والمراجع الثقافية التي تشكل خلاصة القيمة التاريخية لها. (إيكوموس، ٢٠١١).

وبحسب إعلان كِيبيك لعام ٢٠٠٨ (إيكوموس كندا، ٢٠٠٨)، تشير مبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن والبلدات التاريخية والمناطق الحضرية إلى المفهوم الشامل حول حفظ روح المكان لروح المكان أو عبقرية المكان والذي عرفته على النحو التالي:

هو العناصر الملموسة وغير الملموسة، والمادية والروحية التي تضفي على المنطقة هُويتها، ومعناها، وعاطفتها، وخصوصيتها، حيث تخلق الروح المكان وبذات القدر يشكل المكان هذه الروح. (إيكوموس، ٢٠١١).

ويكمن في صميم هذه التعريفات العالمية المعتمدة التحدي المتمثل في صياغة الممارسات الشاملة، والتشاركية، والمتكاملة والموجهة محلياً لإدارة التراث، بحيث يصبح التراث من الأصول المجتمعية الحقيقة في مدننا.

ثلاثة مناهج مختلفة لإدارة التراث

تبدأ عملية إدارة التراث في المقام الأول بالإعلان عن عنصر أو جزء من المدينة كأصل تاريخي يستحق الحفاظ عليه. وبحسب ما جرت عليه العادة، تم تنظيم ذلك من خلال تحديد خصائص محددة ذات قيمة أو أهمية تستحق الحفاظ عليها. وينتج عن تحديد القيم بعناية إلى بيان مفصل بشكل جيد لأهمية العنصر، وهذا بدوره يوفر أساساً متيناً لإدراج العنصر ضمن الأصول التاريخية، ومن خلال الإدراج، يتم تصنيف العناصر الموجودة في المدينة كأصول تراثية يتعين حمايتها والحفاظ عليها. يمكن أن يكون لموقع تراثي واحد عدة مدلولات ذات أهمية تاريخية وفقاً لرؤية الجهة التي تدير الموقع. وفي كثير من الأحيان تتجه هذه الرؤية إلى التأرجح بين ثلاثة مناهج. حيث تسعى هذه المناهج إلى معالجة التوتر الكامن بين القيم التراثية المرتبطة بالمناهج الأساسية للحفاظ على التراث من أجل ذاته، والقيم المجتمعية التي تهدف إلى استغلال التراث كأصل (Avrami et.al.، ٢٠١٩).

- يشدد التقييم المبنى على المواد وإدارة التراث على أهمية النسيج التاريخي والسمات الفنية التاريخية للتراث الثقافي الذي يعد الأنسب للمواقع التراثية التي تنتمي إلى الحضارات القديمة، والتي لم تعد مستخدمة.

- وتسعى الإدارة المبنية على القيم إلى تحديد أهمية التراث عن طريق تحليل قيمه المختلفة كما تراها الجهات المعنية. وربما يكمن التحدي في هذا المنهج في التوفيق بين المفاهيم المختلفة للتراث التي تتبناها مختلف الجهات المعنية.

- أخيرًا، تعتقد الإدارة المرتكزة على أفراد المجتمع أو المبنية على السرد أن المواقع التراثية هي بمثابة "تراث حي"، ومستودع من السرديات التي تكون دائماً في طور التشكُّل.

وقد تم وضع منهج التراث الحي لتلافي أوجه القصور التي شابت المنهجين الأولين، وهو من الناحية النظرية يُعدّ الأكثر دقةً وديمقراطية بالمقارنة مع المنهجين الآخرين، ومع ذلك، فهو يعد الأصعب في التنفيذ من الناحية العملية، لأنه منهج تشاركي يتطلب التزاماً من جميع الجهات المعنية بالرعاية المستمرة للتراث وبالتفاوض باستمرار على "الحق في التراث".

تخطيط إدارة التراث الحضري

تبدأ عملية إدارة التراث الحضري في المقام الأول بتقييم المواقع والأصول التراثية، ومن ثَم يتم إدراجها بناءً على أهمية مدلولاتها التاريخية، وبعد ذلك يتم تطوير منهج إداري لتلبية متطلبات الجهات المعنية والاستجابة للظروف المحلية. وفي هذا الصدد، تعاملت وثائق دولية، مثل: ميثاق واشنطن (إيكوموس، ١٩٨٧)، ومبادئ فاليتا لحماية وإدارة المدن والبلدات التاريخية والمناطق الحضرية (إيكوموس، ٢٠١١)، مع هذه القضايا على المستوى الحضري، مما أتاح الفرصة لوضع منهج المشهد الحضري التاريخي التابع لليونسكو (HUL) الذي رسخ إطاراً لمسألة "الحق في التراث" ضمن مفهوم الإدارة المستدامة للتراث الحضري.

وكما يلاحظ، تتوافق جميع هذه الأطر والوثائق بدرجات متفاوتة مع المبادئ الواردة في المناهج العالمية للتنمية المستدامة، كما هو مُبيّن في الهدف ١١,٤ من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠م والذي يهدف إلى "تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي" (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

ومع ذلك، لا تتعلق إدارة التراث الحضري بتثبيت البيئة العمرانية وربطها بفترة زمنية محددة، بل تتعلق بإدارة التغيير للحفاظ على الأصول التراثية كمورد للأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تلتزم الأجندة الحضرية الجديدة المعتمدة في عام ٢٠١٦م خلال مؤتمر الموئل الثالث (Habitat III)، مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، بالاستفادة من التراث الثقافي من أجل تعزيز التنمية الحضرية


شبام اليمن
المصدر: Hidden Architecture

المستدامة مع التأكيد على أهمية دوره في تعزيز المشاركة والمسؤولية (موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٦أ، البند ١٢٥).

من الممكن دمج التراث الحضري في عمليات التنمية المستدامة وذلك من خلال تصور المدينة كمجموعة من النظم. ولضمان تحقيق ذلك بنجاح، يجب أن يتم اتباع عملية شاملة وتشاركية تركز على أفراد المجتمع حيث تكون المجتمعات هي راعي التراث الخاص بها والمستفيدة منه.

تقع مسؤولية إدارة التراث الحضري، في المقام الأول والأخير، على عاتق البلديات. ويجب أن تُنفذ في إطار واضح لنظام حوكمة مفصل بصورة جيدة وذلك بالشراكة مع القطاعات الأخرى، وأهمها هو القطاع المسؤول بشكل عام عن التراث على المستويين المحلي والوطني. وتتطلب هذه العملية المعقدة من الناحية الفنية وذات المدلولات الثقافية إطاراً قانونياً وإدارياً منظمًا بشكل جيد، ويتطلب كذلك الإرادة المؤسسية القوية، فضلاً عن التمويل الكافي والقدرات البشرية.

ومن هذا المنطلق، قامت هيئة اليونسكو بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة بوضع دليل خاص بالمهنيين في المدن نظراً لتنوع وتتعدد التحديات التي يفرضها دمج إدارة التراث الحضري والتنمية الحضرية المستدامة:

١. كيف يجب دمج حماية المناطق التاريخية في السياسات الحضرية، والاستراتيجيات الحضرية وبرامج الإدارة، وما هي الكيفية التي يجب أن يتم بها تدريب المهنيين والمديرين على العمليات التشاركية؟

٢. كيف يجب استخدام الإدارة المستدامة للمناطق التاريخية المحيطة من أجل التجديد الاجتماعي والاقتصادي للأحياء التاريخية، وكيف يمكن للمناطق الاستفادة من التجديد الحضري من خلال إحياء وإعادة استخدام التراث الحضري؟

٣. وفي الوقت نفسه، كيف يمكن توعية صناع القرار والمهنيين في المدن بالحاجة إلى خلق التوازن بين الحفاظ على المباني وتجهيزات الشوارع مع تعزيز وحفظ التراث غير المادي، وخاصة قيمه وذاكرته وتاريخه؟

٤. كيف يمكن للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أن تتناسب مع السياق الحضري الأصيل دون المساس بهُوية وأصالة النسيج التاريخي، باعتباره أصلاً "حياً" للمدينة بأكملها؟

٥. كيف يمكن للمرء أن يضمن وضع طموحات وتطلعات السكان في الحسبان عند تنفيذ عملية التنمية؟

٦. كيف يمكن توعية السكان بأنهم يشكلون بأنفسهم الخصوصية والثراء الثقافي والاجتماعي لمنطقتهم؟ (فيبرييه، ٢٠٠٨، ١١):

يحاول منهج المشهد الحضري التاريخي، وهو أحد الأطر المنهجية المستخدمة في هذا التقرير، التصدي لهذه التحديات.

منهج المشهد الحضري التاريخي

يتمثل الهدف من منهج المشهد الحضري التاريخي في "ضمان دمج سياسات التراث الثقافي والقضايا الإدارية في الأهداف الشاملة للتنمية الحضرية المستدامة". (غينزارلي وآخرون، ٩٩٩، ٢٠١٨). ويقترح هذا المنهج وضع خطة عمل مكونة من ست خطوات، وتبدأ الخطة بالمرحلة التشخيصية وهي: (١) تحديد الموارد الثقافية والطبيعية؛ (٢) وتحديد القيم؛ (٣) وتقييم نقاط الضعف. ومن ثَم تنتقل الخطة إلى المرحلة الوصفية وهي: (٤) دمج عناصر التراث في التخطيط العمراني؛ (٥) وإعطاء الأولوية للسياسات والإجراءات؛ (٦) وتطوير الشراكات وآليات التنسيق لتنفيذ الخطة. (اليونسكو، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٦، ٢٠٢٣أ). ويتم دعم تنفيذ هذا المنهج عن طريق أربع فئات من الأدوات وهي: (١) المعرفة والتخطيط؛ (٢) والمشاركة المجتمعية؛ (٣) والأدوات المالية؛ و(٤) والنظم التنظيمية.

وبدعم من اليونسكو، تم اعتماد هذا الإطار الشامل والطموح في عِدّة مدن حول العالم. وعلى الرغم من ذلك، تتعلق الانتقادات الأكثر موضوعية لمنهج المشهد الحضري التاريخي بمجاله الطموح وصلاحياته الواسعة، بالتالي، يحتاج هذا المنهج الى مرحلة تخطيط طويلة وعمالة مكثفة العمالة. وعلاوة على ذلك، تواجه الكثير من المدن تحديات هائلة خلال مرحلة التنفيذ، كانعدام المعرفة، أو ضعف القدرات أو ضعف الأطر للتخطيط؛ وعدم كفاية التأييد السياسي؛ ومحدودية أُطر الحوكمة للمشاركة المجتمعية؛ وشح الموارد المالية؛ و/أو ضعف النظم التنظيمية.

نشرت هيئة اليونسكو في عام ٢٠٢٣م تقريراً يتعلق بتنفيذ منهج المشهد الحضري التاريخي في العديد من الدول

الأعضاء. غطت النتائج الواردة في التقرير ستة مواضيع وهي: آلية الحوكمة والتخطيط؛ وحصر الموارد؛ والإدارة التشاركية؛ وضمان الفوائد الشاملة للتراث الحضري؛ والتنمية المستدامة المتقدمة؛ والمعرفة وبناء القدرات. ولتقييم اعتماد منهج المشهد الحضري التاريخي كإطار للإدارة الحضرية، تم إرسال استطلاعات إلى الدول الأعضاء في اليونسكو. ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية سجلت أدنى معدل استجابة بلغ (١٠٪) وكذلك سجلت أدنى نسبة من العمليات التشاركية المفتوحة لأفراد المجتمع.

لمحة عامة عن إدارة التراث الحضري في المدن العربية

مما لا شك فيه أن المدن العربية تتمتع بتراث غني ومتنوع لا يمكن إنكاره. ويتجلى هذا الأمر في روعة وبهاء المدن المصرية، والعراقية، وفي مدن بلاد الشام، وفي سحر وجمال مدن المغرب العربي، والمدن المقدسة في فلسطين والحجاز، وفي عظمة وفخامة البيئات الطبيعية والهندسة المعمارية في المدن اليمنية والعمانية، وجميع هذه المدن تربط الحياة المعاصرة بالعادات والتقاليد القديمة. وتزخر هذه المدن كذلك بالحرف التقليدية والتراث غير المادي الذي انتقل إلى المجتمعات المعاصرة عن طريق المجتمعات الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

وتضم قائمة التراث العالمي لليونسكو ٢٦ مدينة وبلدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (اليونسكو-مركز التراث العالمي: الدول العربية). وتختلف محاولات دمج التراث في الإدارة الحضرية بناءً على نوع التراث ووفقاً لمختلف السياقات القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية.. وتبذل المدن العربية جهوداً حثيثة، بدرجات متفاوتة، في التعامل مع القضايا العامة للتراث الحضري، وهي على سبيل المثال لا الحصر: عدم وجود إطار فعال للإدارة الحضرية؛ وضعف النسيج الحضري، وتردي البنية التحتية والخدمات؛ والتوسع الحضري دون رقابة والإنشاءات الجديدة غير المنظمة؛ وعدم كفاية الضوابط المفروضة على السياحة والتحسين الحضري؛ وعدم المساواة المكانية والفقر في المناطق الحضرية؛ والبطالة؛ والفقدان التدريجي للتماسك الاجتماعي، على سبيل المثال لا الحصر. هذا بالإضافة إلى التهديد المباشر للحرب والنزاعات في سياقات محددة والتهديد المتزايد لخطر تغير المناخ بشكل عام.

وإذا ألقينا نظرة على المدن القديمة المحتفظة بهيئتها، كالمدن الموجودة في دول المغرب العربي، سنجد أنها تتطلب منهجاً متكاملاً لإدارة المواقع التراثية فيها. وتُعدّ المغرب وتونس من الدول الرائدة في هذا المجال [دراسة الحالة ٣ و٤: فاس وتونس]، حيث تتعاون البلديات مع الجهات المسؤولة عن حماية التراث الوطني وفقاً للخطط الإدارية التي تعمل على دمج الحفاظ في التنمية. وغالباً ما يكون التحدي في تأمين الموارد المالية اللازمة للحفاظ على التراث في هذه المدن. ومن الأفضل، يجب أن يتم تمويل إدارة التراث من موارد الصناعات التراثية نفسها، كالسياحة الثقافية والحرف اليدوية. ونجد كذلك أن المدينة التراثية المدارة بشكل جيد تمثل أصلاً عقارياً ذا قيمة عالية، على الرغم من أن هذا الأمر قد يُشكل خطراً يتمثل في فرض تحديات جديدة في شكل خلل اجتماعي يتطلب رفع المستوى الاجتماعي للمدينة. وبالتالي، يتطلب الاستثمار الأولي في الحفاظ والتجديد تخصيص الموارد، سواء كان ذلك من قبل الدولة أو الحكومة المحلية أو المستثمرين من القطاع الخاص أو مؤسسات التمويل الدولية.

وفي العادة، تتسم المدن الكبرى كالقاهرة بالمزج بين التراث الإسلامي[١]، والتراث الاستعماري، والتراث المعاصر، ولكن تفرض احتياجات المدن الكبرى ذات الكثافات السكانية العالية تحديات كبيرة في إدارة التراث. [دراسة الحالة ١ و٢: القاهرة]، حيث لم تتم حتى الآن المعالجة بشكل كافٍ للتحديات المتمثلة في مهام تيسير الإدارة، وتأمين التمويل، وتحقيق التوافق بين مختلف الجهات المعنية فيما يتعلق بأهمية إطار إدارة التراث.

ومن ناحية أخرى، هنالك بعض المدن ومعظمها في منطقة الخليج العربي تُعدّ جديدة في مضمار التراث ولديها الموارد اللازمة لبناء أطرها الخاصة بإدارة التراث على أسس متينة [دراسة الحالة ٨ و٩: المحرق وجدة]. وعلاوة على ذلك، لدى هذه المدن فرصة سانحة للتعلم من أخطاء الآخرين. ويكمن التحدي هنا في ضمان كيفية بناء السياسات على أُطر إدارية قوية تأخذ في الاعتبار مبدأ "الحق في التراث" ومفهوماً منطقياً عن أهمية هذا التراث.

أما في بعض مدن المنطقة العربية، التي يعاني بعضها من الاستقطاب الاجتماعي، وأخرى عصفت بها الاحتلالات العسكرية والنزاعات المسلحة، فيتم استخدام التراث الحضري في السرديات السياسية، وفي كثير من الأحيان، يكون هذا التراث معرضاً لخطر التدمير. ومع ذلك، يمكن أن يصبح التراث كذلك رمزاً للأمل، والتضامن، والصمود، والتعافي أثناء النزاعات وبعدها [دراسة الحالة ٧: الموصل]. وفي هذه الحالات، لا يتمثل التحدي في حماية التراث فحسب، بل يتمثل أيضاً في التعامل مع المزاعم الاجتماعية والمؤسسية المعقدة حول التراث، وخاصة في سياقات عمليات إعادة الإعمار.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مسألة أخرى رائجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتعلق بالأُطر التشغيلية وإجراءات التنفيذ (المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية "إيكروم"، ٢٠١٦؛ فيلدن وجوكيليتو ١٩٩٨؛ اليونسكو وآخرون). إلى جانب ذلك، تعتمد العديد من الجهود المبذولة لتعزيز حالة التراث في مدن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على المشاريع، وترتبط هذه المحاولات بدورة تمويل محدودة أو بإرادة مؤسسية مؤقتة. وفي بعض الأحيان،

١ يرتبط المجال الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي تاريخياً بالإسلام والمسلمين، وهو يضم تنوعاً من الأديان والأعراق والثقافات الفرعية.



قرية آيت بن حدو في المغرب
المصدر: أليكس أرباش | أنسبلاش

تنجح هذه المحاولات في دمج المشروع في إطار مؤسسي، مع ربطه بالإصلاحات التشريعية، والتنظيمية والمؤسسية، وبناء القدرات. ولكن العديد منها لا ينجح في ذلك.

وفي نهاية المطاف تبرز مسألة الموارد البشرية والقدرات. وسواء كان ذلك على مستوى الحرف التقليدية أو المعرفة المهنية اللازمة للحفاظ على التراث، لا يزال هناك الكثير مما يستوجب القيام به كالتدريب المهني والتعليم العالي لتنمية المهارات اللازمة لإدارة التراث بفعالية (صوفان، ٢٠٢٢).

الإطار، والمنهجية، وهيكل التقرير

يلقي هذا التقرير نظرة عن كثب على التراث الحضري في المدن العربية، ويتناول مختلف التحديات التي تعيق مسيرة هذه المدن في صون وحماية التراث الحضري، بهدف الحافظ عليه وتطويره بشكل مستدام. ويتمثل الغرض من هذا التقرير في دعم قادة المدن وصناع السياسات الحضرية في التعامل معها، حيث يقوم التقرير على تحليل دراسات الحالة الخاصة بمشاريع إدارة التراث الحضري في أكثر من ٢٠ مدينة عربية، من بينها ٩ مدن تم تناولها بمزيد من التفصيل في ١٠ دراسة حالة. وكان الهدف من اختيار هذه المدن كدراسات الحالة هو التغطية الشاملة لأكبر رقعة جغرافية ممكنة من المنطقة العربية، تزخر بتنوع وثراء تراثها الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، يرصد التقرير عدداً من القضايا والتحديات المتنوعة التي تواجهها المدن العربية عندما يتعلق الأمر بإدارة التراث الحضري. ويستند التحليل إلى استعراض شامل للمؤلفات والوثائق المتاحة الخاصة بالتراث الحضري، واضعاً في الاعتبار الطرق والوسائل التي يتم بها تنظيمه وإدارته، بالإضافة إلى دراسة مبادرات ومشاريع محددة تتعلق بالحفاظ على التراث الحضري. ويقوم التحليل على أكثر من ٢٥ مقابلة أُجريت مع متخصصين في التراث الحضري وممثلي البلديات من شتى أنحاء المنطقة العربية.

ويلي السرد المفصل لدراسات الحالة التي استعرضها التقرير، برزت ثلاثة مستويات أساسية للتدخل وذلك لتأطير إدارة التراث الحضري، وهي: المستوى المؤسسي، والمستوى الاستراتيجي، والمستوى التشغيلي/الإداري. أما المستوى المؤسسي فيتعلق بأُطر الحوكمة والأُطر التنظيمية لإدارة التراث الحضري، بالإضافة إلى الطريقة التي يتم تحديد التراث الحضري بها، والقيم المنسوبة للتراث الحضري، ودور المؤسسات المختلفة داخل أُطر التنمية الحضرية. بينما يستعرض المستوى الاستراتيجي الطرق التي يتم بها إعادة تعريف فهم التراث ضمن السياق الحضري المحلي وعكسه على طرق التدخل، مع مراعاة أولويات التنمية للمدن، ومصالح مختلف الجهات المعنية، والأوقات المحددة التي يتم فيها تنفيذ هذه المبادرات والمشاريع. ويركز المستوى الأخير وهو المستوى التشغيلي/الإداري على قضايا التمويل، والحاجة إلى مهارات محددة، والتحديات المتعلقة بالتنسيق بين المؤسسات والجهات المعنية، وفرص المشاركة العامة، والمناهج المختلفة لرصد نظم التراث الحضري وغيرها من القضايا.

وفي الفصل الأخير من التقرير، تلخص الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها في شكل سلسلة من الملاحظات والتوصيات الرئيسة التي تهدف إلى خدمة البلديات في عملها على الحفاظ على تراث مدنها لصالح مواطنيها.

مراجع للمزيد من الاطلاع

1. Avrami, E., Macdonald, S., Mason, R., & Myers, D. (Eds.). (2019). Values in Heritage Management: Emerging Approaches and Research Directions. The Getty Conservation Institute.

2. Hassan, Fekri A., Aloisia de Trafford, and Youssef Mohsen. (2008). Cultural Heritage and Development in the Arab World. Bibliotheca Alexandrina.

4. Organization of World Heritage Cities. (2014). Developing historic cities: keys for understanding and taking action. OWHC.

5. RehabiMed. (2005). RehabiMed Method for the Rehabilitation of Traditional Mediterranean Architecture. Rehabimed.

6. Soufan, A. (2022). Safeguarding and Developing Urban Heritage of the Arab States in the 21st Century. ARC-WH. https://www.arcwh.org/blog/safeguarding-and-developing-urban-heritage-of-the-arab-states-in-the-21st-century/

7. UNESCO. (2016). The HUL guidebook: managing heritage in dynamic and constantly changing urban environments: a practical guide to UNESCO's recommendation on the Historic Urban Landscape. UNESCO.

8. Veirier, L., UNESCO, & UN-Habitat. (2008). Historic districts for all: a social and human approach for sustainable revitalization. UNESCO & UN-Habitat.

٢
دراسات الحالة

المصدر: حمزة أبو بكر | مسابقة التصوير الفوتوغرافي «عيش المدينة» للمعهد العربي لإنماء المدن
الهجرين، اليمن

القاهرة

مدينة القاهرة التاريخية الدرب الأحمر

تأسست مدينة القاهرة، أول عاصمة إسلامية لمصر، في عام ٩٦٩م في الطرف الجنوبي من دلتا نهر النيل. وتُعدّ المدينة الحديثة عبارة عن خليط من العواصم التي تشتمل على الفسطاط (تأسست في عام ٦٤١م) والعسكر (تأسست في عام ٧٥٠م)، والقطائع (تأسست في عام ٨٦٨م)، والقاهرة (وتأسست في عام ٩٦٩م).

فاس

وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس

تأسست مدينة فاس المغربية خلال القرن التاسع، وكانت في بدايتها تضم تجمعين سكنيين مستقلين على ضفاف نهر فاس. وفي القرن الحادي عشر خلال عهد المرابطين تم توحيد التجمعين المستوطنتين فيما يُعرف اليوم بفاس البالي (فاس القديمة).

تونس

مشروع أوكالاس

تُعدّ مدينة تونس العتيقة بتونس من أوائل المدن العربية الإسلامية التي تأسست في المغرب العربي (٦٩٨م)، وكانت من أكبر وأغنى المدن في العالم العربي خلال القرنين الثاني عشر والسادس عشر.

جبيل

مشروع التنمية الحضرية والتراث الثقافي (CHUD)

يُعتقد أن مدينة (بيبلوس)، المعروفة أيضًا باسم جبيل، قد استوطنها السكان لأول مرة خلال الفترة من ٨٨٠٠ – ٧٠٠٠ قبل الميلاد، وظلت مأهولة ب شكل مستمر منذ عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد، مما جعلها من أقدم مدن العالم.

السلط

ائتلاف بقيادة البلدية لتطوير وتنفيذ خطة لإدارة الحفاظ على التراث

تقع مدينة السلط التاريخية في مرتفعات البلقاء في وسط غرب الأردن، وكانت عاصمة شرق الأردن خلال حكم العثمانيين، وازدهرت المدينة كمركز تجاري بارز خلال ستينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن الماضي.

الموصل

إحياء روح الموصل، أليونسكو

تاريخياً، مثلت مدينة الموصل جزءًا أساسياً من الإمبراطورية الآشورية، إذ تمتعت بموقعها الاستراتيجي على ضفاف نهر دجلة، مما جعلها حلقة وصل بين الحضارات الشرقية والغربية. وتعني كلمة الموصل في اللغة العربية ملتقى الطرق، أو نقطة الاتصال، أو الجسر

محرق

مسار اللؤلؤ

ازدهرت مدينة المحرق كعاصمة للبحرين وأصبحت مركزًا عالمياً بارزاً لصناعة اللؤلؤ في القرن التاسع عشر، وساهمت مكانتها كمركز تجاري مهم في جعلها مدينة نابضة فكرياً، وثقافياً، وسياسياً حتى منتصف القرن العشرين، ومع اكتشاف النفط والتغيرات التي طرأت على صناعة اللؤلؤ الطبيعي تراجعت مكانتها كمدينة نابضة بالحياة

جدة

مشروع إحياء منطقة جدة التاريخية

يتّعد مدينة جدة الميناء الرئيس لمسارات التجارة في المحيط الهندي منذ القرن السابع الميلادي، حيث كانت تأتي البضائع إلى مكة المكرمة عبر هذا المنفذ. وازدهرت المدينة كمركز تجاري حيوي على طريق الحرير القديم لتصبح البوابة العالمية لحجاج بيت الله الحرام الواصلين عن طريق البحر من شتى بقاع العالم، مما ساهم في تحويلها إلى مركز مزدهر يضم العديد من الثقافات (اليونسكو)

نزوى

المشاركة المحلية من خلال التعاونيات المجتمعية

تعتبر مدينة نزوى من أقدم المدن في عُمان ومنطقة الخليج بأكملها. وكانت المدينة مركزًا للزراعة، والتجارة، والدين، والتعليم، والفنون لآلاف السنين، كما أدت المدينة دورًا سياسيًا وثقافيًا حيويًا في عُمان منذ قديم الزمان.



يستعرض هذا الفصل من التقرير ١٠ دراسات حالة بهدف تسليط الضوء على التنوع الذي تتمتع به المدن العربية من خلال الكشف عن التباينات في الموقع الجغرافي، والسياق، والحجم، والنسيج الحضري، والطابع التاريخي، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والتحديات التي تواجه إدارة التراث في هذه المدن، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي والتشريعي الذي من خلاله تم وضع الحلول لهذه التحديات. عموماً، ترتبط العِقب المتعلقة بالحفاظ على التراث في المدن العربية بتواريخ مختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية، مما يعكس التحولات المرتبطة بالمكان، على سبيل المثال، التحول من مدن تقليدية إلى مدن حديثة. وبناء على هذه التحولات، فقد تشكلت بعض المدن كنتيجة للطفرة الاقتصادية، بينما تشكلت مدن أخرى تحت وطأة الأزمات الاقتصادية، والنزاعات، والصراعات السياسية.

ويبدأ هذا الفصل باستعراض دراسات الحالة المتعلقة بدول شمال إفريقيا، وقد بدأت جميع هذه الدول مسيرتها في الحفاظ على التراث الحضري خلال حقبة الاستعمار الأوروبي لها، وتوجد في كافة هذه الدول مدن قديمة لا زالت تحتفظ بهيئتها الأولى ونشأت حولها مدن حديثة، وهي تتمتع بتقاليدها الراسخة نسبياً في الحفاظ على التراث، ولكن يشوبها شُح في الموارد الاقتصادية. وتأتي مدينة القاهرة في طليعة هذه المدن، فهي الأكبر حجماً، والأكثر تنوعًا وتعقيداً نتيجة لشُح الموارد الاقتصادية وقلة آليات التنفيذ.

وقد تم تخصيص أول حالتين لمناقشة هذا السياق بالتفصيل، حيث ركزت دراسة الحالة الأولى على عملية تحديد الحدود الإدارية للمدينة التاريخية والاختلافات بين الحدود التي حددتها الأُطر التنظيمية المحلية، وتلك التي تم تحديدها بهدف إدراج المدينة ضمن قائمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي. أما دراسة الحالة الثانية، فقد سلطت الضوء على ما يمكن القول إنه أول محاولة للحفاظ الحضري المتكامل في القاهرة، وهو مشروع الدرب الأحمر التابع لصندوق الآغا خان للثقافة.

تناول هذا الفصل كذلك مدينتي فاس المغربية وتونس العاصمة، حيث قدمت المدينتان منذ زمن بعيد أروع نماذج الحفاظ المتكامل للتراث الحضري في العالم العربي. وقد وضعت المدينتان أُطرًا تشاركية رائدة تقوم على المشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى إنشاء هيئات خاصة بإدارة المدن التاريخية والمواقع التراثية، وقد برهن إطار مدينة فاس على أنه الأكثر متانة. وعلى الرغم من ذلك، تعاني المدينتان من شُح الموارد الاقتصادية، كما أنهما تعتمدان من ناحية التمويل المحلي على القروض والمنح الدولية، بالإضافة إلى الإيرادات المتولدة من السياحة والصناعات التراثية. ويتعين على المدينتين أخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق بمخاطر السياحة المفرطة والتجديد الحضري.

وتطرق هذا الفصل إلى مدن بلاد الشام والهلال الخصيب التي برهنت على أنها الأكثر تنوعًا من حيث القصص التي رُويت عنها. وتعد مدينتي جبيل في لبنان والسلط في الأردن مثالين لمدن تم إعادة تجديدهما من خلال المبادرات التي نُفذت، ولكنها تراجعت منذ ذلك الوقت بسبب الظروف السياسية و/أو الاقتصادية المتغيرة التي شهدها البلدان. وكان سبب تراجع المبادرات في جبيل هو انتهاء قرض البنك الدولي والانهيار الاقتصادي والمؤسسي الذي حدث في لبنان، وتقليص نطاق أعمال الشركة الحكومية التي أشرفت على التنفيذ. وفي كلتا الحالتين، فقد تم وضع اللبنة الأولى لعملية إدارة التراث الحضري في المدينتين، حيث استمرت جبيل في جني الفوائد الاقتصادية من السياحة، بينما أُدرجت السلط في قائمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي في عام ٢٠٢١م لتنتعش فيها السياحة بشكل كبير. وعلى الرغم من ذلك، لم تنجح المبادرتان في تحقيق القدر الكافي من الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لإدارة التغيير بفعالية.

وعلى الجانب الآخر، قدمت الموصل في العراق قصصًا رائعة عن إعادة الإعمار بعد الأزمات، مع هيئة اليونسكو، المعالم الأثرية التي تعكس روح التعايش فيها. وقد هدفت هذه الجهود إلى تشجيع المجتمعات المحلية الأصلية في المدينة على العودة إلى أحيائها السكنية. وكانت هذه الجهود عبارة عن مزيج بين إعادة التأهيل والمبادرات المتعلقة بالاحتفاء بالجوانب الفنية والثقافية لمدينة الموصل. واستخدمت المدينتان عمليات إعادة الإعمار بعد الأزمات كوسيلة لإعادة بناء الأمة وتوليد فرص العمل.

ومن دراسات الحالة التي ناقشها التقرير مدينتين من منطقة الخليج هما: المحرق في البحرين وجدة في المملكة العربية السعودية. كلتا المدينتين تمتلكان موارد اقتصادية وإرادة مؤسسية واضحة لدفع جهود إدارة التراث وإعادة التجديد الحضري، إلا أن التفاوت في الأهداف، والحجم، والأساليب، والأُطر التنظيمية لهذه الجهود أسفرت عن نتائج مختلفة للغاية. ففي حالة المحرق، كان حجم المشروع صغير نسبيًا وحظي بدعم الحكومة والأسرة الحاكمة. وتكمن نقاط قوته في استخدامه للتصميم المعاصر كمحرك وللثقافة كمحفز. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم ربط هذه الجهود حتى الآن برؤية وطنية واضحة، كما لم يتمخض عن هذه الجهود أي إصلاحات قانونية أو تنظيمية شاملة. أما في حالة جدة، فقد ارتبط العمل فيها بالتحول الكامل في رؤية المملكة العربية السعودية للدور الذي يمكن أن يؤديه تراثها في مستقبل البلاد، حيث ترتبط جميع استراتيجيات التراث برؤية السعودية ٢٠٣٠، بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسسية التي تجري حالياً بهدف تسهيل إدارة التراث وإعادة التجديد الحضري. ولكن أثرت التطويرات الحضرية الجارية الآن، والتي تشكل كذلك جزءًا من هذه الرؤية، على ضواحي المدينة التاريخية.

وفي نهاية المطاف، تناول هذا الفصل دراسة الحالة الأخيرة من مدينة نزوى في عُمان والتي تشير إلى الجهود المبذولة من الحكومة العمانية بهدف توفير حلول تقنية وإدارة مبدعة، من خلال إشراك مختلف الجهات المعنية في الحفاظ على التراث الوطني وصونه. وقد اشتملت هذه الحلول على تدريب المهنيين وتقديم الدعم لهم لإنشاء شركات خاصة بالحفاظ على التراث وأخرى للمقاولات، بالإضافة إلى تمكين الشركات التي تديرها المجتمعات المحلية من إدارة المواقع التراثية وعقد الشراكات مع الباحثين لتسهيل إنتاج المواد التراثية.

وخلاصة القول، تدرك هذه المدن العشر أهمية إدارة التراث الحضري كأحد أبرز محركات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ يتمتع هذا التراث بالمقومات المتينة التي تجعله أحد الركائز الأساسية لمبادرات تحسين جودة الحياة لمواطني هذه المدن. ولضمان تحقيق ذلك، هنالك حاجة إلى تعزيز بناء القدرات على كافة المستويات، وتحسين التنسيق بين مختلف القطاعات، وتطوير آليات التشغيل والأدوات التنظيمية، والأهم من ذلك، أهمية وضع آليات قوية للحوكمة والمشاركة المجتمعية. وعلاوة على ذلك، يتعين على هذه المدن أن ترسخ حلولها على مبدأ الحق الطبيعي لمواطنيها في تراثهم الخاص: ليس فقط من ناحية الوصول إليه والاستفادة منه، بل أيضاً الاستفادة منه كمدلول ثقافي تاريخي يعزز تنوعهم وهُوياتهم المتعددة.



دراسة حالة

القاهرة التاريخية، مصر

تأسست مدينة القاهرة، أول عاصمة إسلامية لمصر، في عام ٦٤١م في الطرف الجنوبي من دلتا نهر النيل. وتُعدّ المدينة الحديثة عبارة عن خليط من العواصم التي تشتمل على الفسطاط (تأسست في عام ٦٤١م) والعسكر (تأسست في عام ٧٥٠م)، والقطائع (تأسست في عام ٨٦٨م)، والقاهرة (وتأسست في عام ٩٦٩م). وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، شهدت المدينة بناء أحياء سكنية جديدة كوسط البلد (القاهرة الخديوية)، ومصر الجديدة، والمعادي. وتتميز منطقة القاهرة الكبرى اليوم بمساحتها الشاسعة وأطرافها المترامية، وتضم محافظة القاهرة وأجزاء من محافظتي الجيزة والقليوبية، بالإضافة إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة، وأحدثها العاصمة الإدارية الجديدة للقاهرة التي بنيت مؤخراً شرق منطقة القاهرة الكبرى. وقد أدرجت القاهرة التاريخية ضمن قائمة ممتلكات للتراث العالمي لليونسكو في عام ١٩٧٩م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: القاهرة التاريخية).

حديقة الأزهر، القاهرة
المصدر: الأزهر | ويكيميديا المشتركة

المقدمة

تأسست مدينة القاهرة، أول عاصمة إسلامية لمصر، في عام ٦٤١م في الطرف الجنوبي من دلتا نهر النيل. وتُعدّ المدينة الحديثة عبارة عن خليط من العواصم التي تشتمل على الفسطاط (تأسست في عام ٦٤١م) والعسكر (تأسست في عام ٧٥٠م)، والقطائع (تأسست في عام ٨٦٨م)، والقاهرة (وتأسست في عام ٩٦٩م). وخلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، شهدت المدينة بناء أحياء سكنية جديدة كوسط البلد (القاهرة الخديوية)، ومصر الجديدة، والمعادي. وتتميز منطقة القاهرة الكبرى اليوم بمساحتها الشاسعة وأطرافها المترامية، وتضم محافظة القاهرة وأجزاء من محافظتي الجيزة والقليوبية، بالإضافة إلى المجتمعات الصحراوية الجديدة، وأحدثها العاصمة الإدارية الجديدة للقاهرة التي بنيت مؤخراً شرق منطقة القاهرة الكبرى. وقد أُدرجت القاهرة التاريخية ضمن قائمة ممتلكات للتراث العالمي لليونسكو في عام ١٩٧٩م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: القاهرة التاريخية).

النسيج الحضري والتضاريس والسياق

تقع محافظة القاهرة بالقرب من الطرف الجنوبي لدلتا نهر النيل. بينما تقع القاهرة التاريخية في وسط محافظة القاهرة، وهي تطل على النيل عند امتداده الشمالي (ناحية بولاق) وعند امتداده الجنوبي (ناحية الفسطاط). وتمتد المقابر التاريخية للقاهرة على طول حدودها الجنوبية والشرقية، أسفل جبل المقطم. وتمتاز القاهرة التاريخية بتضاريسها المسطحة في الغالب، مع وجود بعض الأجزاء المرتفعة في الجهة الشرقية كونتها النتوءات الصخرية لجبل المقطم.

١٠,١ مليون
إجمالي عدد سكان محافظة القاهرة (٢٠٢٢)[٢]

٣٠٨,٤٦٧,٦٠٠ هكتاراً
محافظة القاهرة

١٨,٨٩٨,٢٠٠ هكتاراً[٣]
المساحة المأهولة بالسكان

٥٢٤ هكتاراً
القاهرة التاريخية

أبرز أنواع التراث

تضم القاهرة التاريخية أكثر من ٦٠٠ معلمًا أثريًا يعود تاريخه إلى العصر الإسلامي (تقريبًا في الفترة من عام ٦٤١م حتى نهاية القرن التاسع عشر)، بالإضافة إلى ٧٠٠ مبنى تاريخي (تقريبًا من نهاية القرن التاسع عشر إلى حوالي منتصف القرن العشرين). وما يجدر ذكره هنا، أن القاهرة التاريخية لا تزال تحتفظ بالكثير من نسيجها الحضري التاريخي، وهي مدينة مفعمة بالحياة، وتوجد بها الكثير من الحرف التقليدية، وزاخرة بالتنوع الثقافي في شوارعها، ويحافظ عليها مجتمعها الأصيل. كما توجد بها مقابر تاريخية لا مثيل لها، حيث تُعدّ الأضرحة، والمدافن، والشواهد، والهياكل ذات الوظائف المتعددة، والمباني الأخرى غير الجنائزية جزءًا لا يتجزأ من العوامل الدينامية الحضرية للمدينة. وما يميز القاهرة كموقع للتراث الحي هو حجم وتنوع المعالم الأثرية التي خلفتها العصور القديمة، حيث تقف هذه المعالم شاهداً على الأهمية التاريخية، والعالمية، والسياسية، والاستراتيجية، والفكرية، والفنية، والتجارية للمدينة.

٢ الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢. محافظة القاهرة: https://www.sis.gov.eg/Story/166905/Cairo-Governorate?lang=en-us

٣ الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢. محافظة القاهرة: https://www.sis.gov.eg/Story/166905/Cairo-Governorate?lang=en-us

الإطار التشريعي والتنظيمي

لا توجد في القاهرة التاريخية جهة حكومية واحدة فقط يقع على عاتقها مسؤولية إدارتها وحمايتها، بل عدة جهات مختلفة تضم كل من محافظة القاهرة، ووزارة الثقافة ممثلة في الجهاز القومي للتنسيق الحضاري، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات الحضرية. وعلى المستوى الوطني، يتم تمثيل مواطني القاهرة في البرلمان من قبل أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، ويتم اختيار المحافظين ورؤساء البلديات بالتعيين. وقد تم تعليق عمل المجالس المحلية ومجالس المدن المنتخبة منذ عام ٢٠١٢م.

تقدم أحكام قانون البناء رقم ١١٩ (٢٠٠٨) ولائحته التنفيذية ضوابط التنظيم الحضري والبناء لمصر بأكملها. حيث تشتمل قائمة تصنيفات القاهرة التاريخية على ثلاثة مستويات، وهي: ١) المناطق التاريخية (على مستوى النطاق الحضري)؛ ٢) المباني التاريخية (وهي مباني تراثية ذات قيمة تاريخية تعود لفترة القرن التاسع عشر وما بعدها)؛ و٣) المعالم الأثرية (وهي مباني تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا وما قبله). بالإضافة إلى ذلك، يعمل الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري على وضع الأنظمة الخاصة بحدود القاهرة التاريخية والإدارة الحضرية، والحفاظ على المباني التاريخية المسجلة، (الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري، ٢٠١٠؛ الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري ٢٠٢٢)، كما تخضع المعالم الأثرية المسجلة لإدارة وزارة السياحة والآثار بموجب أحكام قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لعام (١٩٨٧) والتعديل رقم ٣ لعام (٢٠١٠).

أبرز القضايا

يتطلب حجم القاهرة التاريخية، وتنوعها، وتكاملها التام مع المدينة المعاصرة رؤية واضحة، يتم ترجمتها إلى إطار إداري مدروس بعناية، كما يتطلب ذلك الإرادة المؤسسية والموارد لتنفيذ هذه الرؤية. ويُعدّ تدهور حالة مباني القاهرة التاريخية ومساحاتها المفتوحة جزءًا من العديد من التحديات التي تعاني منها المدينة، والتي تشتمل على بنية تحتية متهالكة، وارتفاع منسوب المياه الجوفية، وتحول حضري غير المنضبط، وانعدام عمليات الصيانة ونقص الخدمات، إلى جانب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. ورغم من الجهود المستمرة المبذولة من قِبل وزارة السياحة والآثار مع الشركاء الوطنيين والدوليين للحفاظ على المعالم الأثرية، إلا أن العديد من المعالم الأثرية المسجلة في القاهرة التاريخية تحتاج إلى تدخلات كبيرة، حيث تفتقر معظمها إلى إطار صيانة مناسب. وفي كثير من الأحيان تُسند مسؤولية الحفاظ على المباني التاريخية المسجلة إلى مُلّاكها، دون أن تقدم لهم الحكومة الدعم المالي أو الفني للقيام بهذه المسؤولية. ويُعدّ تطوير قوانين وإرشادات الإدارة الحضرية المذكورة أعلاه بمثابة خطوة مهمة للمضي قدماً، إلا أن تنفيذ هذه القوانين لا يزال يعاني من القصور. وتجري في الوقت الحالي العديد من مشاريع التحسين الحضري بإشراف من الحكومة، ولكن ما يعوّق هذه المشاريع هو عدم وجود رؤية جماعية لتنفيذها، بالإضافة إلى عمليات هدم النسيج الحضري التاريخي على مستوى الدولة لإتاحة إنشاء طرق سريعة وجسور علوية في المدينة على أنقاض هذا الإرث الحضري.

١٨٠٠-١٨٥٠

التدخلات الحضرية في مدينة القاهرة
ظهور أول خريطة ذات قياسات لمدينة القاهرة عن طريق حملة نابليون إلى مصر وكانت أولى المحاولات لشق شوارع مستقيمة في المدينة الإسلامية.

١٨٥٠-١٩٠٠

حماية المعالم الأثرية والحفاظ عليها
إنشاء لجنة للحفاظ على المعالم الأثرية للفن العربي، وبدء أعمال البناء في القاهرة الخديوية، وإصدار أول قانون لحماية الآثار والمعالم الأثرية رقم ١٨ لسنة ١٩١٨م.

١٩٠٠-١٩٥٠

أول خطة مقترحة
تم اقتراح أول خطة إدارة حضرية للقاهرة التاريخية ولكن لم يتم تنفيذها بشكل كامل على الإطلاق.

١٩٧٠-١٩٨٠

إدراج القاهرة التاريخية ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمية
اختراق الطرق الرئيسة للمدينة التاريخية. الهجرة الخارجية من القاهرة التاريخية. إدراج القاهرة التاريخية ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي. قانون الآثار رقم ١١٨ (١٩٨٧).

١٩٩٠-٢٠٠٠

مشروع تطوير القاهرة التاريخية
زلزال ١٩٩٢. إنشاء مشروع تطوير القاهرة التاريخية في عام ١٩٩٨ ببرنامج للإدارة الحضرية يركز على العصب الرئيس للقاهرة التاريخية. بدأ مشروع الدرب الأحمر لصندوق الآغا خان في عام ١٩٨٤

٢٠٠٠-٢٠١٠

أنظمة حماية التراث
القانون رقم ١٤٤ (٢٠٠٦)، ثم القانون رقم ١١٩ (٢٠٠٨). حدود القاهرة التاريخية الجديدة المقدمة إلى اليونسكو في عام ٢٠٠٧. تعديل قانون الآثار رقم ٣ (٢٠١٠)

٢٠١٠-٢٠٢٤

إنشاء المؤسسات ومشاريع التجديد
ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. تأسيس وزارة الآثار عام ٢٠١١. دمج وزارتي السياحة والآثار عام ٢٠١٩. اقترح مشروع اليونسكو للتنمية الحضرية للقاهرة القديمة حدودًا جديدة للقاهرة التاريخية. المشاريع الرائدة للتجديد الحضري لأحياء القاهرة التابعة لصندوق التنمية الحضرية التابع لوزارة الإسكان



دراسة الحالة ا

وضع إطار إداري للقاهرة التاريخية

منظر جوي للقاهرة التاريخية | المصدر: ميشيل إعجاز

ما هي حدود القاهرة التاريخية؟

للقاهرة التاريخية حدود حماية مختلفة، حيث قامت الحكومة المصرية بتقديم الحدود الأولى لليونسكو كحدود لممتلكات التراث العالمي للقاهرة التاريخية. وتم وضع الخريطة الحالية للقاهرة التاريخية في عام ٢٠٠٧م. وبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤م، نفذ مركز التراث العالمي التابع لليونسكو مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية (URHC)، وذلك لمساعدة الحكومة المصرية في إعادة صياغة الحدود وإعداد خطة إدارية للحفاظ على القاهرة التاريخية. وتقدم مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية باقتراح توسيع حدود القاهرة التاريخية مع وضع نظام لتصنيف أحيائها الإدارية (الشياخات)، على أن يتم التصنيف بناءً على سلامة المباني والقيم غير المادية لنسيجها الحضري التاريخي، ولكن لم تعتمد الحكومة المصرية تعديلات مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية. وفي عام ٢٠٢٢م، قدمت اقتراحًا لإجراء تعديلات طفيفة على حدود عام ٢٠٠٧م وكان رد مركز التراث العالمي على طلب اقتراح الحكومة المصرية يتمثل في المطالبة بإجراء المزيد من المراجعات. أما الحدود الثانية فقد تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية وفقًا لأحكام القانون ١١٩ (٢٠٠٨). ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مسؤولية وضع اللوائح التنفيذية والإرشادات المتعلقة بالإدارة الحضرية والعمرانية للمنطقة الموجودة ضمن هذه الحدود تقع على عاتق الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري، بينما تقع مسؤولية التنفيذ على عاتق محافظة القاهرة.

أعدّ مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية الخريطتين الواردتين أدناه لتوضيح ما يلي:

- توضح الخريطة الأولى المنطقة العازلة وحدود التراث العالمي التي تم تقديمها في عام ٢٠٠٧م، وقد تم ترسيم هذه الحدود وفقاً للتعديلات التي اقترحها مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١٤م.

- وتوضح الخريطة الثانية المنطقة العازلة وحدود القاهرة التاريخية كما حددها الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري، وقد تم ترسيمها وفقاً للحدود التي اقترحها مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١٤م. كما توضح هذه الخريطة حدود حي القاهرة الخديوية وتقاطعه مع القاهرة التاريخية.

من هي الجهات التي تتولى إدارة القاهرة التاريخية؟

يوضح الجدول التالي مسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة المصرية وأدوارها في القاهرة التاريخية. وتتسم طبيعة هذا الإطار بعدم الثبات، مما يؤدي إلى رؤية غير واضحة ويخلق صعوبات في التنفيذ. ومع ذلك، يستوعب الإطار الجهات الفاعلة غير الحكومية، كما يشرك المجتمعات المدنية المحلية والعالمية لتطوير حلول مرنة.

محافظة القاهرة

محافظة القاهرة هي جهاز بلدي تقع على عاتقه مسؤولية تطبيق الإرشادات الحضرية والمعمارية، وذلك بالتعاون مع الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. وتُعدّ المنطقة الرئيسة للقاهرة التاريخية جزء من ثماني مناطق إدارية تقع ضمن المحافظة. ويتم اختيار جميع المكاتب داخل الجهاز البلدي عن طريق التعيين.

الجهاز القومي للتنسيق الحضاري وهو جزء من وزارة الثقافة

تتمثل أدوار ومسؤوليات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري في وضع الحدود والإرشادات المتعلقة بالإدارة الحضرية للقاهرة التاريخية (بالإضافة إلى المناطق التاريخية الأخرى في القاهرة الكبرى)، وتقديم الدعم الفني لمحافظة القاهرة في تطبيق الإرشادات، ووضع الإرشادات الوطنية لإدراج المباني التراثية ذات الأنماط المتميزة (معظم هذه المباني يعود تاريخها إلى القرنين التاسع عشر والعشرين).

وزارة السياحة والآثار

وزارة السياحة والآثار هي الجهة المسؤولة عن إدراج وحماية المباني الأثرية (التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر). ويعمل مسؤولو الوزارة بالتنسيق مع هيئة اليونسكو في الأمور التي تتعلق بالقاهرة التاريخية. ويوجد داخل الوزارة إدارة القاهرة التاريخية وهي الجهة المسؤولة عن تطوير وإدارة شارع المعز والمناطق المحيطة به والحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

يقع على عاتق وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مسؤولية تنفيذ مشاريع الإسكان العام، والطرق، والمرافق العامة (باستثناء الكهرباء)، وتطوير وترميم الأحياء الآيلة للسقوط عن طريق صندوق التنمية الحضرية التابع لها. وتوجد بعض هذه المشاريع ضمن نطاق القاهرة التاريخية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على تنفيذ مشروع القاهرة الفاطمية، الذي يضم مشاريع الحفاظ على المواقع التراثية والتاريخية تحت إشراف وزارة السياحة والآثار.



منظر جوي للقاهرة
المصدر: مارتين فونك | أونسبلاش

تتكامل أدوار ومسؤوليات هذه الجهات مع الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة كوزارة الأوقاف (وهي أحد كبار مُلاك الأراضي والمسؤولة عن المباني الدينية)، ووزارة الداخلية (إدارة الأمن، وإدارة المرور، وإدارة الدفاع المدني)، ووزارة التضامن الاجتماعي (إدارة الخدمات الاجتماعية والإشراف على المنظمات غير الحكومية)، ووزارة الثقافة (التراث غير المادي والأنشطة الثقافية داخل المباني المسجلة) ووزارة البيئة (وهي الجهة المسؤولة عن تقييم الأثر البيئي والذي يشمل تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشاريع الكبرى). ولا بد من الإشارة إلى أن سلاح المهندسين بالجيش المصري شارك في عام ٢٠٢٠م، في تنفيذ مشاريع الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية بالإضافة إلى مشاركته في تنفيذ أعمال الطرق.

هل لدى القاهرة التاريخية خطة للحفاظ على التراث العمراني وإدارته؟

تخضع المنطقة التي رسم حدودها الجهاز الوطني للتنسيق الحضاري، باعتبارها القاهرة التاريخية، إلى حزمة من الأنظمة التي تُقيّد التعديلات التي تطرأ على النسيج الحضري التاريخي. ولا تدعم هذه الأنظمة أي أُطر إدارية متكاملة ومناسبة تضمن حماية وصون التراث الحي للقاهرة التاريخية والاعتراف به كأحد الأصول التي تساهم في تحسين جودة الحياة. ولمعالجة هذا التحدي، أعد مشروع التجديد الحضري للقاهرة التاريخية في عام ٢٠١٤م مجموعة من الدراسات الموضوعية لتوجيه السياسات الإدارية وفق أسس سليمة. كذلك، اقترح المشروع إطارًا إداريًا تم توضيحه لاحقًا من قِبل الحكومة المصرية في دراسة ثانية أكثر تفصيلاً تم إعدادها على مدى السنوات الخمس التالية. ولم يتم بعد دمج هذه الدراسات في خطة إدارة الحفاظ.

الدروس المستفادة

يجب أن يتضمن الإطار الإداري لأي مدينة تاريخية أو منطقة حضرية آليات يتم استخدامها لوضع حدود واضحة، وتطوير إجراءات مناسبة لحماية التراث ليتم تطبيقها ضمن هذه الحدود، ويجب أن تكون هذه الإجراءات مصممة خصيصاً لتناسب أنواعًا مختلفة من التراث، سواء كان ماديًا أو غير مادي، ثقافيًا أو طبيعيًا. ويجب حماية التراث الثقافي من خلال مجموعة متدرجة من الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على النسيج الحضري، والمساحات المفتوحة، والهياكل المعمارية بمختلف أهمياتها. ويجب أن ترتبط سياسات حماية التراث بشكل مباشر برؤية المدينة لتحسين جودة الحياة وتوفير المساحات العامة لسكانها ومستخدميها. ويجب ترجمة السياسات إلى استراتيجيات وخطط تكتيكية تستند إلى إطار قانوني وإداري واضح المعالم، يُبيّن بدقة أدوار ومسؤوليات الجهات الحكومية الفاعلة، والجهات المعنية الأخرى في المجتمعات المحلية. كما تحتاج هذه السياسات إلى نموذج مستدام اقتصاديًا للتخطيط والتنفيذ تدعمه الإرادة المؤسسية. ويُعدّ هذا الأمر مهمًا بالنسبة للمناطق التاريخية الكبيرة، مثل القاهرة التاريخية والتي يشكل حجمها وتركيبتها العمرانية المعقدة نعمة ونقمة في نفس الوقت.

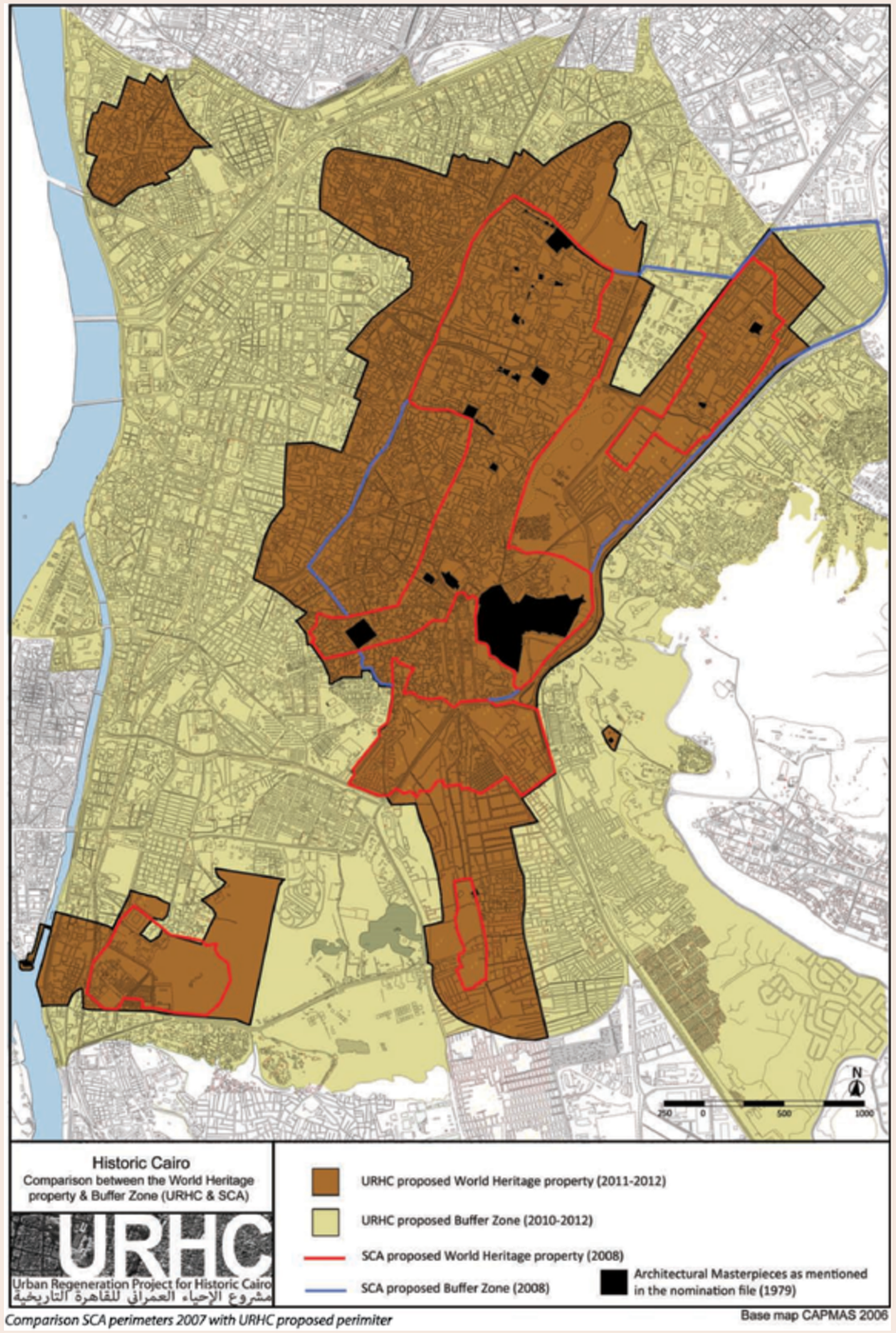

الشكل ١: الخريطة الأولى- القاهرة التاريخية: مقارنة بين ممتلكات التراث العالمي والمنطقة العازلة (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية).

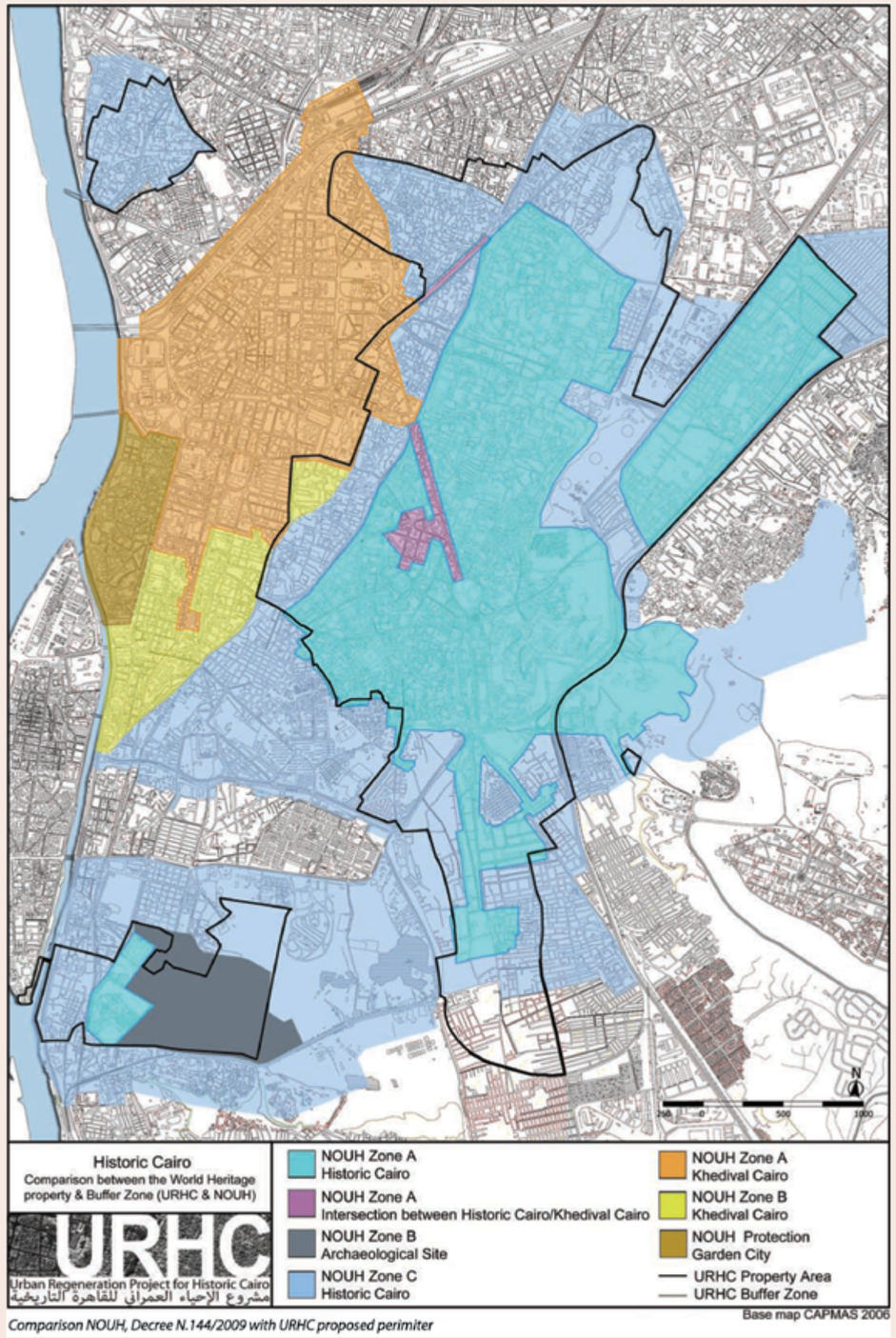

الشكل ٢: الخريطة الثانية- القاهرة التاريخية: مقارنة بين ممتلكات التراث العالمي والمنطقة العازلة (مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية والجهاز القومي للتنسيق الحضاري).



دراسة الحالة ٢

مشروع التجديد الحضري للدرب الأحمر وحديقة الأزهر، صندوق الآغا خان للثقافة

درج ذو درابزين خشبي يؤدي إلى منزل زينب خاتون التاريخي، الدرب الأحمر
المصدر: خالد صادق | شاترستوك

المقدمة

جاءت أول محاولة شاملة وغير حكومية للحفاظ على المنطقة الأثرية في القاهرة التاريخية من خلال مشروع رائد أطلقه صندوق الآغا خان للثقافة في الدرب الأحمر. وكانت هذه المبادرة سبباً مباشراً في حصد المعماري المصري عبد الحليم إبراهيم لجائزة الآغا خان عن مشروع حديقة الاطفال الثقافية (الحوض المرصود)، التي تقع ضمن حدود القاهرة التاريخية في عام ١٩٩٢م. كما أعرب الصندوق عن رغبته في أن يهب مصر حديقة أخرى. حيث تم اختيار موقع الحديقة، ضمن القاهرة التاريخية أيضاً، على التلة شرق مدينة القاهرة الفاطمية المحاطة بسور، وإلى الغرب من مقبرة الصحراء التاريخية. ومن ثَم توسع المشروع غربًا إلى الدرب الأحمر ليشمل الحفاظ على المعالم الأثرية، وإعادة تجديد المنازل التاريخية، وتحسين المساحات العامة، والمواصلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، والقروض الصغيرة، وبناء القدرات، وتنمية الحرف، والفنون، والثقافة. كما عمل صندوق الآغا خان للثقافة على تطوير خطة للإدارة الحضرية لمنطقة الدرب الأحمر ونظمت أنشطة لبناء القدرات للجهات الحكومية.

حديقة الأزهر

بدأت أعمال إنشاء حديقة الأزهر في عام ١٩٩٧م حيث تم افتتاحها في عام ٢٠٠٥م. وإلى وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال الحديقة التي تبلغ مساحتها ٧١ فدانًا تدار من قبل صندوق الآغا خان للثقافة في مصر. وقد سمح الصندوق لسكان الدرب الأحمر بدخول الحديقة برسوم مخفضة مع منحهم الأولوية في فرص العمل الخاصة بالحديقة.

المشاريع المنفذة للحفاظ على المعالم الأثرية

للحفاظ على المعالم الأثرية الموجودة في القاهرة التاريخية، فقد تم تنفيذ أعمال ترميم شملت سور المدينة الشرقي والبوابة، بالإضافة إلى مشاريع الترميم الأخرى البارزة والتي ضمت: مشروع ترميم مسجد أصلم السلحدار (بدعم من المركز الأمريكي للأبحاث في مصر) وتطوير وتحسين الساحة التي يقع ضمنها، ومشروع ترميم الجامع الأزرق/آق سنقر (بدعم من الصندوق العالمي للآثار والتراث) وتضمنت أعمال المشروع إعادة تأهيل بعض المساحات لإعادة الاستخدام التكيفي؛ وجامع الطنبغا الماردانى (بدعم من الاتحاد الأوروبي).

إعادة التأهيل والتحسين الحضري

كان العمل على إعادة تأهيل المباني السكنية التاريخية غير المدرجة هو العنصر الأكثر ابتكاراً في مشروع التجديد الحضري بمنطقة الدرب الأحمر، وقد تم توفير التمويل الأولي لهذا العمل عن طريق صندوق الأغا خان للثقافة، ولكن مع استمرار المشروع في النمو، طلب صندوق الآغا خان للثقافة تمويلًا جزئيًا من المُلّاك والسكان، وبعد ذلك توصل الصندوق إلى اتفاق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو جهة حكومية ومحافظة القاهرة لتمويل أعمال إعادة التأهيل والتحسين الحضري من خلال تقديم قروض صغيرة للسكان. وعلى هذا النحو، تم تكييف مبنى مملوك للدولة يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر لإعادة استخدامه كمكاتب. كما لم تقتصر التحسينات على ساحة مسجد أصلم السلحدار فحسب، بل شملت أيضاً البنية التحتية بأكملها وخاصةً الشوارع التي توجد فيها المنازل التاريخية القديمة التي أعيد تأهيلها.

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

قدم صندوق الآغا خان للثقافة الدعم من اجل إنشاء المنظمات غير الحكومية المحلية التي انصب تركيزها على الحرف اليدوية، وصحة الأسرة، والفنون والثقافة. فقد حدث ذلك بالتزامن مع وضع برنامج القروض الصغيرة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وخلق فرص جديدة للتدريب والتوظيف، وتحسين جودة المساحات العامة من خلال إعادة التأهيل الحضري. وقد استند هذا العمل إلى مسح اجتماعي واقتصادي شامل أجري في عام ٢٠٠٣م، وقد حدد هذا المسح المجالات التالية التي تستحق الاهتمام، وهي: تحسين ورفع جودة المساكن والمساحات المفتوحة، والحصول على القروض، وخلق الوظائف، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (كالخدمات الصحية، والتعليم، والتخلص من النفايات الصلبة).

الإدارة وبناء القدرات

تمكّن صندوق الآغا خان للثقافة من تحقيق نجاحات غير مسبوقة وذلك بإلغائه لخطوط التنظيم المعيبة المطبقة في الدرب الأحمر (محاذاة الشوارع/الارتدادات)[٤]،والعمل على إعداد خطة للحفاظ عليها، ولكن لم يتم اعتماد الخطة من قِبل محافظة القاهرة. وقد تعاون الصندوق مع موظفي المحافظة وأعضاء مجلس المدينة للتوصل إلى فهم أفضل للحفاظ على المناطق الحضرية من خلال التدريب والرحلات الدراسية. ورغم أن هذا المشروع تم تمويله والإشراف عليه من قبل جهات خارجية، إلا أن موظفي وإدارة المشروع كانوا في الغالب من المصريين، حيث تدرب الكثير منهم على المشروع ولا زالوا يعملون في مجال الحفاظ على المناطق الحضرية وإدارتها حتى اليوم.

الوضع الراهن

أحدثت معظم الأعمال المذكورة أعلاه تأثيراً إيجابياً على الدرب الأحمر، ولكن مع تقليص حجم وأعمال المشروع، فقد تأثر النسيج التاريخي للمنطقة نتيجة للإنشاءات غير القانونية وغير المنضبطة على طول حافة الحديقة، والتي بدورها أدت إلى ظهور مجموعة من ناطحات السحاب الحديثة إلى جهة الغرب من الحديقة. وفي الغالب، تم بناء هذه المباني العالية خلال الفراغ الأمني الذي عاشته المدينة منذ عام ٢٠١١م فصاعدًا، حيث واصل صندوق الآغا خان للثقافة في مصر إدارة حديقة الأزهر. وفي عام ٢٠١٨م، استأنف الصندوق عمله في الحفاظ على المعالم الأثرية واستحدث برنامجًا للجولات الإرشادية التعريفية للدرب الأحمر. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال أنشطة وأعمال التنمية الحضرية والبنية التحتية متوقفة تماماً.

الدروس المستفادة

برهن صندوق الأغا خان للثقافة على أنه الجهة الأولى التي تبنت منهجاً متكاملاً في مصر. فقد ساهم هذا المنهج في الربط بين تحسين البيئة الحضرية والتراث الحضري من ناحية، وبين التراث الحضري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى. فقد أرسى مشروع التجديد الحضري للدرب الأحمر وحديقة الأزهر، أسسًا رائدة لا تزال تُؤثر في توجيه أعمال الحفاظ على التراث الحضري في مصر. وقد شدد هذا المشروع على أهمية المرونة والتعلم في العمل. ففي مشروع بناء الحديقة، أخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى توفير الخدمات البلدية الأساسية لسكان الحي المجاور، كما أقر بأهمية الحفاظ على التراث الحضري للحي باعتباره أحد الركائز التي يمكن أن تساهم في تعزيز جودة الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، أولى المشروع أهمية متساوية للتراث المادي وغير المادي، والحفاظ على النسيج الحضري ورصيد الإسكان والمباني التراثية المسجلة، إلى جانب الحرف التقليدية المحلية والعادات المجتمعية. ومن إيجابيات المشروع كذلك أنه عالج قضية بناء القدرات بمختلف مستوياتها، بدءًا بموظفي الصندوق أنفسهم، ومرورًا بأفراد المجتمع عبر المنظمات غير الحكومية المدعومة من الصندوق، وانتهاءً بالشركاء من القطاع العام الذين كان دعمهم حتميًا لتغيير السياسات. ومع التأكيد على أهمية هذه الدروس المستفادة وأهمية التعلم منها، فمن المهم كذلك الإقرار بأنه يجب أن ترتكز المرونة على خطط جيدة التنظيم تعمل على منع القرارات السابقة لأوانها، والتي من شأنها التقليل والحد من الأنشطة أو إبطائها، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى توقفات غير مناسبة في عمليات التحول الحضري الجارية، وبالتالي حدوث عواقب وخيمة وسلبية.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Aga Khan Trust for Culture Historic Cities Support Programme. (2005). Cairo: Urban Regeneration in the Darb al-Ahmar District: A Framework for Investment. In Archnet. https://www.archnet.org/publications/5452
2. Al-Ibrashy, May. (2021). The cultural heritage of Egypt's cities: burden or resource?, In Robert Springborg et al (eds.). Routledge Handbook on Contemporary Egypt, pp. 373-388. Routledge.
3. Jodidio, Philip. (2018). Cairo: Renewing the Historic City: The Aga Khan Historic Cities Programme. Prestel.
4. URHC. (2012). Urban Rehabilitation of Historic Cairo Project. First Report on Activities, 2010-12. https://www.urhcproject.org/Studies
5. URHC. (2014). Urban Rehabilitation of Historic Cairo Project. Final Report on Activities. https://www.urhcproject.org/Studies

٤ تم فرض ارتداد بنحو ٥ أمتار من خط الشارع الحالي على الإنشاءات الجديدة بهدف توسعة الشارع

دراسة حالة

مدينة فاس، المغرب

تأسست مدينة فاس المغربية خلال القرن التاسع، وكانت في بدايتها تضم تجمعين سكنيين مستقلين على ضفاف نهر فاس. وفي القرن الحادي عشر خلال عهد المرابطين تم توحيد التجمعين المستوطنتين فيما يُعرف اليوم بفاس البالي (فاس القديمة). بعد ذلك حدث في المدينة المزيد من عمليات التوسع الحضري الذي امتد إلى جنوب غرب المدينة القديمة، ومن القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر، تأسست مدينة فاس الجديدة وتطورت. وتشكل هاتان المنطقتان مدينة فاس، التي أدرجت ضمن قائمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي لليونسكو في عام ١٩٨١م.

الصورة: فاس، المغرب
المصدر: فوتوجرافو | أونسبلاش

المقدمة

تأسست مدينة فاس المغربية خلال القرن التاسع، وكانت في بدايتها تضم تجمعين سكنيين مستقلين على ضفاف نهر فاس. وفي القرن الحادي عشر خلال عهد المرابطين تم توحيد التجمعين المستوطنتين فيما يُعرف اليوم بفاس البالي (فاس القديمة). بعد ذلك حدث في المدينة المزيد من عمليات التوسع الحضري الذي امتد إلى جنوب غرب المدينة القديمة، ومن القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر، تأسست مدينة فاس الجديدة وتطورت. وتشكل هاتان المنطقتان مدينة فاس، التي أدرجت ضمن قائمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي لليونسكو في عام ١٩٨١م.

النسيج الحضري والتضاريس والسياق

تقع مدينة فاس (البلدية) داخل المنطقة الحضرية الكبرى في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب، وتحيط بها التلال والمناظر الطبيعية الريفية المجاورة لجبال الأطلس. وتُعدّ مدينة فاس ثالث أكبر مدينة في المغرب، وتتألف من المدينة القديمة (فاس الجديدة وفاس البالي) والمدينة الجديدة وضواحيها المجاورة. وتتميز المدينة بنسيجها الحضري الكثيف، والشوارع الضيقة، والمباني التي يبلغ ارتفاعها في العادة طابقين أو ثلاثة طوابق. وعلى الرغم من الضغوط الكبيرة نتيجة لأعمال التطوير والتصنيع في المدينة، تظل المدينة القديمة واحدة من أكثر المدن الإسلامية التاريخية من حيث الشمول والمحافظة.

١,١٥٠,١٣١
المنطقة الحضرية الكبرى لفاس

١,٢٩٦,٧٧٢
(٢٠٢٣)[٥]

٢٠٠,٠٠٠-١٦٠,٠٠٠
مدينة فاس القديمة (فاس البالي وفاس الجديدة)
(٢٠٠٣)[٦].

٣١١٥٠ هكتار[٧]
المنطقة الحضرية الكبرى لفاس

٢٨٠ هكتار[٨]
مدينة فاس
(فاس البالي وفاس الجديدة)

أبرز أنواع التراث

تضم مدينة فاس العديد من المواقع التراثية البارزة كالنظام الهيدروليكي للمدينة، والمباني السكنية التاريخية، والأسواق والسور التاريخي الذي يبلغ طوله ٢٠ كيلومتراً. وتضم مدينة فاس القديمة جامعة القرويين الشهيرة، وهي واحدة من أقدم الجامعات في العالم الإسلامي، وضريح مؤسس المدينة، مولاي إدريس الثاني. وإلى جانب العديد من المساجد التاريخية، والمعاهد الدينية، والمدارس القرآنية، والفنادق، والأضرحة، والحمامات، تزخر مدينة فاس بمجموعة كبيرة من الصناعات الحرفية التقليدية، بما في ذلك السيراميك، وحرفة صناعة مكعبات الزخرفة والتزيين،

٥ المندوبية السامية للتخطيط، المغرب – المركز الوطني للتوثيق (٢٠٠٩-٢٠٢٣) - الإحصاء العام للسكان والسكنى، عدد سكان مدينة فاس.
https://www.hcp.ma/Note-sur-les-premiers-resultats-du-Recensement-General-de-la-Population-et-de-l-Habitat-2014_a1516.html; https://www.citypopulation.de/en/morocco/admin/03__f%C3%A8s_mekn%C3%A8s/

٦ تستند هذه التقديرات إلى مسح للمؤلفات الموجودة. راجع على سبيل المثال رضوان ٢٠٠٣، والهاروني ٢٠٢٣، والبنك الدولي ٢٠٠٦.

٧ شبكة المدن الأوروبية المتوسطية. (٢٠٢٤). فاس-ville/٪D٩/membre/٪٨١٪DA٪A٧٪DA٪B٣/.

٨ قُدرت المساحة بنحو ٣٧٥ هكتارًا، وفقًا لرضوان، واستنادًا إلى المعلومات الواردة من وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès). ربما تكون المنطقة المدرجة في قائمة اليونسكو أصغر من الحدود الإدارية.

١٩٧٦
إطلاق الخطة الوطنية والعالمية للحفاظ على مدينة فاس
مدينة فاس هي أول مدينة عربية تصبح جزءًا من حملة عالمية لحماية التراث

١٩٨٢
مندوبية حماية مدينة فاس
تختص المندوبية بجمع البيانات وتنفيذ المشاريع التجريبية

١٩٨١
إدراج فاس القديمة ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمية
من أوائل المدن العربية التي حصلت على هذه المكانة

١٩٨٩
تأسيس وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس
يتجسد تطوير الإطار المؤسسي تركيز الجهود الحكومية للحفاظ على المدينة القديمة

الصناعات الجلدية، وصناعة الأواني المعدنية والسجاد. ووفقًا لليونسكو "لا تمثل مدينة فاس تراثًا معماريًا وأثريًا وحضريًا متميزًا فحسب، بل تُجسّد كذلك أسلوباً للحياة، ومهارات، وثقافات مستمرة ومتجددة رغم التأثيرات المتنوعة للمجتمعات الحديثة المتطورة". (اليونسكو-مركز التراث العالمي: مدينة فاس).

الإطار التشريعي والتنظيمي

تخضع إدارة التراث الحضري في المغرب بشكل رئيسي للقانون رقم ٢٢-٨٠. ويتعلق هذا القانون بالحفاظ على المعالم الأثرية والمواقع التاريخية، والنقوش، والأعمال الفنية، والآثار. ويعتمد القانون على مفاهيم المعالم الأثرية أو المواقع التاريخية بدلاً من المفاهيم الشاملة للتراث أو الآثار. أما القانون رقم ١١٣-١٤ فهو ينص على أن البلديات هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ الصلاحيات المخولة إليها من قبل الحكومة المغربية، وخاصة فيما يتعلق بحماية وصون وترميم المعالم الأثرية التاريخية والتراث الثقافي للمغرب. أيضاً هنالك جهات حكومية أخرى تساهم في إدارة التراث، كمديرية التراث الثقافي التابعة لوزارة الثقافة، والتي تتولى المسؤولية المباشرة لحماية التراث، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وهي الجهة المسؤولة عن جودة وسلامة المباني والمشهد الحضري. وفي نهاية المطاف نجد أن "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès) هي الجهة المسؤولة عن تنسيق جهود التخطيط والتنفيذ بالتوافق مع المخطط الشامل لإعادة تأهيل مدينة فاس، والذي تم إعداده في عام ١٩٩٥م وقد تم تحديثه ونشره منذ ذلك الحين[٩].

٩ لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على الجزء التالي.

أبرز القضايا

عندما أدرجت مدينة فاس ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ١٩٨١م، كانت المدينة في ذلك الوقت تعاني من الفقر، والاكتظاظ السكاني، والإهمال. وتمثل هذا الإهمال في تدهور مبانيها، وانهيار بنيتها التحتية، بالإضافة إلى الخطر المحدق بصناعاتها الحرفية التقليدية. حيال ذلك، بذلت الحكومة المغربية جهوداً ناجحة للتخفيف من حدة العديد من هذه القضايا، وذلك من خلال "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès)، وخاصة على طول طرقها وشوارعها الاستراتيجية. وقد نجحت هذه الحلول في زيادة الإمكانات الاقتصادية للمدينة، وتعزيز جاذبية الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أدت إلى التغيير الكبير في أنماط الملكية العقارية خلال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، حيث بدأ الأوروبيون والمغاربة الأثرياء في شراء وتجديد العقارات التاريخية - ومعظمها من المباني المميزة التي تعرف بالرياض، والمنازل التقليدية التي تتميز بالأفنية الداخلية – وكانت تتم عمليات الشراء لأغراض خاصة وتجارية. وكان هذا بمثابة حافز دفع المجتمعات المحلية إلى النزوح، كما أحدث فجوة في الدخل بين سكان المدينة الجدد ومجتمع الطبقة العاملة من السكان الأصليين، حيث كانت بعض منازلهم لا تزال بحاجة إلى إصلاح وترميم (بوساعة ومادندولا، ٢٠٢٤). وفي حين تحسنت قدرات الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص بشكل كبير كنتيجة لمبادرة العائلة المالكة المغربية والاستثمارات الحكومية في جهود الحفاظ على التراث، إلا أن حجم المهام ذات الأولوية بحاجة إلى المزيد من التدريب.

١٩٩٥
خطة الترميم وإعادة التأهيل
أطلقت وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس مخططًا شاملًا للحفاظ على البيئة وذلك لتعزيز تنفيذ المشاريع بصورة شاملة.

٢٠٠٥-إلى تاريخه
التكامل على المستوى القطاعي
التكامل مع قطاع الحِرف المحلية من خلال مشاريع مثل "مشروع الحرفيين ومدينة فاس القديمة"

١٩٩٨-٢٠٠٥
مشروع إعادة تأهيل مدينة فاس القديمة
تم تمويل المشروع من خلال قرض مقدم من البنك الدولي لتسهيل التدخلات الحضرية الشاملة



دراسة الحالة ٣

وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès)

فاس/المغرب

على الرغم من أن مدينة فاس قد تم تخصيصها كمنطقة محمية في سبعينات القرن الماضي، لكن ارتبطت الجهود الجادة لإعادة إحيائها بثلاثة منجزات بارزة، تمثلت في إطلاق حملة عالمية في عام ١٩٧٦م لصونها وحمايتها، وإدراج المدينة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ١٩٨١م، وإنشاء "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès) في عام ١٩٨٩م، وترتب على إنشاء هذه الوكالة مجموعة من الدعم بهدف إعادة التأهيل الحضري للمدينة.

إدراج مدينة فاس ضمن قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي (١٩٨١)

تزامن إدراج مدينة فاس ضمن قائمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي مع الحملة العالمية لصون وحماية المدينة، والتي أُطلقت في عام ١٩٨٢م، حيث تم إنشاء مندوبية حماية مدينة فاس لإجراء الدراسات اللازمة لتنفيذ مشاريع رائدة في المدينة. وقد نُفذّ هذا العمل بالتعاون مع خبراء محليين، أبرزهم علماء اجتماع من جامعة فاس.

تأسيس وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès) وتطوير المخطط الشامل لإعادة تأهيل المدينة

تأسست "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès) كمنظمة شبه خاصة، يُسند إليها تنفيذ المشاريع المتعلقة بالحفاظ على المواقع التراثية والتاريخية بالمدينة، على أن يتم دعم هذه الوكالة من الميزانية العامة للدولة. وتمثلت أدوار ومسؤوليات الوكالة في جمع التبرعات المحلية والعالمية، والتنسيق بين الحكومات، والتواصل مع المجتمعات المحلية، والإشراف على البحوث العملية التطبيقية، وتطوير السياسات الحضرية، والتخطيط والتصميم بدعم من الخبراء الأكاديميين والمهنيين. وتدار الوكالة ويتم تسيير مهامها من قِبل مجلس إدارتها الذي يضم ممثلين من الوزارات الحكومية ذات الصلة، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البلدية. وبالإضافة إلى تنفيذ المشاريع الرائدة في الحفاظ على التراث وإعادة التأهيل الحضري، توجت الوكالة مجهوداتها في الأبحاث وعمليات المسح الميداني، التي امتدت لعِدّة سنوات في إنشائها لنظم المعلومات الجغرافية ووضع المخطط الشامل لإعادة تأهيل المدينة الذي تم تطويره في عام ١٩٩٥م. وتشرف على هذا المخطط الوكالة الحضرية لفاس، وهي وكالة محلية يتمثل دورها الرئيس في تنفيذ ورصد المخططات الحضرية (رضوان، ٢٠٠٣).

إعادة التأهيل الحضري لمدينة فاس خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥م

اعتمدت مدينة فاس في مشروع إعادة التأهيل الحضري على الموارد المالية المقدمة من الحكومة المغربية بشكل كبير، كما لا ننسى الأدوار البارزة التي أداها التمويل الدولي بالإضافة إلى الدعم الفني. فمنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، أسهم القرض المقدم من مجموعة البنك الدولي في تحول التركيز من مجرد عمليات خاصة بالتوثيق، والمسوحات، والمشاريع الرائدة إلى مجموعة من الإجراءات التدخلية الشاملة، حيث تم توجيه قرض البنك الدولي إلى إعادة تأهيل المساكن، وإنشاء المسارات السياحية والخدمات ذات الصلة، وتحسين إمكانية الوصول إلى المدينة، والتعزيز المؤسسي. وكان من المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى توليد فرص عمل من شأنها أن تساهم في التخفيف من حدة الفقر. ولكن فشل هذا الجزء من المشروع في تحقيق الهدف المنشود، وكان السبب في هذا الفشل هو تقليص حجم التمويل. ومن الجوانب الإيجابية لهذا المشروع أنه تزامن مع الأعمال الهامة التي قامت بها الحكومة المغربية بشأن الدمج الهيكلي العاجل ودعم الوحدات السكنية المتهالكة والآيلة للسقوط. كذلك شهدت تلك الفترة إجراء تحسينات في الخدمات الضرورية والبنية التحتية. وقد ركزت الجهات الحكومية، كالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووزارتي التربية الوطنية والصحة والحماية الاجتماعية، على الخدمات الأساسية، مثل: تحسين خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه، وتوسيع شبكة الكهرباء، وتوفير مدارس، وحضانات، ومرافق صحية جديدة. ويجدر الإشارة إلى أن أعمال تطوير البنية التحتية شكلت ٥٣٪ من استثمارات المشاريع خلال عامي ١٩٨١ و٢٠٠٥م (الشكل ٣). وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الاستثمارات الخاصة العديد من المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل المباني التاريخية كالمرافق السياحية، كما ساهمت المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أعمال الحفاظ الأخرى. وفي الواقع، ووفقًا للبنك الدولي، كان الاستثمار في إعادة التأهيل الممولّ من مصادر أخرى ثلاثة أضعاف ما قدمه البنك الدولي من تمويل (البنك الدولي ٢٠٠٦).







نماذج من مشاريع "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" المتعلقة بدمج وإعادة تأهيل المساكن في بداية تسعينيات القرن الماضي.
المصدر: حسن رضوان[١٠]

التكامل على المستوى القطاعي خلال الفترة من عام ٢٠٠٥م إلى تاريخه

ومما سبق، يمكننا القول إن أبرز الإنجازات التي تحققت من تمويل البنك الدولي هو التحول الكبير الذي حصل لوكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès) التي أصبحت إحدى المنظمات القوية ذات الهيكلة الجيدة. وقد مكنها هذا التحول من خلق التوفيق بين مختلف ومصادر التمويل وتعزيز قدرتها على العمل المتكامل، والاعتماد على الالتزام المؤسسي بالمشاركة والتعاون. وكان نتاج هذا التحول هو المشروع الدولي الأبرز وهو مشروع الحرفيين ومدينة فاس، الذي موّلته مؤسسة تحدي الألفية، والذي ركز على دعم الحرف اليدوية من خلال العلامات التجارية، والتدريب، وإعادة تأهيل أماكن العمل والسياق الحضري المحيط بها[١١].

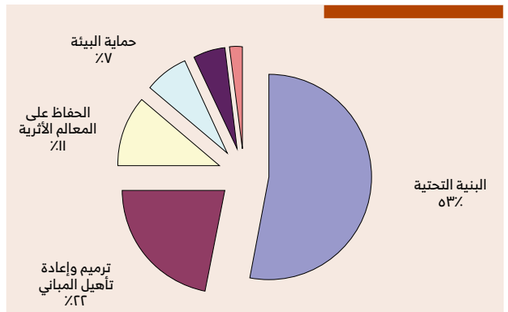

الشكل ٣: استثمارات المشاريع في مدينة فاس خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٥
المصدر: خالد العاروني.

والأهم من ذلك، هو استمرار التمويل المحلي بوتيرة ثابتة، حيث موّلت الحكومة المغربية المشروع الرائد (زيارات فاس Ziyarates Fès)، وهو برنامج صمم خصيصاً لتسهيل الإقامة المنزلية للسياح. ويقدم البرنامج جولات ذاتية التوجيه في أحياء مختلفة من خلال تثبيت لافتات مبتكرة، كما واصل البرنامج العمل على تحسين المساحات العامة ووسائل الراحة والترفيه السياحية. وبالإضافة إلى الجهود التي تهدف إلى إشراك المجتمعات المحلية والجهات المعنية، نسقت الحكومة المغربية إجراءات مهمة مع الشركاء المحليين، مثل: المبادرة المحلية المغربية للتنمية البشرية (ILDH)، التي عملت على تحسين شبكات الصرف الصحي، وورش الحرف اليدوية، والمكتبات ومحلات الباعة المتجولين، والبنك الشعبي، الذي موّل إعادة تأهيل باب المحروق. ومن ضمن الجهود التي ساهمت في تعزيز هذه المشاريع هو التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية، والمتمثل في الدعم المقدم من الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لإعادة تأهيل سبع كيلومترات من شبكات المياه[١٢].

كذلك استفادت "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès) من البرامج الوطنية للسياحة وتطوير الحرف اليدوية، إلى جانب مشروع إعادة تأهيل القصور والقصبات الذي تم تنفيذه على مستوى المغرب بأكملها. ونتيجة لأنشطتها المتعددة، أصبحت الوكالة الآن نموذجًا تحتذي به نظيراتها من الهيئات في المدن التراثية المغربية الأخرى.

١٠ حسن رضوان (٢٠٠٨) "الحفاظ على التراث الحضري لمدينة فاس: تقييم ما بعد الأثر"، التنمية الحضرية العالمية، المجلد ٤، العدد ١.

١١ مؤسسة تحدي الألفية (٢٠١٥). التقرير المدمج: ميثاق المغرب https://www.mcc.gov/resources/story/section-mar-ccr-artisan-fez-medina-project/

١٢ التحالف من أجل حماية التراث الثقافي، التأثير والهوية والاستثمار في التراث لتحقيق التنمية https://heritagefinance.org/resources/



Fez. Morocco
Source: Vince Gx | Unsplash

الدروس المستفادة

لعل الجانب الأبرز في العمل الذي تم تنفيذه في مدينة فاس هو الإطار التشاركي، حيث نجح المشروع في حشد قادة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والتجار، والحرفيين ومُلّاك المساكن، والمستأجرين خلال مرحلة وضع التصورات. وقد نجح المشروع أيضاً في غرس روح الانتماء الذي ساعد في حشد المجتمعات المحلية، مما أدى إلى إجراءات تدخلية ذاتية التمويل المستدام اقتصاديًا، وبالإضافة إلى ذلك، لبّى المشروع الحاجة إلى إعادة تأهيل المساكن. ولكن، تجدر الإشارة هنا إلى وجود اختلاف في حجم التحسينات بين الأحياء الثرية والأقل ثراء، كما تم تهجير الطبقات العاملة من المناطق التي أصبحت مرتبطة بشكل كبير بالأنشطة السياحية. وباستثناء إعادة تأهيل الوحدات السكنية، يتضح أنه كلما كانت شريحة السكان أكثر فقرًا، كلما قلت الفائدة والمساهمة.

ومن الدروس المهمة المستفادة من تجربة مدينة فاس في الحفاظ على التراث الحضري هو مزايا إنشاء جهة مرنة، مثل: وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès)، حيث يتم من خلالها تمثيل جميع الجهات الحكومية ذات الصلة، ومن خلالها يصبح جمع الأموال، والتنسيق، والبحث، والتنفيذ ممكنًا. ويُعدّ التركيز على كل من الحفاظ على التراث والبنية التحتية بالتوازي مع الحفاظ على التراث وإعادة التأهيل من أبرز الدروس الهامة، إضافة إلى الاستفادة من المشاريع الوطنية مثل تلك المتعلقة بتطوير الحرف والسياحة. وفي نهاية المطاف، يمكننا القول إن هنالك حاجة إلى أخذ الحيطة والحذر باستمرار فيما يتعلق بالنزوح والعواقب السلبية الناتجة عن السياحة، حيث تُعدّ السياحة من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة لأي مدينة، وبالتالي يجب أن تُدار بشكل جيد من أجل إبقاء المجتمعات المحلية في أماكنها. وفي حين أن تنظيم مختلف القطاعات في مجتمع مدينة فاس على شكل نقابات واتحادات، ومنظمات غير حكومية أمر جدير بالثناء، إلا أنه لم يكن كافيًا لحماية الأنشطة المحلية والمجتمعات العمالية من الاضطرابات التي تتسبب فيها زيادة الأنشطة السياحية.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Boussaa, Djamel, and Muhammed Madandola. (2004). Cultural Heritage Tourism and Urban Regeneration: The Case of Fez Medina in Morocco. Frontiers of Architectural Research, 13(2), 1228-1248. https://doi.org/10.1016/j.foar.2024.04.008
2. El Harrouni, Khaled. (2024). Sustainable Urban Conservation of Historical Cities: The Case of Fez Medina, Morocco. In L. Makhloufi (Ed.), Urban Heritage and Sustainability in the Age of Globalisation, pp.125-140. Open Book Publishers.
3. Radoine, Hassan. (2003). Conservation-Based Cultural, Environmental, and Economic Development: The Case of the Walled City of Fez. In L. Girard (Ed.), The Human Sustainable City: Challenges and Perspectives from the Habitat Agenda, pp. 586-607. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315198569-27
4. UNESCO-WHC. (2024). Medina of Fez. https://whc.unesco.org/en/list/170/
5. World Bank. (2006). Implementation Completion Report on two loans in the amount of Euro 8.9 million to the Kingdom of Morocco and the Municipality of Fes for the Fes Medina Rehabilitation Project. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/301731468281061054/morocco-fes-medina-rehabilitation-project

دراسة حالة

مدينة تونس، تونس

تُعدّ مدينة تونس العتيقة بتونس من أوائل المدن العربية الإسلامية التي تأسست في المغرب العربي (٦٩٨م)، وكانت من أكبر وأغنى المدن في العالم العربي خلال القرنين الثاني عشر والسادس عشر. وتُشكّل المدينة العتيقة النواة التاريخية لتونس العاصمة، حيث تشغل ١٪ من المساحة الكُلية للمدينة. وقد أدرجت ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي في عام ١٩٧٩م.

مدينة تونس
المصدر: مدينة تونس، تونس | أونسيلاش

المقدمة

تُعدّ مدينة تونس العتيقة بتونس من أوائل المدن العربية الإسلامية التي تأسست في المغرب العربي (٦٩٨م)، وكانت من أكبر وأغنى المدن في العالم العربي خلال القرنين الثاني عشر والسادس عشر. وتُشكّل المدينة العتيقة النواة التاريخية لتونس العاصمة، حيث تشغل ١٪ من المساحة الكُلية للمدينة. وقد أُدرجت ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي في عام ١٩٧٩م.

النسيج الحضري والتضاريس والسياق

تقع مدينة تونس العتيقة في شمال شرق تونس وتمتد عبر منطقة سهول خصبة. كما تُعدّ المركز التاريخي للعاصمة تونس، وهي مسطحة نسبياً، وتقع على هضبة منخفضة بارتفاع يبلغ ٢٠-٣٠ متراً فوق مستوى سطح البحر. وتوجد في المدينة العتيقة أجزاء من سورها القديم الذي يحدد حدودها. وتضم هذه المنطقة وسط المدينة العتيقة، الذي بُني في القرن الثامن، بالإضافة إلى ضواحي المدينة إلى الشمال والجنوب، والتي يعود تاريخها إلى القرن الثالث عشر (جمور، ٢٠٢٣). وقد حافظت المدينة العتيقة على نسيجها الحضري التقليدي، وبنيتها، ومعمارها القديم دون تغيير كبير.

أبرز أنواع التراث

كانت مدينة تونس العتيقة عاصمة العديد من الأسر الحاكمة المؤثرة، وقد ازدهرت المدينة بشكل خاص خلال حقبة الموحدين والحفصيين. وتضم المدينة العتيقة حوالي ٧٠٠ معلمًا

٦٣,٥٣١
عدد سكان المدينة العتيقة (٢٠٢٣)

١٦,٢٥٥
يقيمون في وسط المدينة العتيقة[١٣]

٥٩٩,٣٦٨
عدد سكان مدينة تونس (٢٠٢٣)[١٤]

٢٩٦,٤١ هكتارًا
المدينة العتيقة (مع وجود منطقة عازلة تبلغ مساحتها ١٩٠,١٩ هكتارًا)

٢١٢٠٠ هكتارًا
تونس العاصمة (جمور، ٢٠٢٣)

أثريًا وتاريخيًا موزعة في سبع مناطق. وتشتمل أبرز المعالم الأثرية على مسجد الزيتونة، وباب الجديد، وباب البحر، وسوق العطارين، وضريح تربة البايات. ووفقاً لمركز التراث العالمي باليونسكو: "تُشكّل أسواق مدينة تونس العتيقة، ونسيجها الحضري، وأحيائها السكنية، ومعالمها الأثرية، وبواباتها نموذجًا فريدًا لأفضل المناطق المحافظ عليها في العالم الإسلامي."

الإطار التشريعي والتنظيمي

تخضع مدينة تونس العتيقة للقانون رقم ٣٥ لعام ١٩٩٤م الذي ينص على حماية التراث الأثري والتاريخي والتقليدي - ويُعدّ هذا القانون من أوائل القوانين التي طُبقت في المنطقة العربية التي تتبنى منهجًا شاملاً لفهم وحفظ التراث الحضري.

١٣ المدينة العتيقة (٢٠٢٣). عدد سكان المدينة: جواو سارمينتو (٢٠١٧). أنماط حركة السياح: بالمدينة العتيقة بتونس، تونس. الجغرافيا الاجتماعية والثقافية، مقابلة في ٢٤ يوليو ٢٠٢٤، مع سلاف العويديدي، مدير عام مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية ١٨(٣)، ص ٢٩٥-٣١٤.
https://www.citypopulation.de/en/tunisia/admin/tunis/1152__medina/; https://doi.org/10.1080/14649365.2016.1174283

١٤ المعهد الوطني للإحصاء (٢٠٢٣). تقديرات التعداد السكاني في ١ يناير ٢٠٢٣. إحصائيات تونس.
https://www.ins.tn/en/publication/estimated-population-january-1st-2023

١٩٦٧
إنشاء جمعية صيانة مدينة تونس

تأسست جمعية صيانة مدينة تونس بهدف الحفاظ على التراث الحضري لمدينة تونس القديمة وحمايته

١٩٧٣-١٩٧٦
المرحلة الأولى من مشروع الحفصية

مشروع مبادرة جمعية صيانة مدينة تونس لإعادة إعمار القطاع السكني والتجاري بالحفصية وبمساعدة من اليونسكو ودعم من بلدية تونس

١٩٧٠s-١٩٦٨
توثيق المدينة العتيقة

تعمل جمعية صيانة مدينة تونس بالتعاون مع اليونسكو وبلدية تونس، على بذل الجهود الشاملة لتوثيق المدينة، وتراثها الحضري، والأنماط الاقتصادية والاجتماعية لسكانها

ويعود تاريخ إنشاء جمعية صيانة مدينة تونس (ASM) إلى العام ١٩٦٧م كجهة فنية تعمل على دعم بلدية تونس في إدارة المدينة العتيقة، ولكنها تتسم بوضعها غير الحكومي الخاص لتتمكن من الحفاظ على حيادها واستقلالها. وتتلقى الجمعية تمويلها من البلدية وتعمل بالتعاون جنبًا إلى جنب مع الجهات الحكومية كالمعهد الوطني للتراث، ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، ووكالة التهذيب والتجديد العمراني، والديوان الوطني التونسي للسياحة. وتتمثل أبرز مهام ومسؤوليات الجمعية في تطوير استراتيجية مستدامة لحماية وصون المدينة العتيقة، والحفاظ على تراثها الحضري، وإدارة البيئة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة، وإدارة تراثها غير المادي. وتعمل الجمعية كذلك على تحديد أبرز القضايا والتحديات من خلال تفاعلها مع السكان المحليين، بالإضافة إلى إجراء الدراسات التي تُقدم بعد ذلك إلى البلدية من أجل توفير الدعم المالي.

وتُعدّ الجمعية بمثابة منتدى لإدارة الحوار وإثراء النقاش حول الحفاظ على المعالم الأثرية والمناطق الحضرية. وتبعًا لذلك، أسندت بلدية تونس إلى الجمعية مسؤولية مراجعة المخطط الحضري للمدينة العتيقة، وهذا المخطط هو جزء من المخطط الشامل للتنمية الحضرية لمدينة تونس، والذي ينظم الإجراءات والتدخلات الحضرية والمعمارية. وقد ركز المخطط الحضري على الحفاظ على الطابع المعماري والثقافي والحضري للمنطقة، إلى جانب تعزيز التنمية وجهود المحافظة المنظمة. فقد قسمت المدينة إلى عدد من المناطق، مع تحديد خصائص ووظائف كل منطقة، ومن ثَم تم وضع التخطيط المناسب لها، وتحديد استعمالات الأراضي وأنظمة البناء لكل منطقة (مخطط التنمية الحضرية لمدينة تونس، ٢٠١٧).

أبرز القضايا

تواجه مدينة تونس العتيقة العديد من التحديات ذات الصلة بالبنية التحتية التي عفا عليها الزمن، وسوء الظروف المعيشية لبعض السكان المحليين، وتدهور المعالم الأثرية والتراثية، وهجر بعض المساكن القديمة، بالإضافة إلى اختفاء الأنشطة الاقتصادية التقليدية (جمور، ٢٠٢١).

وبالإضافة إلى ذلك، تعاني المدينة العتيقة من قضايا تتعلق بالأُطر القانونية والإدارية الحالية، والتي تحتاج إلى إعادة تقييم لتحديد مستوى فعاليتها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإدارة التراث وصونه وحمايته. ومنذ عام ٢٠١١م، واجهت جمعية صيانة مدينة تونس (ASM) عِدّة تحديات بسبب الانخفاض الكبير في عدد الموظفين والتحديثات والتعديلات التي أُدخلت على قانون الجمعيات التونسية، والتي لا تتناسب مع وضعها القانوني على وجه التحديد.[١٥]

ومن ضمن التحديات الأخرى التي تواجه حماية وإدارة المدينة العتيقة هو الشُح في الموارد الاقتصادية الكافية والتراجع في الأُطر التشاركية.

١٥ مقابلة في ٢٤ يوليو ٢٠٢٤، مع سلاف العويديدي، مدير عام مؤسسة التراث والمدن التاريخية العربية.

١٩٨١-١٩٩٣
المشروع الحضري الثالث والمرحلة الثانية من مشروع الحفصية

المرحلة الثانية من إعمار الحفصية في إطار مشروع التنمية الحضرية الثالثة بتونس الممول من قبل البنك الدولي والحكومة التونسية.

١٩٧٩
إدراج مدينة تونس العتيقة ضمن قائمة التراث العالمي

تمثل المدينة العتيقة المركز التاريخي للعاصمة تونس، وقد أدرجت ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي.

١٩٩١-٢٠١٢
مشروع وكائل

مشروع تحسين الظروف المعيشية لسكان المدينة العتيقة، ومعظمهم مهاجرون داخليون، مع ترميم وإعادة تأهيل المواقع التراثية، بمبادرة من بلدية تونس وجمعية صيانة مدينة تونس وبقرض من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية



دراسة الحالة ٤

مشروع الوكائل- إحياء المدينة العتيقة (Oukalas)

مدينة تونس العتيقة | المصدر: أنسيلاش

إنشاء جمعية صيانة مدينة تونس (ASM)

في ستينيات القرن الماضي، تم اقتراح مخطط شامل لإنشاء طريق جديد يمر بوسط المدينة، يربط المحور الرئيسي للمدينة الأوروبية، وشارع الحبيب بورقيبة، بالقصبة ويقسم المدينة القديمة إلى نصفين. ولكن في عام ١٩٦٧م وبعد اعتراض البلدية على قيام المشروع، اقترح رئيسها تأسيس جمعية جديدة كذراع فني للبلدية، عرفت بجمعية صيانة مدينة تونس (ASM) . وفي أواخر الستينيات من القرن المنصرم، انطلقت جهود الجمعية في إدارة المدينة القديمة وتراثها من خلال مشروع رسم خرائط المدينة بإشراف فريق محلي متعدد التخصصات. وبناءً على رسم الخرائط التفصيلية وتقييم الاحتياجات، طرحت الجمعية، بالتعاون مع المجتمع المحلي، استراتيجية تتعلق بكيفية إدارة المنطقة منذ ذلك الحين. أدت هذه جهود الإدارة والحفاظ على التراث إلى إدراج المدينة العتيقة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي عام ١٩٧٩م. وفي سبعينيات القرن الماضي، كانت أبرز أنشطة الحفاظ التي نفذتها الجمعية هو مسح ٦٠٠ مبنى من الوكائل المتعددة الاستخدامات ذات الحالة السيئة، والتي كانت تأوي ٣٠٠٠ أسرة. وبدءًا من ثلاثينيات القرن الماضي، شهدت المدينة تحولًا كبيرًا في تعداد سكانها مع مغادرة الأثرياء وازدياد الهجرة الريفية إليها، ليتم بعد ذلك تحويل العديد من المباني إلى وكائل، لتأوي عشرين أسرة في كل مبنى. وبمرور الوقت تدهورت حالة هذه المباني، مما أدى إلى خلق ظروف معيشية سيئة للغاية. وقد أرسى المسح الذي أجرته الجمعية، بالتعاون مع اليونسكو، الأسس لمشروع إعادة التأهيل الشامل للوكائل بهدف تحسين حالة المباني السكنية. وقد قامت الجمعية بتنفيذ المشروع بصفتها المسؤولة عنه، وبالتعاون مع إدارة الخدمات الاجتماعية في البلدية، ووكالة التهذيب والتجديد العمراني، وعدد من شركات الخدمات العامة..

إطلاق مشروع الوكائل- إحياء المدينة العتيقة

في عام ١٩٩٠م، أدت الإرادة المؤسسية الهادفة إلى معالجة الوحدات السكنية العشوائية، إلى إطلاق مشروع الوكائل الذي نفذته بلدية تونس بمساعدة الجمعية (ASM)، التي تم تفويضها في ديسمبر ١٩٩٠م كجزء من البرنامج الوطني لإعادة استيعاب السكن العشوائي. وكان الهدف الرئيس هو ترميم الوكائل ونقل العديد من الأسر التي كانت تعيش في ظروف غير آمنة، وتوفير السكن المناسب والخدمات الضرورية لهم. وكانت حالة بعض الوكائل متدهورة للغاية، مما أدى إلى التعامل مع المشروع كحالة طارئة بعد التخصيص المبدئي للميزانية. بعد ذلك، تم إخلاء جميع المباني عالية الخطورة ونقل سكانها إلى مساكن مؤقتة. عموماً، قامت البلدية بتمويل مشروع الوكائل بشكل كبير، بالإضافة إلى قرض من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بينما تُعدّ شركة (هوبس) الوقفية، من الجهات المعنية بالمشروع بوصفها من كبار مُلّك العقارات في تونس العتيقة.

البرامج

خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٢م، اشتمل المشروع على ثلاثة عناصر رئيسة، وهي: ١) برنامج إعادة الإسكان للحد من الاكتظاظ السكاني؛ ٢) برنامج إعادة التأهيل للتخفيف من تدهور المدينة؛ و٣) برنامج الترميم للحفاظ على التراث الثقافي للمدينة. وقد اشتمل المشروع على عدة مراحل، بدءًا بتحديد الوكائل المراد هدمها. وفي عام ١٩٩١م، حددت المسوحات الأولية ١٧٠ مبنى للهدم، ثم عدلتها الجمعية لاحقًا لتصبح ٨٩ مبنى فقط، مع إعادة تأهيل الوكائل المتبقية. وطوال مدة المشروع، تم تحديد ٢٥٦ وكالة ذات خطورة عالية، و١٢٦ وكالة تتطلب ترميمات مكثفة، و٢٣٥ وكالة تحتاج إلى بعض الترميمات. وبعد ذلك تم تحديد ١٣ وكالة ذات أهمية معمارية أو تاريخية وتخصيصها لإعادة الاستخدام العام. كما تم إجراء عمليات مسح لتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر المتضررة، حيث بيّنت أن ٨٠٪ من الأسر غير مؤهلة للحصول على سكن شعبي، وأن مصادر الدخل كانت أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور.

وفيما يتعلق ببرنامج إعادة الإسكان، فقد تم اختيار قطعة أرض مملوكة للبلدية في "دوار هيشر" لإعادة إسكان الأسر بصورة دائمة. وكان الهدف الأساسي من المخطط توفير سكن لـ ٢٠٠ أسرة بمساحات أراضي كبيرة، لكنه عدل فيما بعد ليستوعب عددًا أكبر من الأسر، من خلال منحهم وحدات سكنية أصغر وقابلة للتوسع، بما يتناسب مع حجم الأسر المنقولة واحتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية. وحيال ذلك، تم اتخاذ الترتيبات المالية والمؤسسية اللازمة لمعالجة نزع الملكيات وإعادة حيازة الوكائل وبيعها، بالإضافة إلى منح قروض إعادة الإسكان التي تتماشى مع القدرات المالية للأسر. وقد تم إضافة جهود إعادة التأهيل إلى المشروع، بعد أن قامت الجمعية بتسليط الضوء على المباني المتدهورة والحاجة إلى تنفيح قانون الإيجار. بالإضافة إلى ذلك تم وضع مسار ائتمان خاص لتمويل القروض لإعادة تأهيل ٤٠٤ مبنى.

وبالنسبة لبرنامج إعادة التأهيل، فقد تم بيع مواقع الوكائل المهدمة في مزادات علنية أو تم إعادة تملكها من أصحابها السابقين. وعلاوة على ذلك، أصدرت البلدية تراخيص البناء، ولكن مشروطة بالحصول على موافقة الجمعية (ASM). وعقب ذلك، تم تشييد المباني الجديدة وفقًا لأنظمة المدينة العتيقة. وقد نصت هذه الأنظمة على وجود أفنية داخل هذه المباني بمساحة لا تقل عن ٢٤ مترًا مربعًا في الطابق الأرضي (أو ربع مساحة الأرض). فقد اتسمت المباني الجديدة بالبساطة، وافتقر تصميمها إلى مفردات معمارية مميزة، لكنها حافظت على تناغمها مع النسيج الحضري القائم.

وتنوعت أعمال إعادة التأهيل وفقاً لحجم المباني وحالتها وحسب قدرات واحتياجات المستخدمين. وقد أعدت مخططات إعادة التأهيل على أساس كل حالة على حِدة، لتقوم بعد ذلك الجمعية (ASM) بإعداد طلبات قروض تضمنت تقييمًا فنيًا وماليًا لكل مبنى. ومن ثم تم تدعيم الهيكل الإنشائي بما يتناسب مع متطلبات كل مبنى، مع تصميم أنظمة الصرف الصحي لكل ٤٠ م٢ من المساحة السكنية. كما قدمت الجمعية المساعدة الفنية المجانية لجميع المستفيدين من القروض وأشرفت على التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجمعية بأعمال البناء عند الطلب. ومع ذلك لم تكن التشطيبات مشمولة في القرض وتُركت لمُلّاك المباني لتنفيذها. وعادةً ما يتم إصلاح وترميم العناصر المعمارية، مثل: أعمال الجص وطلاء الأسقف من قبل الحرفيين، في الوقت الذي يتم فيه إعادة استخدام العناصر القائمة، مثل: البلاط المطلي، والأبواب، والنوافذ والأعمال الحجرية. كما تم تصنيع أبواب ونوافذ خشبية جديدة لتحافظ على الطابع التقليدي الأصيل.

تم تعديل ١٣ مبنى من الوكائل ذات القيمة التاريخية والمعمارية للاستخدام العام، إضافة إلى مشاريع مصممة خصيصًا للسمات الفريدة لكل مبنى. فعلى سبيل المثال، تم تحويل المدرسة المنتصرية التي تعود إلى القرن الخامس عشر إلى روضة أطفال، في حين تم تحويل الجزء المتبقي من سور المدينة المعروف "ببرج البسيلي" إلى ورشة. وكان من المقرر تحويل الكنيسة القديمة "سانت كروا" إلى مكتبة متعددة الوسائط ومسرح، ولكن قامت البلدية باستخدامها حتى عام ٢٠١٦م (شبكة المدن الساحلية، ٢٠١٨).

وعلى الرغم من أن المشروع قد أتاح الفرصة للعديد من سكان الوكائل بأن يصبحوا من مُلّاك المنازل، أشارت تقارير مستقلة إلى أن الانتقال إلى مكان آخر أدى إلى خلق بؤر من الفقر، حيث واجه السكان صعوبة في الوصول إلى الخدمات العامة نظراً لمواقعهم الجديدة البعيدة عن وسط المدينة. ومع ذلك، فقد أدت عملية التطوير في المدينة العتيقة، بما في ذلك مشروع الوكائل إلى زيادة التوعية العامة المتعلقة بالحفاظ على المدن القديمة، وجذب الاستثمارات الخاصة وشجعت على تحسين الأحياء السكنية.

ما بعد عام ٢٠١١م

عقب اندلاع الثورة التونسية في عام ٢٠١١م، وصل مشروع الوكائل إلى مرحلته الرابعة والأخيرة. وقد واجهت الجمعية (ASM) عدداً من التحديات، تمثلت في انخفاض عدد موظفيها وبشكل خاص المهندسين المعماريين. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت قضايا قانونية، حيث لم يتناسب القانون القائم الذي تخضع له الجمعيات في تونس، مع الوضع الخاص للجمعية ومع قدراتها التمويلية مما شكل عائقاً أمامها. ففي عام ٢٠١٢م، أصبحت استدامة المباني المرممة طويلة الأمد موضع تساؤل، خصوصاً عند انتهاء قرض الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ليخلق حالة من الغموض بشأن الموارد المالية والمؤسسية.٢٣ وتبعاً لذلك بدأت "شركة مدينتي" في النمو، وهي مجموعة من المستثمرين وأصحاب الأعمال الذين لديهم مشاريع في المدينة العتيقة ومن المهتمين بتعزيز الأنشطة التراثية، حيث كانت تعمل بالتعاون مع الجمعية.

الدروس المستفادة

من أبرز الدروس التي يمكننا استلهامها من مشروع الوكائل هو أن الجهات المتخصصة بالحفاظ على التراث كجمعية صيانة مدينة تونس (ASM) يمكن أن تؤدي أدوارًا إيجابية، وبشكل خاص في المشاريع التي تشتمل على أهداف، تتمثل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والحفاظ على التراث الحضري وإعادة تأهيله. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الجمعية تتمتع بحضور واسع في المدينة العتيقة، حيث تتعاون بشكل وثيق مع السكان، وتجري عمليات مسح منتظمة لتقييم سير العمل في المشروع. كما كانت للخبرة الفنية للجمعية أهمية بالغة، كذلك كان لعمليات تنفيذ المشروع بأقل عدد ممكن من عمليات الهدم أهمية مماثلة.

ولا بد أن نشير إلى أن حالة مشروع الوكائل تُبيّن الاعتبار الخاص الذي يجب إعطاؤه لعمليات إعادة التوطين حتى يتمكن المستفيدين من الوصول إلى الخدمات العامة والدعم الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، شددت التحديات التي واجهت المشروع، بعد التغيير المؤسسي الذي حدث في عام ٢٠١١م، على أهمية توفير الدعم المالي الكافي للجهات العاملة في مجال الحفاظ على التراث، حتى تتمكن من الاحتفاظ بالعدد المناسب من الموظفين اللازمين للصيانة السليمة للمباني المرممة والمعاد تأهيلها. وعندما يتعلق الأمر بالجهات ذات الوضع غير الحكومي الخاص، كما هو الحال مع جمعية صيانة مدينة تونس (ASM)، فهناك حاجة فعلية لوضع أُطر قانونية يمكنها استيعاب هذا الوضع الفريد وتقديم الدعم لهذه الأنشطة.

وفي نهاية المطاف، يُعدّ التركيز على إعادة تأهيل المساكن من الممارسات الجديرة بالثناء التي يجب اتباعها في المدن العربية الأخرى. كما تُعدّ الآليات الأخرى، كتسهيل القروض، حيوية في مثل هذه الجهود، لأنها تمكن المجتمعات من تولي مسؤولية جهود الحفاظ على التراث الحضري وفقاً لأولوياتها المحددة.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Agence d'Urbanisme du Grand Tunis. (2017). Plan d'aménagement Urbain.
2. Ettehadieh, Homeyra. (1998). Rehabilitation of the Oukalas: Technical Review Summary. ArchNet. https://www.archnet.org/sites/2724
3. Jmour, Montasser. (2021). Challenges and opportunities of historic urban centres: case study of the Medina of Tunis (Tunisia). UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/canopy/tunis-medina/
4. Jmour, Montasser. (2023). Urban Heritage Atlas: Understanding attributes of historic cities and settlements| Medina of Tunis (Tunisia). UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/urban-heritage-atlas/tunis/
5. UNESCO. (n.d.). Medina of Tunis. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/36/

دراسة حالة

جبيل، لبنان

يُعتقد أن مدينة (بيبلوس)، المعروفة أيضًا باسم جبيل، قد استوطنها السكان لأول مرة خلال الفترة من ٨٨٠٠ -٧٠٠٠ قبل الميلاد، وظلت مأهولة ب شكل مستمر منذ عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد، مما جعلها من أقدم مدن العالم. وكونها إحدى أقدم المدن الفينيقية، ترتبط جبيل ارتباطًا مباشرًا بتاريخ وانتشار الحروف الأبجدية الفينيقية. وقد اجتذبت أهمية جبيل التاريخية عدداً كبيراً من علماء الآثار إلى المواقع الأثرية القديمة المنتشرة في جميع أرجاء المدينة. ونظراً لقيمتها الأثرية والمعمارية، تم إدراج المواقع الأثرية القديمة في جبيل ضمن قائمة التراث العالمي في عام ١٩٨٤م (اليونسكو-مركز التراث العالمي).

قلعة جبيل البحرية. المصدر: فيرونيك دوغ، هيئة اليونسكو
https://whc.unesco.org/en/list/295/gallery/

المقدمة

يُعتقد أن مدينة (بيبلوس)، المعروفة أيضًا باسم جبيل، قد استوطنها السكان لأول مرة خلال الفترة من ٨٨٠٠ -٧٠٠٠ قبل الميلاد، وظلت مأهولة بشكل مستمر منذ عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد، مما جعلها من أقدم مدن العالم. وكونها إحدى أقدم المدن الفينيقية، ترتبط جبيل ارتباطًا مباشرًا بتاريخ وانتشار الحروف الأبجدية الفينيقية. وقد اجتذبت أهمية جبيل التاريخية عدداً كبيراً من علماء الآثار إلى المواقع الأثرية القديمة المنتشرة في جميع أرجاء المدينة. ونظراً لقيمتها الأثرية والمعمارية، تم إدراج المواقع الأثرية القديمة في جبيل ضمن قائمة التراث العالمي في عام ١٩٨٤م (اليونسكو-مركز التراث العالمي).

النسيج الحضري والتضاريس والسياق

وتُعدّ مدينة جبيل من المدن الساحلية، وهي تقع على جرف من الحجر الرملي وتبعد عن بيروت ٤٠ كيلومترًا شمالاً، وتحيط بها الجبال والأراضي الخصبة. ويشكل النتوء الصخري الذي تقع عليه المدينة ميناءً طبيعيًا جعلها مركزًا بحريًا رئيسًا للفينيقيين. وتتميز جبيل بشواطئها الرملية، كما توجد بها العديد من المواقع الأثرية القديمة، التي جعلت من المدينة منذ أمد بعيد وجهة سياحية جذابة محليًا وعالميًا. وتُعدّ جبيل في الوقت الحالي موقعًا للتراث العالمي لليونسكو، حيث تجذب أطلال المدينة والبلدة القديمة، التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، علماء الآثار والمؤرخين والسياح، وهي مصدر مهم لفهم التخطيط الحضري القديم وطرق التجارة وانتشار الكتابة بالحروف الأبجدية (اليونسكو-مركز التراث العالمي: جبيل).

٩٩,٣٨٨
منطقة جبيل (٢٠١٧)[١٦]

٤٠,٠٠٠
مدينة جبيل (٢٠١٧)[١٧]

٤٣٠٢٠ هكتارًا
منطقة جبيل[١٨]

٨٠٠ هكتارًا
مساحة مدينة جبيل[١٩]

أبرز أنواع التراث

يظهر تراث مدينة جبيل الموروث الثقافي وامتداده الواسع عبر الحقب الزمنية، بدءًا من الآشورية، ومرورًا بالفينيقية والهلنستية والرومانية، ووصولاً إلى الصليبية (الجنوية) والبيزنطية والمملوكية والعثمانية. وتوجد في المدينة أقدم البقايا الأثرية وهي عبارة عن مساكن من العصر الحجري الحديث. وبالإضافة إلى ذلك، عُثر في المدينة على بقايا أثرية يعود تاريخها إلى العصر البرونزي، حيث تمثلت هذه البقايا في معبد المسلات والمسرح الروماني. كما تشهد البقايا التي تم العثور عليها من حقبة لاحقة على بدايات الحضارة الفينيقية، بما فيها الميناء القديم، ومدافن جبيل الملكية الفينيقية، ومعبد بعلة جبيل. وعلى الرغم من أن الممتلكات الأثرية المدرجة في قائمة اليونسكو ضمت العناصر الفينيقية والرومانية، لكنها استبعدت المدينة التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى الواقعة ضمن نطاق الأسوار والمدافن الملكية. وتتمتع مدينة جبيل القديمة بجميع المكونات التي تميز المدينة التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى، حيث تشتمل هذه المكونات على السور القديم والكاتدرائية، إلى جانب قلعة جبيل وكنيسة القديس يوحنا مرقس، حيث أن كلا المكونين تم بناؤهما في العصر الصليبي. وفي وقت لاحق تم تعديل المدينة ليصبح طرازها متأثراً بالطابع العثماني، حيث تميزت بأسواقها، وخاناتها، ومساجدها، ومنازلها ذات الطراز الإسلامي التقليدي. ورغم استبعادها من المواقع المدرجة في قائمة اليونسكو، تم تسجيل هذا الجزء من المدينة محلياً، كتراث محمي في إطار القائمة الرسمية للمعالم الأثرية التاريخية في لبنان (اليونسكو-مركز التراث العالمي: جبيل).

الإطار التشريعي والتنظيمي

تقوم التشريعات اللبنانية المتعلقة بالحفاظ على التراث والآثار على "قانون الآثار القديمة"، الذي صدر في عام ١٩٣٣م خلال حقبة الانتداب الفرنسي. ومنذ ذلك الوقت، تم إجراء بعض التعديلات الطفيفة على هذا القانون، والتي ترتبط عادةً بظروف وأحداث محددة، ولا تُعدّ تعديلات جوهرية. ووفقاً لهذا القانون، فقد تم تعريف الآثار القديمة بأنها "الأشياء التي صنعها البشر قبل عام ١٧٠٠م." ويشمل هذا القانون كذلك العناصر التي تشبه الآثار، أي العناصر غير المنقولة التي تم صنعها بعد عام ١٧٠٠م، والتي من خلال الحفاظ عليها تتم خدمة المصلحة العامة تاريخيًا وفنيًا، والتي يتم إدراجها ضمن قائمة (الحصر العام للمباني التاريخية).

ومن أبرز الجهات التي تدير عملية الحفاظ على الآثار والتراث في لبنان المديرية العامة للآثار (DGA)، وهي وحدة فنية تابعة لوزارة الثقافة، كما هي الجهة الإدارية العليا المسؤولة عن إدارة التراث الأثري والمعماري، وبالإضافة إلى ذلك هي الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ الحفريات الأثرية، والموافقة على تصاريح الحفر، وتقييم تصاريح المشاريع داخل المناطق المحمية وحولها، وحفظ وصون المعالم التاريخية، والحفاظ على مواقع التراث العالمي وإدارتها، وتطبيق القوانين والأنظمة القائمة.

ووفقًا لقانون البلديات اللبناني لعام ١٩٧٧م، تتمتع البلديات المحلية، بما في ذلك الموظفون المعينون إلى جانب المجلس المنتخب محليًا، بسلطات قضائية على جميع الأمور ذات المصلحة العامة والعمل ضمن اختصاصها. وبموجب هذا القانون، يكون لكل بلدية السلطة في تحديد ميزانيتها، وتحصيل الرسوم والضرائب البلدية المحددة، وإدارة الأصول المحلية، وتوفير الخدمات العامة الضرورية كالمياه، وخدمات الصرف الصحي، وإنارة الشوارع والطرق، وتحسين البنية التحتية، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية، وشبكات الصرف الصحي، والنقل المحلي، والشوارع والمساحات العامة الأخرى (شعيتو، ٢٠٢٣).

أما مجلس الإنماء والإعمار (CDR) فهو جهة فاعلة مهمة أخرى، ويتمثل دوره في تنفيذ المشاريع الكبرى في لبنان. وقد أنشئ هذا المجلس بموجب القرار رقم ٥ بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٧م، وهو جهة مستقلة مالياً ويخضع بشكل مباشر لمجلس الوزراء وتقع على عاتقه مسؤولية التخطيط السريع، وجمع الأموال والتبرعات، والإشراف على مشاريع إعادة الإعمار، وإعادة التأهيل بعد الأزمة التي عاشتها البلاد (مجلس إعادة الإعمار والتأهيل، بدون تاريخ).

١٦ سكان مدينة جبيل،
https://www.citypopulation.de/en/lebanon/admin/jabal_lubn%C4%81n/26__jubayl/

١٧ حبيقة، ميرا، فيكتوريا دواليبي، جورجيو كلاس، وأليسيو روسو. (أبريل ٢٠٢٤). "تقييم المشهد الحضري والجوانب البيئية للتخطيط الحضري في جبيل: منهج متعدد الأوجه لتقييم الغابات الحضرية." MDPI. https://doi.org/10.3390/land13040464.

١٨ عدد سكان مدينة جبيل،
https://www.citypopulation.de/en/lebanon/admin/jabal_lubn%C4%81n/26__jubayl/

١٩ حبيقة، ميرا، فيكتوريا دواليبي، جورجيو كلاس، وأليسيو روسو. (أبريل ٢٠٢٤). تقييم المشهد الحضري والجوانب البيئية للتخطيط الحضري في جبيل: منهج متعدد الأوجه لتقييم الغابات الحضرية. Land، ١٣، ٤٦٤. https://doi.org/10.3390/land13040464 .

الجهود الأولية للحفاظ على التراث

نزعت المديرية العامة للآثار ملكية عدد من قطع الأراضي في المدينة القديمة وترممها مع فرض مراجعة مشاريع الترميم والإنشاء ضمن حدود المدينة التي يعود تاريخها الى العصور الوسطى

السبعينيات

إدراج المواقع ضمن قائمة التراث العالمي

بسس القيمة الأثرية والمعمارية لجبيل، تم إدراج المواقع القديمة فيها في قائمة التراث العالمي.

١٩٨٤

١٩٧٧

تأسيس مجلس الإنماء والإعمار

تم إنشاء مجلس الإنماء والإعمار كجهة مستقلة ماليًا وهي مسؤولة عن التخطيط وجمع الأموال والإشراف على جهود إعادة الإعمار والتأهيل بعد الأزمة

٢٠٠١-٢٠٠٣

الاستشارات البحثية

يقوم البنك الدولي بإجراء دراسة حضرية تركز على تسهيل إمكانية الوصول، ومواقف السيارات، ومركز المدينة التاريخي، والميناء

مشروع برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية

تم إطلاق مشروع التراث الثقافي والتنمية الحضرية من قبل الحكومة اللبنانية في عام ٢٠٠٣ وتم تمويله عن طريق مصادر متعددة، أبرزها قرض من البنك الدولي.

٢٠٠٣-٢٠١٦

أبرز القضايا

شهد لبنان عقوداً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي ساهم في التأثير بشكل كبير على تراثه الثقافي ومراكزه الحضرية التاريخية. وهذا بدوره ساهم في تعقيد عملية إدارة التراث الحضري. وعلى الرغم من أن مدينة جبيل قد نجت إلى حد كبير من أتون الأزمات التي شهدتها، إلا أنها لا تزال تعاني من التأثيرات غير المباشرة لهذه الأزمات، كما لا تزال متأثرة بالصراع الذي حدث مؤخرًا.

ومما لا شك فيه أن الضغوط المتزايدة على أنظمة الحكم في لبنان قد أثرت بشكل كبير على إدارة التراث الحضري. حيث يقع على عاتق البلديات المحلية مسؤولية إدارة المليكات الواقعة ضمن حدودها، ولكن تواجه هذه البلديات عوائق كبيرة نتيجة للرقابة المفروضة عليها من قبل الجهات العليا. وقد كانت لأنظمة الإدارة اللامركزية رمزية أكثر من كونها وظيفية عملية. وبالإضافة إلى ذلك، كان عدم وجود جهة دائمة تتولى مسؤولية إدارة التراث الحضري على المستوى البلدي من أهم الأسباب التي ساهمت في سهولة تأثر المشاريع بالتغيرات المؤسسية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد جهود الحفاظ عليها. كما أن القانون الصادر عام ١٩٣٣م الذي تخضع له إدارة التراث قد عفا عليه الزمن، ونظراً لذلك، فقد حدث فراغ مؤسسي أعاق عملية الحفاظ على التراث والتنمية الحضرية. وقد أدت جميع هذه المشاكل في مدينة جبيل إلى نزاعات مع هيئة اليونسكو بشأن الإنشاءات الجديدة التي ظهرت بالقرب من ميناء جبيل الأثري، حيث فشل القانون في تحديد المناطق العازلة بوضوح لحماية المواقع الأثرية القديمة في المدينة. كما أن مكانة جبيل كمركز سياحي عرّض مراكزها الحضرية ومناطقها الأثرية للتنمية غير المنظمة. والأهم من ذلك، تعاني المدينة التاريخية، التي تعود إلى العصور الوسطى، من تدهور البنية التحتية، بما في ذلك شبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي غير الكافية، والتلوث، وقلة الخدمات العامة، مما يجعل أمر إدارة التراث الحضري أكثر تعقيدًا.



يتميز هذا المنزل بطرازه الهندسي اللبناني التقليدي الذي انتشر خلال القرن التاسع عشر، يقع المنزل على حافة التل الأثري والمشرف على الشاطئ بالقرب من قلعة جبيل في مدينة جبيل، لبنان.



دراسة الحالة ٥

برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD)

مدينة جبيل التاريخية | المصدر: فياتشيسلاف أرجينبر / ويكيميديا المشتركة

شهدت سبعينيات القرن الماضي بداية جهود الحفاظ على المناطق الحضرية وإعادة تجديد مدينة جبيل، خصوصاً عندما نزعت المديرية العامة للآثار ملكيات عدد كبير من المباني التاريخية في المدينة القديمة بهدف إعادة تأهيلها، كما فرضت المديرية مراجعة مشاريع الترميم والبناء للمباني التي يعود تاريخها إلى العصور الوسطى والواقعة ضمن حدود المدينة. وفي تسعينيات القرن الماضي، أحدث أحد رجال الأعمال تحولاً في السوق من خلال استحداث المرافق السياحية. وفي الآونة الأخيرة، كان لبرنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD) بمنهجه الشامل المطبق في المدينة بأكملها، دوراً بارزاً في دعم وتعزيز قطاع التراث من خلال أهداف البرنامج أدناه.

تمثلت أهداف برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD) في: أ) تهيئة الظروف لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين جودة الحياة في المراكز التاريخية لخمس مدن ثانوية في لبنان؛ ب) تعزيز إدارة التراث الثقافي المبني والحفاظ عليه في لبنان. ونُفذّ الهدفان من خلال: (١) دعم التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز جودة حياة المجتمعات المحلية؛ (٢) تحسين إدارة التراث الثقافي؛ (٣) إعادة تأهيل المساحات العامة والبنية التحتية؛ (٤) فرض الأنظمة المتعلقة باستعمالات الأراضي والمرور في المواقع التراثية والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك حماية المناطق الساحلية وتنسيق المناظر الطبيعية والمساحات الخضراء؛ (٥) إعداد الدراسات لإعادة التطوير الحضري المجاور للمواقع التراثية؛ و(٦) تعزيز الإطار المؤسسي من خلال تقديم الدعم الفني وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ما سبق، يعمل هذا البرنامج على تمويل الأعمال المدنية في العديد من المدن والمواقع التراثية التاريخية بما فيها مدينة بعلبك وجبيل وصيدا وطرابلس وصور (بيجيو وليتشياردو، ٢٠١٠). وبإيجاز، يتعامل برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD) مع "الأصول الثقافية في لبنان كأصول اقتصادية ويعمل على دمجها في حياة المجتمع لتحقيق النمو المحلي" (الحقلة، ٢٠١٠).

أطلقت الحكومة اللبنانية برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD) في عام ٢٠٠٤م، حيث تم تمويله من خلال عِدّة مصادر أبرزها القرض المقدم من البنك الدولي. وتولى مجلس الإنماء والإعمار إدارة المشروع، بينما تولت المديرية العامة للآثار مسؤولية الأعمال والإجراءات المتعلقة بالآثار. أما البلديات اللبنانية ومجالس المدن المنتخبة فقد تمثلت مهامها في القيام بالأعمال الحضرية ضمن المناطق التاريخية وبإشراف المديرية العامة للآثار.

وعلى الرغم من أن المشروع اشتمل على مكون أثري حضري، ويهدف إلى تعزيز الإدارة المستدامة والحفاظ على المواقع الأثرية، إلا أنه لم يتم استخدام سوى ٢٣٪ من الميزانية لهذا الغرض. في حين تم تخصيص ٧٥٪ من ميزانية البرنامج للبنية التحتية والخدمات العامة.

المرحلة الأولى - الاستشارات البحثية (٢٠٠١-٢٠٠٣)

انطلقت هذه المرحلة في عام ٢٠٠١م، عندما استجاب البنك الدولي لطلب الحكومة اللبنانية، حيث قام بتكليف شركة استشارية لبنانية بإجراء دراسة حضرية. وكانت من ضمن الاستعدادات للمشروع إنشاء وحدة لإدارة المشروع، والتي بدورها استقطبت مجموعة من الاستشاريين المتخصصين في الحفاظ على التراث الحضري لإعداد تقرير يكون بمثابة اللبنة الأساسية للمشروع (المعهد العربي لإنماء المدن، ٢٠٢٤). وانصب تركيز هذه الدراسة على ثلاثة جوانب رئيسة، هي: الوصول ومواقف السيارات، ووسط المدينة التاريخي، والميناء (اليونسكو-مركز التراث العالمي: جبيل).

المرحلة الثانية - التنفيذ (٢٠٠٣-٢٠١٦م)

أما المرحلة الثانية من المشروع وهي مرحلة التنفيذ، فقد تم فيها تطوير شامل للبنية التحتية كاستراتيجية لتحسين الظروف الحضرية المتدهورة. وشملت عمليات التطوير شبكات المياه والصرف الصحي، وتحسين جودة المساحات العامة وتوسعتها (أماكن جلوس جديدة، ومناظر طبيعية، ومساحات ترفيهية)، وتحسين ممرات المشاة، وتعزيز التنقل ووسائل النقل، وتسهيل الوصول إلى مواقف السيارات، وتقليل الازدحام والحد من التلوث. واتسمت معظم ردود الفعل المحلية بالإيجابية، باستثناء أصحاب المتاجر الذين تفاعلوا سلبًا مع ممرات المشاة، وزعموا أن ضعف إمكانية الوصول بالمركبات والوصول إلى مواقف السيارات تسببا في خلق مشاكل للأنشطة التجارية المحلية (البنك الدولي ٢٠١٩). كذلك هدف المشروع إلى تعظيم مساهمة التراث الثقافي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والحياة في المدن.

تدريب القدرات والدعم المؤسسي

كان تدريب القدرات من المقومات الأساسية لبرنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD)، حيث تم في المقام الأول إجراء تقييم مؤسسي للمديرية العامة للآثار كشرط مسبق قبل التفاوض مع الحكومة اللبنانية على المشروع. ولاحقاً وخلال سير العمل على المشروع، قدم البرنامج الدعم الفني اللازم لمساعدة البلديات في التجديد الحضري، وإدارة المراكز الحضرية، والمواقع الأثرية التاريخية بشكل فعال، وتدريب موظفي المديرية العامة للآثار على الأنشطة المتخصصة في الحفاظ على التراث الحضري. واستخدمت المديرية تمويل المشروع لتوظيف وتدريب موظفين محليين، حيث أصبح ١٥ من أصل ٢٠٠ خبير موظفين دائمين. كما عزز المشروع من أوجه التعاون مع شركاء حكوميين في إعداد الأنظمة التفصيلية لتقسيمات المناطق، ورسم حدود واضحة المعالم لتحديد المدن التاريخية، كما تم تنفيذ قوانين البناء وقوانين الإنشاءات الجديدة لتنظيم استعمالات الأراضي وإدارة عمليات التنفيذ الحضرية في المدينة القديمة والمناطق المحيطة بها (البنك الدولي ٢٠١٩؛ بيجيو وليتشياردو ٢٠١٠).

النتائج

واجه برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD) مجموعة مختلفة من القضايا، أبرزها عدم توفر الآليات التنظيمية والتحديات في التنسيق بين البلديات، والمديرية العامة للآثار، والمكتب الحضري (أو ما يعرف بـ"تنظيم"). فقد اختلف نجاح البرنامج من مدينة إلى أخرى بناءً على عِدّة عوامل، أبرزها مدى مستوى التعاون بين الجهات المعنية. وكانت جبيل واحدة من النماذج الأكثر نجاحًا في هذا الجانب.

وبحسب تقرير التقييم الصادر عن البنك الدولي، فقد ساهم البرنامج في زيادة المساحات العامة في المدن الخمس من ٩,٨٤٠ مترًا مربعًا في عام ٢٠٠٦م إلى حوالي ٢٧,٤٠٠ مترًا مربعًا عند الانتهاء من المشروع. وبشكل عام، حقق البرنامج مستويات متفاوتة من رضا المواطنين. ففي مدن طرابلس، وبعلبك، وصور، كان الرضا أقل بسبب إعادة توجيه الحركة المرورية، وتحويل المراكز التاريخية إلى متاحف، وتضييق الطرق وإزالة طرق الخدمة، بالإضافة إلى إنشاء مساحات عامة على حساب مواقف السيارات. وقد حققت مدينة جبيل (درجة رضا عالية) في دراسة تقييم المشروع التي أُجريت من قِبل البنك الدولي عقب الانتهاء من المشروع، حيث ارتبطت النتيجة المحققة بتوفير البنية التحتية العامة الجديدة، بما في ذلك أماكن الجلوس والمناظر الطبيعية والمساحات الترفيهية. وبالنسبة لمدينة جبيل، ساهم البرنامج في تطوير السياحة الثقافية. وتبعاً لذلك شهدت المدينة زيادة كبيرة في أعداد السياح، والإقامات الليلية، وزيارات التسوق. وقد ساهمت هذه الأنشطة السياحية في ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في إعادة التأهيل. ومقابل كل دولار تم استثماره في المشروع، خصص القطاع الخاص سبع دولارات للاستثمار (البنك الدولي ٢٠١٩). وفي الغالب كانت هذه المشاريع موجهة نحو السياح والزوار، ويبدو ذلك جلياً من المشهد النهائي لوسط المدينة التاريخي. أما فيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، فيمكن القول أن المديرية العامة للآثار استفادت بصورة كبيرة من التدريب. ومن ناحية أخرى، عانى مجلس الإنماء والإعمار من اخفاقات شائعة لدى الجهات غير المتجذرة في البنية الحكومية الدائمة. فقد شهد المجلس تقليص العديد من أنشطته، ونتيجة لذلك، لم يستفد بالقدر الكافي من الخبرات المكتسبة من هذا المشروع.

الدروس المستفادة

شكّل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عبئاً هائلًا عانى منه لبنان لعِدّة عقود. وبدوره فرض هذا الواقع ضغوطاً كبيرة على إدارة التراث الثقافي اللبناني. ويُبيّن الإطار المؤسسي للبلديات اللبنانية بوضوح هذه الضغوطات، حيث يفتقر بناء القدرات المؤسسية إلى الاستمرارية بسبب عدم الاستقرار السياسي والتقلبات في الموارد المالية. وقد أظهرت مجالس المدن أن لديها القدرة على وضع آليات حكم فعالة، ولكن هذه المجالس غارقة في الانقسامات المجتمعية وتنحرف عن مسارها باستمرار نتيجة للأزمات السياسية. وتقف حالة جبيل في الحفاظ على التراث الحضري خير شاهد على أهمية التعاون المالي والإداري المتعدد القطاعات. وفي أوقات الشدة، حقق هذا التعاون على المستوى المحلي والعالمي نجاحاً في تحسين جودة الحياة في جبيل باستخدام تراثها كوسيلة للتنمية. وعلى الرغم من أن مدينة جبيل قد قدمت نموذجًا ناجحًا للمنهج الذي اتبع في برنامج التراث الثقافي والتنمية الحضرية (CHUD)، إلا أن أثر البرنامج كان أقل في المدن الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الأخذ في الحسبان العبء المالي طويل الأمد الذي تتحمله الحكومة اللبنانية لسداد قرض البنك الدولي. لذلك، يجب على البلدان التي تفكر في دعم المشاريع في شكل قروض بدلًا من المنح، أن تتأكد في المقام الأول أن تمثل مخرجات المشروع نموذجاً قابلًا للاستمرار ماليًا، وله القدرة على توليد الإيرادات الكافية لسداد القرض.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. UNESCO-WHC. Byblos. https://whc.unesco.org/en/list/295/
2. World Bank Group. (August 2019). Cultural Heritage and Urban Development Project: Project Performance Assessment Report. Report No.: 140539. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/ppar_lebanoncultural.pdf
3. Arab Urban Development Institute. (May 2024). Heritage Management in Arab Cities. Mudununa V.4, 1-55: https://araburban.org/wp-content/uploads/2024/06/Mudununa-English-Issue-4_Pages.pdf
4. Bigio, Anthony G. & Licciardi, Guido. (2010). The urban rehabilitation of medinas: the World Bank experience in the Middle East and North Africa. Urban Development Series no. 9: World Bank Group: http://documents.worldbank.org/curated/en/479461468152969198/The-urban-rehabilitation-of-medinas-the-World-Bank-experience-in-the-Middle-East-and-North-Africa
5. Al-hagla, Khalid. (2010). Sustainable urban development in historical areas using the tourist trail approach: A case study of the Cultural Heritage and Urban Development (CHUD) project in Saida, Lebanon. Cities, 27(4), 234-248. https://doi.org/10.1016/j.cities.2010.02.001

دراسة حالة

السلط، الأردن

تقع مدينة السلط التاريخية في مرتفعات البلقاء في وسط غرب الأردن، وكانت عاصمة شرق الأردن خلال حكم العثمانيين، وازدهرت المدينة كمركز تجاري بارز خلال ستينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن الماضي. وما يميز السلط هو المستوى العالي من التعايش والترابط بين مجتمعيها المسيحي والمسلم، وقد أدرجت المدينة في قائمة اليونسكو كموقع للتراث الثقافي العالمي، كما صُنفت كمدينة (للتسامح وأصول الضيافة الحضرية) من قِبل اليونسكو في عام ٢٠٢١م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: السلط).



مشهد بانورامي للقلعة
المصدر: تراث: مستشارون في الهندسة المعمارية والتصميم الحضري | اليونسكو

المقدمة

تقع مدينة السلط التاريخية في مرتفعات البلقاء في وسط غرب الأردن، وكانت عاصمة شرق الأردن خلال حكم العثمانيين، وازدهرت المدينة كمركز تجاري بارز خلال ستينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن الماضي. وما يميز السلط هو المستوى العالي من التعايش والترابط بين مجتمعيها المسيحي والمسلم، وقد أُدرجت المدينة في قائمة اليونسكو كموقع للتراث الثقافي العالمي، كما صُنفت كمدينة (للتسامح وأصول الضيافة الحضرية) من قِبل اليونسكو في عام ٢٠٢١م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: السلط).

النسيج الحضري، والتضاريس، والسياق

تقع مدينة السلط على سفوح ووديان ثلاثة تلال متجاورة على مرتفعات البلقاء في وسط غرب الأردن، إلى الشمال الغربي من العاصمة عمان، وهي عاصمة محافظة البلقاء. ويغلب على الأجزاء الداخلية من السلط الطابع الريفي. وتمتاز منطقة البلقاء بأراضيها الخصبة، حيث يعتمد جزء كبير من اقتصاد المنطقة على الزراعة. وتُعدّ السلط مركزًا تاريخيًا أو مركزًا قديمًا في وسط المدينة الكبرى. وتتوافق مباني المدينة ذات الأفنية مع التضاريس شديدة الانحدار، مما ينتج عن هذا التوافق شبكة كثيفة من السلالم، والأزقة، والشوارع، والساحات العامة، والميادين المترابطة. (اليونسكو-مركز التراث العالمي: السلط).

١٦٤,٣٠٣
بلدية السلط الكبرى (٢٠٢٣)[٢٠]

٧٤٨٠ هكتاراً
مدينة السلط

٢٤,٦٨ هكتاراً
المركز التاريخي لمدينة السلط (بالإضافة إلى وجود منطقة عازلة تقدر مساحتها بنحو ٧١,١٢ هكتاراً)[٢١]

أبرز أنوع التراث

على الرغم من وجود بعض التطويرات والمباني الجديدة، لا يزال المركز التاريخي لمدينة السلط محتفظًا، إلى حد كبير، بهيئته القديمة وسلامة مبانيه. وتتميز السلط بمنازلها التقليدية المبنية من الحجر الجيري ذات الأفنية الثلاثة. وتُمثّل أحيائها الحضرية المترابطة ودواوين الضيافة التقليدية إرثاً عريقاً يمتد لقرون من حسن الضيافة، والتعايش بين مختلف الأديان، والتكافل الاجتماعية. وتُعدّ كنيسة القديس جاورجيوس أو كنيسة الخضر، التي بنيت في القرن السابع عشر في مغارة أثرية قديمة، من أبرز نماذج شبكة الكنائس التي تجسد روح التعايش والتسامح.

٢٠ دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (٢٠١٩)، الأردن بالأرقام ٢٠١٩
https://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2/

٢١ السلط (٢٠١٥)، عدد سكان المدينة. الرقم مستخرج في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٤ من الرابط:
https://www.citypopulation.de/en/jordan/cities/

الإطار التشريعي والتنظيمي

تُدار مدينة السلط من قِبل بلدية السلط الكبرى التي يرأسها مسؤول منتخب، حيث يتم انتخاب المجلس البلدي كل أربع سنوات. وتُعدّ وحدة إدارة مشاريع تطوير وسط مدينة السلط الكبرى (ASCDP) التي أُنشئت في عام ٢٠٠٥م هي الجهة التنفيذية التي يقع على عاتقها مسؤولية إدارة التراث الحضري في المدينة. وتحصل بلدية المدينة على الدعم من الجهات الإقليمية والمحلية كمحافظة البلقاء، والديوان الملكي، والعديد من الوزارات، بالإضافة إلى جهات محلية فاعلة، مثل: مؤسسة إعمار السلط والغرفة التجارية لمدينة السلط. وتتمتع البلدية باستقلالها المالي عن محافظة البلقاء، ولكنها تعتمد على المحافظة كهيئة تنفيذية تعمل على تنفيذ وتسهيل قراراتها، وتخضع البلدية لإشراف وزارة الإدارة المحلية.

ويُعدّ قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية (رقم ٧٩ لعام ١٩٦٦م) التشريع الأساسي الذي ينظم التخطيط والبناء في جميع البلديات الأردنية. وتتمتع آثار السلط المدرجة والتي يعود تاريخها إلى عام ١٧٥٠م وما قبله بالحماية بموجب قانون الآثار الأردني (رقم ٢١ لسنة ١٩٨٨)، أما قانون حماية التراث العمراني والحضري (رقم ٥ لعام ٢٠٠٥م) فهو يختص بالحفاظ على التراث العمراني والحضري وحمايته الذي يعود تاريخه إلى ما بعد عام ١٧٥٠م. ويحظر كلا القانونين تدمير أو تشويه أو أي تعديل غير مصرح به للآثار أو المباني أو المواقع التراثية (ظاهر وآخرون، ٢٠١٩).

اعتمدت بلدية السلط الكبرى، ووزارة الإدارة المحلية، والمجلس الأعلى لتخطيط المدن في الأردن على الأنظمة الخاصة بالمركز التاريخي لمدينة السلط في عام ٢٠١٤م. ويتناول المجلد الأول، المكون من ١٦ مادة، التعريفات الأساسية، وآليات المراجعة، وقضايا الحفاظ على التراث، والمناطق الخاصة بالحفاظ، والتشريعات المؤقتة، وتراخيص التطوير والبناء، والمناظر الطبيعية واطلالات المدينة، واستعمالات الأراضي، والارشادات التصميمية لأحجام وكتل المباني الجديدة، وتصنيف المباني التراثية، والمناطق المحمية الخاصة، والممرات التنموية، والأماكن الحضرية ذات الطابع الخاص، وقضايا نزع الملكيات والتعويضات. وإلى جانب هذا المجلد، هنالك أربع مجلدات إضافية تتناول المحاور التالية: ١) خطط العمل التنفيذية؛ ٢) دليل البناء لمدينة السلط؛ ٣) دليل تصميم السلط؛ ٤) دليل الأماكن العامة (ظاهر وآخرون، ٢٠١٩).

أبرز القضايا

قبل أن تدرج مدينة السلط كموقع للتراث العالمي وقبل وضع إطار تنظيمي لحمايتها، عانت المنطقة التاريخية من الإهمال والتهميش ولم تحظ بالعناية اللازمة، ونتيجة لذلك أصبحت مبانيها التراثية آيلة للسقوط. بالإضافة إلى ذلك، عانت المدينة من شُح في الخدمات العامة، والبنى التحتية، والمساحات المفتوحة، كما لم يكن هنالك إطار تنظيمي واضح يضبط عمليات البناء والترميم (ظاهر، ٢٠١٩). ولكن في الوقت الحالي، يتم الاحتفاء بالمدينة كموقع تاريخي، حيث شهدت العديد من مبانيها ومساحاتها العامة عمليات تجديد، ولكن نظراً لشُح الموارد المالية لاستكمال المشاريع المتبقية، وضعف الإطار التنظيمي للبلدية، أدى إلى تجاوزات على الأنظمة الحضرية. ويظل التهديد الأكثر أهمية الذي يواجه التراث الحضري في مدينة السلط هو الإفراط في التنمية والتعديات الجديدة على المباني التراثية التاريخية (ظاهر وآخرون، ٢٠١٩).[٢٢]

٢٢ سالم. ل (أغسطس ١٢، ٢٠٢٤)، مقابلة مع منسق ومدير مشروع، ايكومس-الأردن

١٩٨٥
الإعتراف بالسلط كموقع عالمي للتراث

تعمل وحدة تطوير وسط مدينة السلط ومناطقها على تعزيز السلط كمدينة تراثية وبناء قدرات إدارة التراث. وتقوم الجمعية العلمية الملكية الأردنية بتوثيق التراث الحضري للمدينة.

١٩٩٨
إنشاء إدارة للحفاظ على التراث الحضري

تتولى مهمة توثيق التراث الحضري في السلط وإعادة تقييم الخطط المقترحة من قبل الجمعية العلمية الملكية الأردنية.

٢٠٠٥
المطالبة بالدعم الملكي للحفاظ على مدينة السلط

المطالبة من قبل الجهات المعنية المحلية بالدعم الملكي لتنفيذ الجهود الشاملة لإحياء وسط المدينة التاريخي

٢٠٠٧
إنشاء وحدة إدارية للمدينة

تتمتع وحدة إدارة المدينة بالاستقلال المالي والإداري وهي الجهة المختصة بإدارة المركز التاريخي بالمدينة.

٢٠٠٧-٢٠١٠
مشروع البنك الدولي

يركز مشروع التراث الثقافي والسياحة والتنمية الحضرية على تعزيز صناعة السياحة في السلط، والحفاظ على أصول التراث الثقافي، ومعالجة تحديات التنمية المُلحّة، وذلك عن طريق القرض المقدم من البنك الدولي.

٢٠٢١
إدراج السلط ضمن قائمة مواقع التراث العالمي

أُدرج موقع السلط ضمن قائمة اليونسكو كموقع للتراث الثقافي العالمي لليونسكو، وتم الاعتراف بالمدينة كمكان يجسد معاني وقيم التسامح والضيافة الحضرية



الشكل ٤: مقطع عرضي لمدينة السلط يُبيّن التضاريس وأنوع المباني. المصدر: ضاهر وآخرون، ٢٠١٩.



تشكيل ائتلاف بقيادة البلدية لتطوير وتنفيذ خطة لإدارة الحفاظ على التراث

درج الجعدة | المصدر: تراث: مستشارون في الهندسة المعمارية والتصميم الحضري

كان إنشاء وحدة إدارة مشاريع تطوير وسط مدينة السلط الكبرى (ASCDP) من أبرز الإنجازات التي تحققت طوال المسيرة التي استمرت لأربعين عاماً بهدف تصنيف، وتحديد، وتوثيق، وحماية، وإحياء تراث المدينة التاريخية. وقد تميزت هذه المسيرة بالتعاون بين عدد كبير من الجهات الفاعلة التي تتبع لمختلف القطاعات في المدينة، بالإضافة إلى التعاون بين مختلف الجهات على المستويين الوطني والعالمي، حيث قادت بلدية السلط الكبرى، من خلال الوحدة التي تُعدّ بمثابة الذراع التنفيذي لها، هذا التعاون المثمر.

تصنيف السلط كمدينة تراثية

انطلقت أولى الجهود الهادفة إلى تصنيف السلط كمدينة تراثية بقيادة جهتين فاعلتين، إحداها حكومية والأخرى غير حكومية. وتُعدّ مؤسسة إعمار السلط، التي أنشئت في عام ١٩٨٢م، منظمة غير ربحية يقودها المجتمع لإدارة الأنشطة الثقافية وبناء القدرات. خطت هذه المؤسسة في عام ١٩٨٤م بالتعاون مع شركة دار الهندسة المعمارية الأردنية، الخطوة الأولى المتمثلة في وضع خريطة ومخطط شامل لحماية التراث في مدينة السلط. وبالتزامن مع هذه الجهود، عملت الجمعية العلمية الملكية الأردنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط على توثيق التراث المعماري الأردني، وكان تراث السلط نقطة الانطلاقة. وعقب ذلك تعاون بين مؤسسة إعمار السلط والجمعية العلمية الملكية لإعداد خطة عمل نشرت في عام ١٩٩٠م، واعتمدت من قِبل بلدية السلط الكبرى، ليتم تنفيذها من قبل إدارة الحفاظ على التراث الحضري التي تأسست في عام ١٩٨٩م. ومن ثم وخلال تسعينيات القرن الماضي، تعاونت وزارة السياحة، وبلدية السلط الكبرى، وهيئة التعاون الدولي اليابانية في مشروع يهدف لإنشاء متحف السلط التاريخي (بيت أبو جابر)، بالإضافة إلى تطوير المساحات الحضرية المحيطة بالمتحف. كما شاركت جهة غير حكومية أردنية أخرى في تنفيذ هذا المشروع وهي شركة (Cultech).

الدعم الملكي لجهود الحفاظ على التراث

في عام ٢٠٠٥م، طلبت الجهات المعنية المحلية دعماً ملكياً يتم من خلاله تنفيذ مشروع طويل الأمد وشامل يهدف إلى إعادة التجديد الحضري بمدينة السلط. وقد تولت لجنة توجيهية عليا، يقودها الديوان الملكي الأردني وبلدية السلط الكبرى، مسؤولية تنسيق هذه الجهود بقيادة جمعية التراث الأردني والديوان الملكي. وكان قد تم إنشاء وحدة إدارة مشاريع تطوير وسط مدينة السلط الكبرى (ASCDP) كجهة تنفيذية للبلدية، تضم إدارة الحفاظ على التراث الحضري. ومن جانبها كانت وزارة الإدارة المحلية بمثابة نقطة تواصل مع مختلف الوزارات، أما وزارة السياحة فقد تعاونت مع البنك الدولي في تطوير قطاع السياحة في المدينة. ومن ناحية أخرى، تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولية توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية وترميم المباني. كما شاركت وزارة الأشغال العامة والإسكان ومحافظة البلقاء في هذه الجهود، حيث عملت محافظة البلقاء على تذليل الصعاب الناشئة عن تنفيذ مختلف المشاريع والمبادرات. واستمرت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في تقديم مساهماتها المتعلقة بالموارد الفنية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت جهات أخرى في هذه المشاريع والمبادرات كالغرفة التجارية لمدينة السلط، التي تمثل التجار وأصحاب الأعمال في وسط المدينة، و(المخاتير) أو ممثلي القبائل والعشائر المحلية. وقد تم تزويد اللجنة التوجيهية العليا بتقارير التقدم المحرز عن كل ستة أشهر. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧م، تم تنفيذ معظم الأعمال المتعلقة بوضع الخرائط والتنفيذ ضمن هذا الإطار. ومن جانبها تكفلت الحكومة الأردنية بنحو ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات في التراث خلال الفترة المذكورة آنفًا؛ أما المتبقي من التكلفة فقد تكفل به البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

أنظمة إدارة التراث الحضري وإدراج السلط كموقع للتراث العالمي

بدأ التعاون بين وزارة السياحة الأردنية والبنك الدولي لإعداد أنظمة خاصة لعدد من المدن التاريخية في الأردن في عام ٢٠٠٨م، بما فيهم مدينة السلط. وبالإضافة إلى أعمال إعادة التأهيل، والتدخلات في البنية التحتية، والبناء المؤسسي وبناء القدرات لتطوير قطاع السياحة في السلط، وكان أحد أهم مخرجات هذا التعاون هو الأنظمة الخاصة بالمركز التاريخي لمدينة السلط (CCSR)، الذي تم اعتماده في عام ٢٠١٤م والمشار إليه أعلاه (البنك الدولي، ٢٠٢٠). وخلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤م، أعدّ ائتلاف "التراث من أجل التنمية" الممول من الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع منظمة "كولتك" الأردنية، خريطة محدثة لنظم المعلومات الجغرافية، كما وضع الائتلاف دليل الحفاظ على التراث في المركز التاريخي بالسلط (فاخوري وحداد، ٢٠١٤). إلى جانب ذلك، تم إطلاق مبادرة مهمة أخرى وهي صندوق تراث السلط، الذي قدم حوافز مالية لمُلّاك العقارات مقابل ترميم وإعادة استخدام المباني التراثية بشكل ملائم (فاخوري وحداد، ٢٠١٤ و٢٠٢٢). وآخر هذه الجهود تمت خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠م، عندما تعاونت بلدية السلط الكبرى مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في برنامج "بناء الاستدامة الاقتصادية من خلال السياحة" (BEST) لتعزيز مكانة السلط كوجهة سياحية.

وقد أثمرت كافة هذه الجهود بين مختلف القطاعات عن تدخلات مادية هائلة تمثلت في إعادة الاستخدام التكيفي للمباني التاريخية للخدمات العامة والخاصة، وتحسين واجهات الطرق والشوارع، وإعادة تأهيل السلالم في المباني التاريخية، بالإضافة إلى مشاريع التطوير الحضري المكثفة، مثل: مشروع ساحة عقبة وزيادة إمكانية الوصول من خلال إنشاء محطة حافلات محسنة خارج وسط المدينة. وقد توجت كافة هذه الجهود بإدراج السلط كموقع للتراث العالمي في عام ٢٠١٩م.

وعلى الرغم من كل هذه النجاحات، توقفت عمليات وحدة إدارة مشاريع تطوير وسط مدينة السلط الكبرى (ASCDP) بسبب شُح التمويل الوطني وانحسار الدعم المؤسسي. وقد أدى هذا التوقف إلى بطء في المشاريع الجارية وعدم كفاءة إدارة المركز التاريخي للمدينة، حيث لم يتم نقل المعرفة الأساسية المتعلقة بتطبيق أنظمة الحفاظ على التراث إلى البلدية. وعلاوة على ذلك، تعثرت الجهود المبذولة بهدف ضبط التنمية الحضرية والانشاءات الجديدة كما توجد صعوبات في التعامل مع الضغوط المتعلقة بإضافة خدمات تلبي احتياجات السياحة المتزايدة.

الدروس المستفادة

تؤكد تجربة مدينة السلط على أهمية التعاون المستدام بين الجهات المعنية بكافة مستوياتها المحلية، والوطنية، والدولية. وقد كان للجهات المعنية المحلية كبلدية السلط الكبرى ومؤسسة إعمار السلط دوراً فاعلاً وحيوياً في تصنيف المدينة كموقع عالمي للتراث وفي إدارة تراثها الحضري، وتوفير الدعم طويل الأمد، بالإضافة إلى إشراف السلطات الوطنية والدعم المالي والفني المقدم من المنظمات الدولية، حيث ساهمت كافة هذه الجهود في تسليط الضوء على أهمية التراث الحضري لمدينة السلط وبناء قطاع سياحي متين يدعم المجتمع المحلي بناءً على تراث المدينة الزاخر.

وبالإضافة إلى ذلك، تشدد تجربة السلط على أهمية تأسيس سردية شاملة ومترابطة تتمحور حول التعايش والتسامح وكرم الضيافة من أجل استقطاب الدعم بمختلف المستويات، مع ضمان إدراج التراث غير المعترف به في السابق في قائمة التراث العالمي.

ومن ناحية أخرى، يشير توقف أنشطة وحدة إدارة مشاريع تطوير وسط مدينة السلط الكبرى (ASCDP) إلى الحاجة إلى استدامة التمويل الوطني وحشد الدعم والتأييد المؤسسي لأنشطة إدارة التراث، مما يساهم في دعم الجهود البلدية وغيرها من الجهود. وإذا كان إيقاف أنشطة وحدات كوحدة تطوير وسط مدينة السلط ومناطقها (ASCDP) من الأمور الحتمية، في هذه الحالة يتعين وضع إجراءات واضحة ومستدامة لنقل المهارات والمعرفة اللازمة إلى المؤسسات البلدية. وستتيح هذه الإجراءات بدورها الفرصة لتطبيق الأنظمة اللازمة للحفاظ على التراث بشكل مستقل، والتكيف مع التحديات الجديدة بعد انتهاء المشاريع التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية غير الحكومية.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Daher, Ramy. (2005). Urban Regeneration/Heritage Tourism Endeavours, the Case of Salt, Jordan: Local Actors, International Donors, and the State. International Journal of Heritage Studies, 11 (4), 289-308.
2. Daher, Ramy. et.al. (2019). As-Salt Place of Tolerance and Hospitality (Volume II: Conservation Management Plan).
3. Fakhoury, Leen & Naif Haddad, (2022). Protecting the Heritage of Salt: Multidisciplinary Participation and Community Engagement. In A. Badran, S. Abu-Khafajah, & S. Elliott (Eds.), Community Heritage in the Arab Region: Values and Practices, pp. 159–185. Springer International Publishing. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-031-07446-2_8
4. Fakhoury, Leen, & Naif Haddad. (2014). Manual for the Conservation of the Historic Centre of Salt.
5. World Bank Group. (2020). Project Performance Assessment Report: JORDAN Cultural Heritage, Tourism, and Urban Development Project. https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/reports/ppar_jordanculturalheritage.pdf

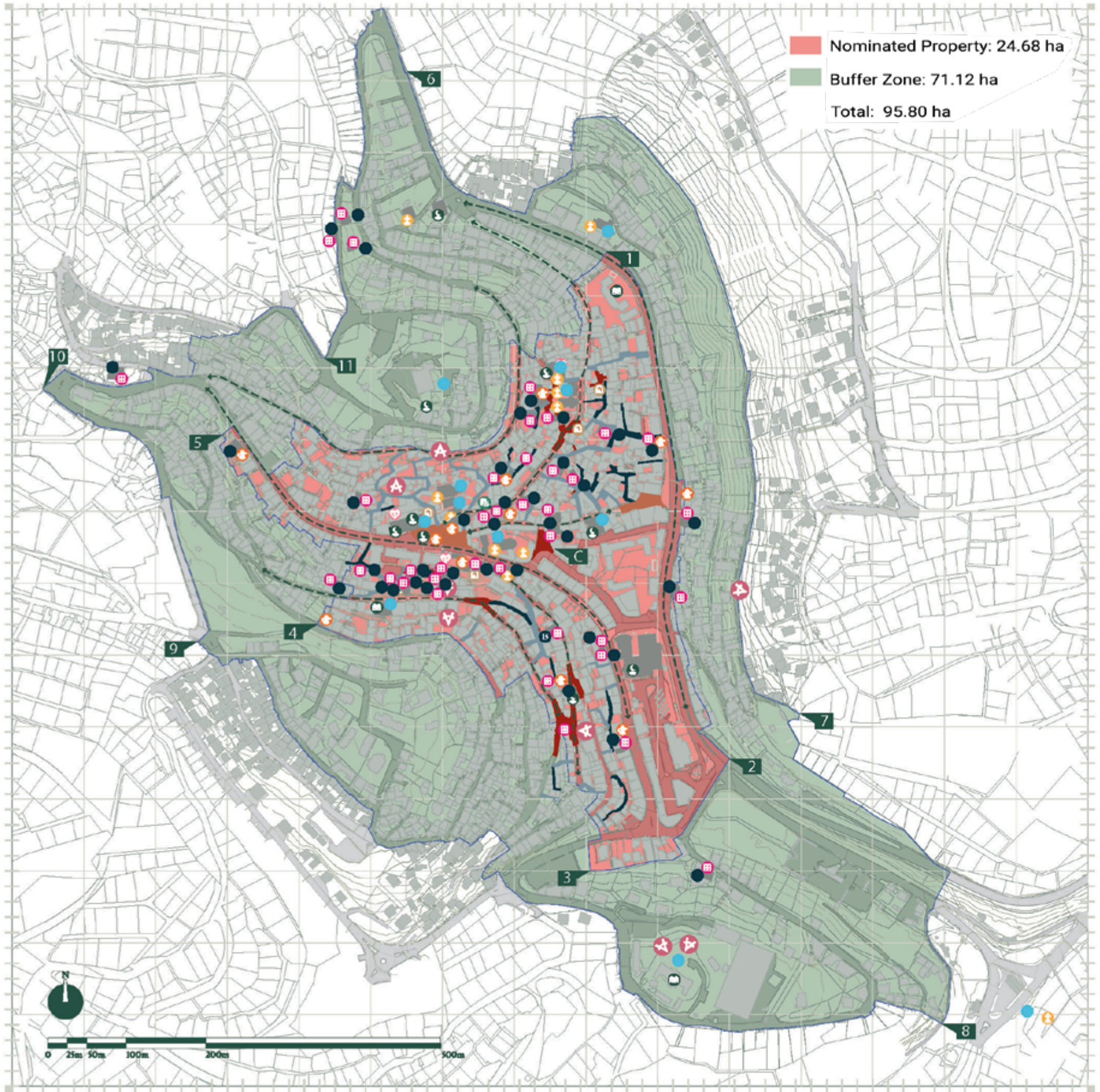

Map.17

Property Boundary & Buffer juxtaposed with Tangible & Intangible Attributes

Tangible Attributes Of The Property

Urban Typology

- Nodes
- Squares (Sahat)
- Stairs
- Alleyways
- Streets
- Panormic
- Significant Building- Public

Significant Buildings

- Significant Buildings
- Singificant Buildings (Public)-Mosque
- Singificant Buildings (Public)-Church
- Singificant Buildings (Public)-School
- Singificant Buildings (Public)-Hospital
- Singificant Building-Residential

Intangible Attributes (spatially represented examples)

- A System of Urban Hospitality
- Madafat From The Golden Age
- Tolerance Cohabitation Between Muslim and Christians Communities
- Urban Proximity Between Various Functions (Mosque - Church)
- Shared Urban Entrances or Stairs
- General Support System & Brotherhood
- Madafat From The Golden Age

الشكل ٥: مخطط لإدارة الحفاظ على التراث الحضري في السلط، ٢٠١٩. المصدر: (ضاهر وآخرون، ٢٠١٩).

دراسة حالة

الموصل، العراق

تاريخياً، مثلت مدينة الموصل جزءًا أساسياً من الإمبراطورية الآشورية، إذ تمتعت بموقعها الاستراتيجي على ضفاف نهر دجلة، مما جعلها حلقة وصل بين الحضارات الشرقية والغربية. وتعني كلمة الموصل في اللغة العربية ملتقى الطرق، أو نقطة الاتصال، أو الجسر. وقد أسهم موقع المدينة على طرق التجارة القديمة في تشكيل مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات، مما جعلها مركزًا ثقافيًا وفكريًا بارزاً في العراق. وما يثير الاهتمام بالموصل كمدينة تاريخية هو تأثرها بالثقافات والإمبراطوريات القديمة، كالآشورية والعربية والسلجوقية والعثمانية والكردية.

جامع النوري، الموصل
المصدر: اليونسكو

المقدمة

تاريخياً، مثلت مدينة الموصل جزءًا أساسياً من الإمبراطورية الآشورية، إذ تمتعت بموقعها الاستراتيجي على ضفاف نهر دجلة، مما جعلها حلقة وصل بين الحضارات الشرقية والغربية. وتعني كلمة الموصل في اللغة العربية ملتقى الطرق، أو نقطة الاتصال، أو الجسر. وقد أسهم موقع المدينة على طرق التجارة القديمة في تشكيل مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات، مما جعلها مركزًا ثقافيًا وفكريًا بارزاً في العراق. ومما يثير الاهتمام بالموصل كمدينة تاريخية هو تأثرها بالثقافات والإمبراطوريات القديمة، كالآشورية والعربية والسلجوقية والعثمانية والكردية.

النسيج الحضري، والتضاريس، والسياق

تُعدّ مدينة الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق، وهي عاصمة محافظة نينوى. تقع شمال العراق على ضفاف نهر دجلة وعلى بعد ٤٠٠ كيلومترًا تقريباً شمال العاصمة بغداد. كما تقع الموصل على مقربة من مدينة نينوى الآشورية القديمة، حيث توجد آثارها على الجانب الآخر من نهر دجلة شرقًا. ويغلب على تضاريس المدينة الأراضي المسطحة، رغم الطبيعة الجبلية التي تمتاز بها المناطق المجاورة للمدينة. ويقسم نهر دجلة المدينة إلى قسمين، حيث تعمل شبكة من الجسور على ربط المناطق الشرقية بالغربية. وتتألف المدينة من ثماني قطاعات، حيث تمثل المدينة القديمة التي تقع على الضفة الغربية من نهر دجلة، أحد هذه القطاعات. وتتميز المدينة القديمة بشوارعها الضيقة المتعرجة ومبانيها السكنية المكتظة، ذات الطابع العمراني المستوحى من مزيج النمط الإسلامي، ونمط بلاد ما بين الرافدين، والنمط المسيحي. أما الجزء الشرقي من الموصل فيتميز بشوارع عريضة وتخطيط شبكي، ويضم العديد من المباني السكنية والتجارية ذات الطراز الحديث التي أنشئت خلال القرن العشرين.

(est) ١,٧٩٢,٠٠٠
المنطقة الحضرية (٢٠٢٣)[٢٣]

١٨٠٠٠ هكتاراً
المنطقة الحضرية[٢٤]

٣٣٩ هكتاراً
مدينة الموصل القديمة[٢٥]

أبرز أنواع التراث

بوصفها ملتقى العديد من الطرق التجارية، تكمن الأهمية التاريخية لمدينة الموصل في أنها مدينة آشورية، ويتجلى ذلك في أطلال مدينة نينوى القديمة، التي تقع على الجانب الشرقي من الموصل الحديثة. وتحتوي نينوى على أنقاض يعود تاريخها إلى القرن السابع قبل الميلاد، بما في ذلك بوابتي المسقى وأدد. ومن أبرز السمات المهمة لهذه الأطلال هو فن النحت الحجري الممزوج بزخارف ملونة. وتنبع الأهمية التاريخية للمدينة من حقيقة أن الآشوريين المعاصرين لا زالوا يطلقون على الموصل اسمها القديم نينوى.

وتتمثل أهمية تراث مدينة الموصل الأكثر حداثة في أنه يُجسّد معاني وقيم المدينة في التسامح والتعايش على مر التاريخ. وتميزت المدينة القديمة بالمخطط الذي يعود تاريخه إلى العصور الوسطى، وكثافة المباني الإسلامية التي يعود تاريخها إلى الفترة من القرن الثاني عشر إلى القرن التاسع عشر، بالإضافة إلى المباني الدينية للمجتمعات الدينية الأخرى (وخاصة المسيحية)، والعمارة العثمانية المحلية، وخليط متنوع من السكان يضم مختلف الأعراق والأديان. وعلى النقيض من المدن العراقية الأخرى، لم تتأثر الموصل كثيرًا بالحداثة، بل احتفظت بالتنوع العرقي والديني التقليدي الخاص بها. ومن جانب آخر، تمثل شبكة الشوارع، والأزقة، والطرق غير النافذة أحد أفضل الأمثلة على نمط النمو العفوي للمدن التاريخية في منطقة الشرق الأوسط. ويُعدّ مسجد النوري، المعروف بمئذنته المائلة، أحد أبرز المعالم التاريخية للمدينة. قبل تدهوره في عام ٢٠١٧م نتيجة للاضطرابات التي شهدتها المدينة. وقد كانت هذه المئذنة بالإضافة إلى برج الساعة في كنيسة الآباء الدومنيكان أو دير سيدة الساعة في حي الساعة بالموصل يهيمنان على سماء الموصل (اليونسكو - مركز التراث العالمي: الموصل).

الإطار التشريعي والتنظيمي

يختص القانون رقم ٢٥ (الصادر في ٢٠٠٢م) بالمحافظة على الآثار والتراث الحضري "لأنه يُشكّل جانبًا أساسيًا من الثروة الوطنية"، كما يُركز على أبرز مساهمات العراق في التاريخ الحضاري. وعّرف هذا القانون الآثار بأنها "الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو أنتجها أو كتبها أو رسمها البشر، والتي لا يقل عمرها عن ٢٠٠ عامًا". ووفقًا لهذا القانون تُعدّ "الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي يقل عمرها عن ٢٠٠ عامًا، وذات قيمة تاريخية ووطنية ودينية وفنية" موادًا تراثية. كما تُعدّ المواقع التاريخية "أماكن شهدت أحداثًا تاريخية بارزة، بغض النظر عن عمرها." أما المادة ١١٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م فقد نصت على أن الآثار، والمواقع الأثرية، والمباني ذات القيمة الثقافية، والمخطوطات تُعدّ من "الثروات الوطنية التي تقع ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية" ويجب أن تتم إدارة هذه الممتلكات من قِبل الدولة وبالتعاون مع الأقاليم والمحافظات (ديفيس، ٢٠١٥).

وعلاوة على ذلك، تتولى الهيئة العامة للآثار والتراث، وهي من أبرز الجهات المؤسسية في العراق، مسؤولية الحفاظ على التراث. وتعمل هذه الهيئة ضمن الإطار القانوني الذي وضعته القوانين العراقية لضمان صون، وحماية التراث الثقافي والحفاظ عليه، وخاصةً خلال تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار. ويقع على عاتق الهيئة مسؤولية حصر المواقع التراثية المتضررة عن إنشاء جرد للمواقع التراثية المتضررة وتقييم وضعها.

أبرز القضايا

عانى العراق لعقود من الزمن من الاضطرابات والأزمات، مما أدى إلى تدهور الكثير من المباني والمواقع التراثية، وبشكل خاص تدهور أجزاء كبيرة من الموصل كالبنية التحتية والتراث الثقافي. فقد خلفت أشهر عديدة من الصراع مشهداً كارثياً للمدينة، حيث طالت الأضرار المعالم الأثرية، وانهارت المنازل، وتضررت المباني، ودمرت البنية التحتية، وانتشرت الأنقاض في أرجاء المدينة. كما تأثر النسيج الحضري التاريخي بشدة على طول نهر دجلة. وتشير التقديرات إلى تدهور ٨٠٪ من الموصل القديمة خلال هذه الفترة (اليونسكو - مركز التراث العالمي: الموصل). وبعد وقت قصير، ظهرت تسجيلات مصورة تظهر حجم الدمار الذي طال التراث الثقافي للموصل، بما فيها المواقع الإسلامية والمسيحية، إلى جانب التماثيل الضخمة عند بوابة نركال الأثرية في نينوى. ومن بين المعالم الأثرية التي تضررت بشدة الجامع النوري الشهير، ومجموعة من الأضرحة، والمساجد التاريخية، والكنائس، والأسواق، والمنازل التقليدية والعديد من أضرحة مدرسة الموصل. وبالإضافة إلى ذلك، تم نهب آلاف الكتب والمخطوطات التاريخية النادرة والقطع الأثرية من مكتبات الموصل ومتاحفها. وقد أدى هذا التدمير الشامل الذي لحق بالموصل إلى نزوح الآلاف من السكان، مما ساهم في فقدان المعارف والحرف اليدوية المحلية، الأمر الذي يشكل المزيد من الضغوط على جهود الحفاظ على التراث الثقافي للمدينة.

٢٣ التعداد السكاني لمنطقة الموصل الكبرى في العراق ١٩٥٠-٢٠٢٤
https://www.macrotrends.net/global-metrics/cities/21536/mosul/population#:~:text=The%20current%20metro%20area%20population,a%203.21%25%20increase%20from%202021.

٢٤ المتحف الأثري الوطني. "مدينة الموصل ومتحفها"
https://archeologie.culture.gouv.fr/mossoul-museum/en

٢٥ عزالدين س. الجوادي، وصباح ج. علي، وهدير ج. م. أديب (٢٠٠٢). "دراسة هندسية حول المشاكل الجيولوجية لمدينة الموصل القديمة باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية"، المؤتمر الثاني لجيولوجيا الصحراء الغربية العراقية وما حولها، ٢٠٢١.
https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/1080/1/012018/pdf

٢٠٠٥

اعتبار التراث ثروة وطنية

تنص المادة ١١٣ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أن الآثار، والمواقع الأثرية، والمباني ذات القيمة الثقافية، والمخطوطات تُعدّ من "الثروات الوطنية التي تقع ضمن اختصاصات السلطات الاتحادية

٢٠١٤-٢٠١٧

تدهور التراث في مدينة الموصل

خلف التدهور الشامل خلال الصراعات والأزمات التي شهدتها الموصل ما يقدر بنحو ٨٠٪ من الخراب الذي طال المدينة القديمة

٢٠١٨

المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق

يهدف المؤتمر إلى تلبية احتياجات إعادة إعمار العراق، والتي تقدر بنحو ٨٨ مليار دولارًا أمريكيًا لإصلاح البنية التحتية، والإسكان، والخدمات الضرورية.

إطلاق مبادرة اليونسكو بعنوان «إحياء روح الموصل»

تقوم المبادرة على ثلاث ركائز: ١) إعادة الإعمار والتأهيل؛ ٢) تحفيز وإحياء الحياة الثقافية؛ ٣) توفير التعليم والتدريب.

٢٠٢٢

مهرجان الموسيقى التقليدية

تنظيم مهرجان للموسيقى التقليدية بالشراكة مع منظمة العمل من أجل الأمل غير الحكومية دعماً لإحياء الموسيقى في الموصل، مع تدريب الموسيقيين المحليين وإنشاء فرق موسيقية جديدة



دراسة الحالة ٧

مشروع إحياء روح الموصل
مبادرات التعافي بعد الصراع

كنيسة الساعة الموصل | المصدر: اليونسكو

في عام ٢٠١٨، وفي سياق ما بعد الصراع التي شهدتها مدينة الموصل، نشر برنامج موئل الأمم المتحدة واليونسكو إطارًا تخطيطيًا أوليًا للمدينة. وتسعى الخطة إلى تحديد أولويات التعافي وتقديم رؤية شاملة لإعادة الإعمار والتخطيط لمدينة الموصل، مع التركيز بشكل خاص على المدينة القديمة. وإلى جانب التوصيات الخاصة بالموصل الكبرى، نصّ هذا الإطار على حماية التراث من أي دمار إضافي كشرط أساسي لإعادة إعمار المدينة القديمة. كما اقترح معالجة إعادة إعمار المدينة القديمة عن طريق منهج التعافي القائم على المناطق، والمعروف بنموذج الكُتل الكبرى/المربعات السكنية العملاقة (super block model). وعلى الرغم من عدم اعتماده بشكل رسمي، إلا أن هذا الإطار يستخدم في الوقت الحالي كدليل إرشادي. وقامت اليونسكو بالتعاون مع بلدية الموصل بوضع إطار قانوني ولوجستي لتنفيذه، ليكون بمثابة وثيقة ملزمة قانونًا (اليونسكو وبرنامج موئل الأمم المتحدة، ٢٠١٨).

وفي عام ٢٠١٨م، عُقد المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق الذي جمع العديد من المانحين الدوليين كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي القطاع الخاص للتعهد بتقديم الدعم المالي بهدف إعادة إعمار العراق. وقد كان هذا الحدث خطوة مهمة في تلبية احتياجات إعادة الإعمار في البلاد، حيث تمكن المؤتمر من جمع ما يقدر بنحو ٨٨ مليار دولارًا أمريكيًا لإصلاح البنية التحتية، والإسكان، والخدمات الضرورية في جميع المناطق المتأثرة بالصراع. وقاد هذا المؤتمر إلى إطلاق مبادرة اليونسكو بعنوان "إحياء روح الموصل"، وهو مشروع يقوم على ثلاثة ركائز أساسية هي: ١) إعادة إعمار وإعادة تأهيل تراث المدينة؛ ٢) تنشيط وإحياء الحياة الثقافية والفكرية في الموصل؛ ٣) توفير التعليم والتدريب. ويهدف المشروع إلى إحياء روح الحوار والنقاش في المدينة من خلال إعادة ثقافة القراءة والمسرح والفنون إلى الموصل. وعلى الرغم من أنه تم تجديد بعض المواقع، مثل: مساجد الجويجاتي، وخزام، والباشا وتمويلها وتنفيذها عن طريق الأوقاف الدينية، كانت مبادرة "إحياء روح الموصل" كبيرة وشاملة لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل في الموصل.

جهود التجديد الحضري

مثلت جهود إعادة الإعمار وإعادة التأهيل التي نُفذت ضمن إطار مبادرة "إحياء روح الموصل" مشروعًا شاملاً لإدارة المواقع التاريخية الحضرية في سياق ما بعد الاضطرابات والأزمات التي شهدتها مدينة الموصل. وكانت أبرز المساهمات المهمة هي التدخل الحضري الشامل لإعادة تأهيل "طريقين تراثيين" في الموصل القديمة. كما ركز المشروع على ترميم وإعادة إعمار أكثر من ١٠٠ منزل تراثي، لتسهيل عودة السكان إلى المدينة. وقد أثمر تركيز الجهود على منطقة واحدة عن إنشاء مسار يربط بين كنيسة الطاهرة، والجامع النوري الكبير، ونهر دجلة. وقد ساهمت هذه المبادرة ليس فقط في تعزيز قيمة المباني التراثية، بل في زيادة الأنشطة السياحية أيضًا.

وبالإضافة إلى ترميم ١٢٢ منزلاً بالكامل، شمل المشروع ترميم بيت سليمان الصايغ وبيت زيادة التراثي الفخم. وتم وضع خطط لتحويل بيت سليمان الصايغ إلى متحف يحاكي تاريخ مدينة الموصل. وقد تم تنفيذ هذه الجهود المتعلقة بإعادة الإعمار بالتزامن مع تحسين البنية التحتية العامة، والتي شملت رصف الطرق الجديدة، وتطوير شبكات المياه، وتحسين الشبكة الكهربائية وأنظمة الإضاءة العامة، وتركيب خزانات الصرف الصحي للمنازل التراثية. وما يجدر ذكره هنا أن فريقًا فنيًا مكونًا من هيئة اليونسكو والهيئة العامة للآثار والتراث عملا على رصد ومراقبة مشروع إعادة الإعمار، وكلاهما شارك في عمليات التصميم والتنفيذ.[٢٦]

إلى جانب مشروع ترميم وإعادة تأهيل المساكن، قامت الهيئة العامة للآثار بالتعاون مع هيئة اليونسكو بإعادة إعمار مجموعة من المباني التاريخية الموجودة على مسار التراث، وأبرز هذه المباني هو جامع النوري الكبير وكنيسة الساعة. وقد اتبعت مرحلة ما قبل إعادة الإعمار نفس المنهج الذي تم تنفيذه في المشاريع السكنية، والذي اشتمل على: ١) دراسات النسيج الحضري، والدراسات الجيولوجية والأثرية لمختلف المواقع؛ ٢) تأمين المنطقة؛ ٣) تحديد القطع الأثرية ذات القيمة العالية والحفاظ عليها. وعلاوة على ذلك، تم تطوير خطط إعادة الإعمار بالتعاون بين العديد من الخبراء المحليين واليونسكو عبر سلسلة من المشاورات مع السلطات المحلية والسكان. وبالنسبة لجامع النوري الكبير، تم إعطاء الأولوية لإعادة بناء المئذنة استجابة لطلب المجتمع. وتم اختيار التصميم النهائي للتدخل الحضري في المدينة من خلال

٢٦ مقابلة مع جنيد سوروش، مدير البرنامج الثقافي في مكتب اليونسكو في العراق (٢٠ أغسطس، ٢٠٢٤).

مسابقة دولية، وقد أدت نتائج المسابقة إلى ردود فعل عكسية من بعض الأوساط المهنية العراقية. ونتج عن ذلك عقد جولة ثانية من الاجتماعات التشاورية مع المجتمع المحلي. ومن جهة أخرى، تم إعادة تأهيل كنيسة الساعة مع التركيز على تثمين عناصرها المعمارية واحترام اللغة المعمارية المحلية، مما أدى إلى إعادة استخدام "بيت الصلاة" التابع للدير بشكل تكيفي، ليصبح البيت مركزًا تعليميًا وثقافيًا متعدد الأغراض للمجتمع المحلي.

إحياء الثقافة والفنون

بالتزامن مع جهود إعادة الإعمار، استهدف هذا المشروع إحياء التراث غير المادي من خلال تنشيط الحياة الثقافية والمؤسسات الثقافية في الموصل. وقد بدأت هذه المبادرة في عام ٢٠١٩م بتنظيم مهرجان ثقافي في شارع النجفي، المشهور بسوق الكتب في الهواء الطلق، والذي يُعدّ منذ مدة طويلة مركزًا للحياة الثقافية في الموصل. ولإحياء الموسيقى في الموصل، تم إطلاق مهرجان للموسيقى التقليدية في عام ٢٠٢٢م بالشراكة مع منظمة العمل من أجل الأمل غير الحكومية، وقد تبع المهرجان تدريب ٢٤ موسيقيًا محليًا وإنشاء أربعة فرق موسيقية جديدة. وبالشراكة مع مسرح (غنت) في بلجيكا، تم إنشاء قسم سينمائي جديد في كلية الفنون الجميلة بجامعة الموصل. وفي نفس السياق، تم تطوير مساحة إبداعية جديدة تسمى "المحطة" كمركز للشباب العاملين في الصناعات الثقافية والإبداعية.

بناء القدرات والتدريب

من أبرز خصائص المشروع هو توفير فرص العمل، مع المواصلة في إقامة برامج تطوير المهارات، من خلال التدريب والتأهيل المهني في الحرف التقليدية والحفاظ عليها، وذلك باستهداف المهنيين والحرفيين. وقد عقدت هيئة اليونسكو شراكة مع كل من المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) في العراق، وجامعة الموصل، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لإقامة مختلف البرامج بهدف تدريب المشاركين على التوثيق وتقييم الأضرار، بالإضافة إلى التنفيذ، مع مواصلة التدخلات التي توفر فرصاً واسعة للتدريب أثناء العمل.

وعلى المستوى المؤسسي، ولتلبية الطلب المقدم من وزارتي الثقافة ووزارة التخطيط، قدمت هيئة اليونسكو الدعم للجهات المعنية وذلك لوضع الإرشادات المعمارية والتراثية للحفاظ على المنازل التاريخية. وقد تناولت هذه الإرشادات تقنيات البناء، وفئات المباني، والعناصر المعمارية، وأفضل الممارسات في الحفاظ على التراث. كما قامت اليونسكو بتدريب العديد من المديريات العامة للبلديات (كالكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وغيرها من المديريات) على استخدام نظام موحد لنظم المعلومات الجغرافية، وهي الأداة التي مكّنت من دمج التدخلات المختلفة للإدارات المعنية.

الدروس المستفادة

تؤكد تجربة مدينة الموصل على أن التراث هو أحد أهم الركائز الأساسية لبناء الأمم التي شهدت اضطرابات وأزمات عبر التاريخ. وشددت التجربة على أهمية عمليات إعادة البناء وترميم المباني التراثية في إحياء روح المجتمعات، وعلى أهمية دور الثقافة والتراث غير المادي في إعادة الحياة إلى المدن. ويمكننا القول إن جميع هذه الإجراءات هي عبارة عن أدوات لتوفير فرص العمل، حيث يتطلب الحفاظ على التراث عمالة مكثفة على وجه التحديد، ولكن يتعين ربط مثل هذه المناهج بتدابير تشاركية مستمرة لضمان مشاركة المجتمعات في صنع القرارات وضمان قدرتها على تحمل المسؤولية المتعلقة بالمبادرات المحلية، كما تُشكّل الأطر المؤسسية والتنظيمية أهمية مماثلة، ويجب تطويرها مرة أخرى من خلال الإجراءات التشاركية.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. UNESCO. (2022). Reviving the Spirit of Mosul. https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2022/07/mosul_20220708_brochure_eng_1_0.pdf
2. UN-HABITAT. (2016B). City Profile of Mosul, Iraq: Multi-sector assessment of a city under siege. https://unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-04/un-habitat_mosulcityprofile_lowres_170409_v6.pdf
3. UNESCO-WHC. Old City of Mosul; https://whc.unesco.org/en/tentativelists/6355/
4. UNESCO & UN-HABITAT. (2018). The Initial Planning Framework for the Reconstruction of Mosul. https://unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-09/initial_planning-framework_mosul-update.pdf

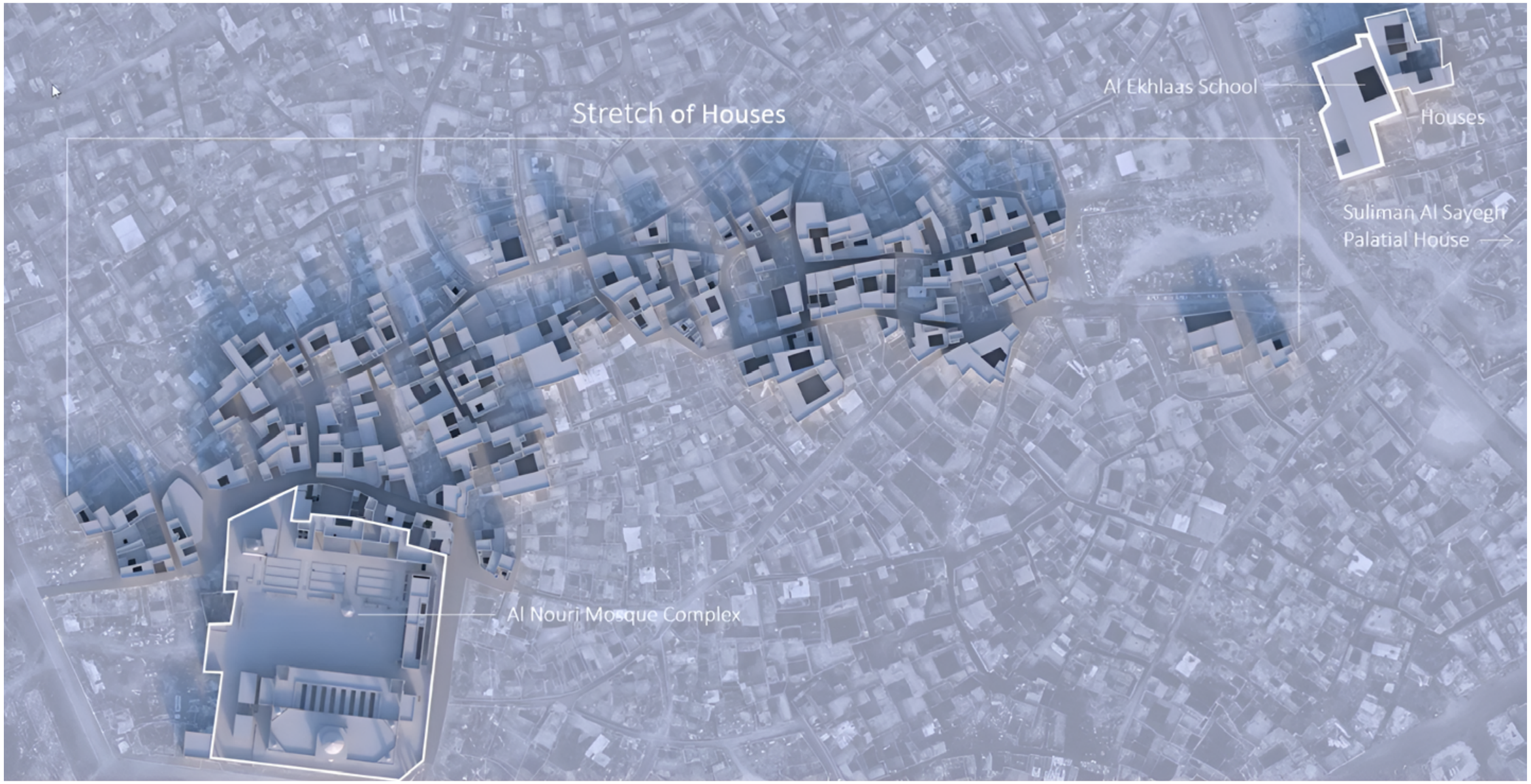

الشكل ٦: مشهد لطريق تراثي في الموصل القديمة تم ترميمه وإعادة تأهيله ضمن مبادرة "إحياء روح الموصل". المصدر: هيئة اليونسكو.

دراسة حالة

المحرق، البحرين

ازدهرت مدينة المحرق كعاصمة للبحرين وأصبحت مركزاً عالمياً بارزاً لصناعة اللؤلؤ في القرن التاسع عشر، وساهمت مكانتها كمركز تجاري مهم في جعلها مدينة نابضة فكرياً، وثقافياً، وسياسياً حتى منتصف القرن العشرين، ومع اكتشاف النفط والتغيرات التي طرأت على صناعة اللؤلؤ الطبيعي تراجعت مكانتها كمدينة نابضة بالحياة. وعلى الرغم من هذا التراجع، حافظت المدينة على هُويتها وإرثها الثقافي والاجتماعي. وقد ساهم هذا الإرث في أن تشق المدينة طريقها نحو توجيه استراتيجيتها للحفاظ على تراثها المعاصر. وفي عام ٢٠١٢م، أدرجت اليونسكو أجزاء من المحرق ضمن قائمة مواقع التراث العالمي تحت عنوان «مسار اللؤلؤ: شاهد على اقتصاد الجزيرة»، ويشير هذا الدليل المعماري بوضوح إلى ارتباط المحرق تاريخيًا بصناعة اللؤلؤ في البحرين (اليونسكو-مركز التراث العالمي: صناعة اللؤلؤ).

مشهد الساحة العامة، إعادة تأهيل المحرق البحرينية.
المصدر: AKTC / Cemal Emdem، أعيد إنتاجها من موقع akdn.org.

المقدمة

ازدهرت مدينة المحرق كعاصمة للبحرين وأصبحت مركزاً عالمياً بارزاً لصناعة اللؤلؤ في القرن التاسع عشر، وساهمت مكانتها كمركز تجاري مهم في جعلها مدينة نابضة فكرياً، وثقافياً، وسياسياً حتى منتصف القرن العشرين، ومع اكتشاف النفط والتغيرات التي طرأت على صناعة اللؤلؤ الطبيعي تراجعت مكانتها كمدينة نابضة بالحياة. وعلى الرغم من هذا التراجع، حافظت المدينة على هُويتها وإرثها الثقافي والاجتماعي. وقد ساهم هذا الإرث في أن تشق المدينة طريقها نحو توجيه استراتيجيتها للحفاظ على تراثها المعاصر. وفي عام ٢٠١٢م، أدرجت اليونسكو أجزاء من المحرق ضمن قائمة مواقع التراث العالمي تحت عنوان "مسار اللؤلؤ: شاهد على اقتصاد الجزيرة"، ويشير هذا الدليل المعماري بوضوح إلى ارتباط المحرق تاريخيًا بصناعة اللؤلؤ في البحرين (اليونسكو-مركز التراث العالمي: صناعة اللؤلؤ).

النسيج الحضري، والتضاريس، والسياق

تقع مدينة المحرق شرق العاصمة المنامة في جزيرة تحمل نفس اسم المدينة، وتتميز المحرق بنسيجها الحضري العضوي المتماسك الذي يعكس النمط التقليدي للتحضر في الخليج، مع وجود أزقة ضيقة تُشكّل شبكة من المنازل، والمساجد، والمجمعات التجارية. وتتمتع المناطق أو الأحياء السكنية ("الفريق" باللغة العربية) بتسلسل هرمي عمراني وهُويات عائلية أو قبلية متينة. ونتيجة لذلك، تعزز التعبيرات المادية للنسيج الاجتماعي الهوية المحلية (عبد الرؤوف، ٢٠١٤). وعلى الرغم من حفاظ المحرق على النسيج الحضري والعمراني الإسلامي

٢٩٣,٤٦٢
مدينة المحرق (٢٠٢٤)[٢٧]

٦,٦٧٤ هكتارًا
مدينة المحرق (Shubbar and Boussa، ٢٠١٨)

٣٣ هكتارًا
المنطقة التي يغطيها مسار اللؤلؤ (الرشيدي، ٢٠١٩).

والبحريني التقليدي، مع التركيز على استخدام المواد المحلية، تتميز المدينة أيضًا بالإنشاءات المستخدم فيها مواد جديدة، مثل: الخرسانة (الرشيدي، ٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار التنمية الحضرية في البيئات الساحلية في دول الخليج الأخرى، يُعدّ استصلاح الأراضي من أجل التنمية الحضرية ومشاريع البنية التحتية من الأمور الشائعة في مدينة المحرق. وكان منتشرًا في سبعينيات القرن الماضي على وجه التحديد، مما ساهم في فقدان المركز التاريخي للمدينة للاتصال المباشر بالبحر.

أبرز أنواع التراث

يتميز المعمار في مدينة المحرق بالأساليب البحرينية التقليدية والإسلامية الذي يعكس الثقافة المحلية والبيئة الطبيعية. وتشتمل البيئة المبنية في المدينة على المساجد، والمجمعات التجارية، والأسواق، والمنازل التقليدية، وهي في الغالب مصنوعة من الأحجار، والمرجان، والجص. ويتراوح طوال المنازل التقليدية بين طابق إلى ثلاثة طوابق، وهي مزودة بخصائص، مثل: أبراج الرياح (البادكير/ البادجير) المفتوحة، التي تعزز التهوية الطبيعية في المنازل. ومعظم هذه المنازل مملوكة لتجار اللؤلؤ، وهي تعكس تراث المحرق كمركز لصناعة اللؤلؤ. وتتميز المنازل بشكل عام بتصميمها الموحد، حيث تحيط عدة غرف بفناء

٢٧ بيانات (CEIC)، التعداد السكاني للبحرين:
https://www.ceicdata.com/en/bahrain/population-by-region/population-muharraq#:~:text=Bahrain%20Population%3A%20Muharraq%20data%20was,of%20289%2C155.000%20Person%20for%202023.

ترميم مبنى مجلس سيادي

الشيخة مي آل خليفة تعيد إحياء مجلس ثقافي (صالون) لتعزيز الاهتمام بالحفاظ على تراث المدينة

الألفينيات

كبير يمكن الوصول إليه عبر مدخل منحني (الرشيدي، ٢٠١٩). وفي الغالب، يتم تزيين المساحات الداخلية ضمن المباني التراثية بألواح زخرفية من الجص المنقوش، وتحتوي المساحات العلوية على نوافذ زجاجية ملونة. وتمتاز هذه المباني بحرفية عالية الجودة في يتعلق بأعمال الأخشاب والجص.

الإطار التشريعي والتنظيمي

ينص المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام (١٩٩٥) على حماية التراث البحريني، وهو يتعلق بحماية الآثار المنقولة وغير المنقولة. وبالإضافة إلى ذلك، يحمي هذا المرسوم التشريعي شاطئ بو ماهر إلى جانب المواقع الخاصة الأخرى في المحرق. وفيما يتعلق بالملكيات العقارية غير المنقولة، يقتصر هذا القانون على إدراج المواقع والمعالم الأثرية ضمن قائمة التراث. ولا يوجد تقسيم قانوني للتراث، حيث يتم تسمية كل قطعة أرض على حدة، كما لا يوجد نظام تصنيف متعدد المستويات في البحرين. وعلى الرغم من ذلك، وضعت هيئة البحرين للثقافة والآثار (BACA)، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة التراث والحفاظ عليه في البحرين، إطارًا تشغيليًا عمل على وضع الشواطئ الأصلية للمحرق (قبل استصلاح الأراضي) كحدود لحماية التراث. كما يوجد لدى هذه الهيئة نظامًا خاصاً بها للتصنيف، ولا يخضع هذا النظام الخاص للقانون المطبق.

وعلى الرغم من عدم وجود حماية قانونية لمجموعات التراث الحضري، فقد تعاون الفريق الفني لإدارة التراث التابع لهيئة البحرين للثقافة والآثار مع بلدية المحرق في وضع نظام لمراقبة تصاريح الخدمات البلدية في عام ٢٠١٠م. ويتولى فريق هيئة البحرين للثقافة والآثار مسؤولية مراجعة التصاريح في مدينة

الإعتراف بالمحرق كموقع للتراث العالمي

أدرجت اليونسكو أجزاء من المحرق ضمن قائمة مواقع التراث العالمي ويشير هذا الدليل المعماري بوضوح إلى ارتباط المحرق تاريخيًا بصناعة اللؤلؤ في البحرين

٢٠١٢

المحرق التاريخية، بالإضافة إلى مسؤولية تطوير معايير الهدم أو الحفاظ على المواقع الأثرية. ويعمل هذا الفريق كنقطة اتصال بين السلطات وأصحاب المصلحة المتنازعين كمُلّاك المواقع التراثية. وصدر مؤخرًا المرسوم رقم ٥٦ (٢٠٢٢) الذي نص على أنظمة تقسيمات المناطق للبناء في البحرين. وتتولى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني مسؤولية إعداد الخرائط التفصيلية لتقسيمات المناطق الحضرية، حيث وضعت خمس تصنيفات للمناطق التاريخية.[٢٨]

أبرز القضايا

كان لارتفاع إيرادات النفط غير المسبوق دورًا كبيرًا في تسريع التنمية في المراكز الحضرية في البحرين، مما شكل في كثير من الأحيان تهديدًا مباشرًا للبيئة المبنية التقليدية. وفي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، أدى هذا الارتفاع إلى تطوير المزيد من المشاريع السكنية الحديثة في ضواحي المحرق والمزيد من عمليات الهدم الكبيرة في المركز التاريخي، ولم يتبق سوى حوالي ٣٠٪ من المباني الحجرية التقليدية التي لم تطالها أيادي الهدم، بالإضافة إلى عدد محدود من المباني التاريخية القيمة، ولكن تعاني هذه المباني التقليدية في كثير من الأحيان من مشاكل أخرى كالاكتظاظ، والتدهور، والإهمال (عبد الرؤوف، ٢٠١٤). ومن ناحية أخرى، أدى "تحديث" مدينة المحرق إلى تغيير في التركيبة السكانية للمدينة، حيث خلّف نزوح السكان المحليين من المدينة، إلى تدهور سريع للمنطقة القديمة وباتت شبه مهجورة، مما جعلها ملاذاً رخيصاً للتدفقات الكبيرة من العمال الوافدين. وتنظر الأسر والسلطات المحلية إلى هذه التغييرات الديموغرافية بشكل سلبي باعتبارها مؤشرًا على ضعف التماسك الاجتماعي.

٢٨ هيئة البحرين للثقافة والآثار. (٢٠٢٢). إشادة رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار بقانون أنظمة البناء في مملكة البحرين.
https://culture.gov.bh/en/mediacenter/news_center/2022/Oct2022/Name,21126,en.html

إطلاق مشروع مسار اللؤلؤ

فريق إدارة هيئة الثقافة والآثار البحرينية يبدأ تنفيذ المشاريع الصغيرة

٢٠١٠

قرض البنك الإسلامي للتنمية

أتاح قرض بقيمة ٤٠ مليون دولارًا أمريكيًا من البنك الإسلامي للتنمية الفرصة لإطلاق مشاريع كبرى صممت خصيصًا لتطوير موقع مسار اللؤلؤ

٢٠١٤



مسار اللؤلؤ

تفاصيل بيت العلوي | المصدر: جمال إمدن / مؤسسة آغا خان للثقافة

ظهور رؤية الحفاظ على التراث والجهود الأولية (٢٠٠٠ – ٢٠١٠م)

كان الاهتمام بالحفاظ على التراث الحضري في المحرق محدودًا نسبيًا قبل أواخر تسعينيات القرن الماضي، وحتى خلال هذه الفترة، تميز المشهد الحضري لمدينة المحرق القديمة بالمباني القديمة المتدهورة والبنية التحتية المتهالكة، وقد كان المشهد مرتبطًا بتغيير كبير في المكونات السكانية. وفي بدايات القرن الجاري، أعادت الشيخة مي آل خليفة إنشاء مجلس ثقافي (صالون) كان جدها (الشيخ إبراهيم آل خليفة) قد بدأه في الأصل في منزله. وقد ساهمت هذه المبادرة في دفع الاهتمام بالحفاظ على تراث المدينة، حيث ساهمت العديد من البنوك، والمؤسسات المالية، ومستثمري القطاع الخاص في مشروع تطوير جديد يتبع لوزارة الإعلام والثقافة، بقيادة الشيخة مي، وكان عنوان المشروع هو "الاستثمار في الثقافة". وفي إطار هذه المبادرة، تم تشجيع القطاع الخاص على إعادة تأهيل وإعادة استخدام المباني التقليدية حول المركز القديم للمدينة. وقد كانت الفرضية هي أن إعادة إدخال الحياة الثقافية إلى منطقة مهملة، إلى جانب إطلاق برنامج متكامل للترميم وإعادة التأهيل وصنع المكان، من شأنه أن يحد من تدهور المحرق القديمة. وقد كان يُنظر إلى الثقافة بمثابة محفز للتنمية الاقتصادية والفوائد المرجوة منها (الرشيدي، ٢٠١٩). وقد وُصفت هذه المبادرات بأنها ناجحة في إعادة استخدام وإعادة تأهيل المباني التاريخية من خلال اللغات المعمارية التقليدية والحديثة. ومع ذلك، افتقدت "السياسات الموجهة نحو المتاحف المفتوحة" الرؤية الشاملة التي كان من شأنها أن تربط المشروع بالمجتمع المحلي بشكل فعّال (عبد الرؤوف، ٢٠١٤).

"مسار اللؤلؤ، شاهد على اقتصاد الجزيرة" (٢٠١٠ - حتى تاريخه)

ضمن الجهود المبكرة الموضحة أعلاه، بدأ فريق فني تابع لهيئة البحرين للثقافة والآثار في إجراء عمليات مسح وأبحاث حول التراث الحضري للمحرق، وقد استكشف هذا الفريق التاريخ، والأنماط المعمارية، وأساليب البناء، والمواد المستخدمة. وبناءً على هذا البحث، تم وضع استراتيجية للحفاظ على التراث الحضري، وتطوير مخطط شامل لمشروع مسار اللؤلؤ، مما وضع نهجاً شاملاً للحفاظ على الطابع التاريخي لمدينة المحرق، وساهم في نهاية المطاف إلى إدراج الموقع ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو في عام ٢٠١٢م.

ويهدف مشروع مسار اللؤلؤ إلى البناء على جهود الحفاظ على التراث الحضري لإحياء المدينة كمركز للحياة الثقافية، وتعزيز سياحة التراث الثقافي وتحفيز عودة الأسر البحرينية إلى المحرق. وقد بدأ الفريق التابع لهيئة البحرين للثقافة والآثار في تنفيذ مشاريع صغيرة في عام ٢٠١٠م، ولكن أتاح قرض بقيمة ٤٠ مليون دولار أمريكي من البنك الإسلامي للتنمية في عام ٢٠١٤م، الفرصة لإطلاق مشاريع كبرى صممت خصيصًا لتطوير موقع مسار اللؤلؤ. ويتكون الموقع من سبعة عشر مبنى، وثلاثة أحواض محار بحرية، وجزء من ساحل البحر، وقلعة بو ماهر على الطرف الجنوبي من جزيرة المحرق، إلى جانب منطقة عازلة. وتختلف ملكية هذه المباني، حيث تمتلك الدولة بعضها بينما تمتلك هيئة الأوقاف الإسلامية أو العائلة المالكة أو الأفراد ملكيات أخرى. ولتيسير جهود الترميم، قامت هيئة البحرين للثقافة والآثار بحيازة العديد من المباني المهمة مع إشراك مُلّاك العقارات في عملية التجديد. وفي بعض الحالات، استفاد مُلّاك من القطاع الخاص من التنازل عن ملكياتهم من أجل الترميم، وهنالك حالات تم فيها تحويل الملكيات إلى بيوت ضيافة، مما ساهم في تعزيز نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتماشياً مع الهدف العام لتعزيز جاذبية المحرق كمركز تاريخي، ركز مشروع مسار اللؤلؤ على التجديد الشامل للمنطقة من خلال مجموعة من التدخلات التي تهدف إلى تخفيف الضغوط على الساحات العامة، وهي من الممارسات غير الشائعة حتى الآن في أنشطة التراث الحضري في المحرق. وشملت هذه التدخلات تحويل مواقع المنازل المهدمة والأراضي الشاغرة إلى شبكة من الساحات العامة المترابطة في الأحياء، وإنشاء مساحات مجتمعية، مثل: ملاعب الأطفال، وتحسين المرافق القائمة للعائلات والسياح، والأهم من ذلك، إنشاء "مركز تجربة زوار مسار اللؤلؤ" في عام ٢٠١٨م، وعلاوة على ذلك، تم تركيب أنظمة إنارة الشوارع ووضع نظام لإدارة النفايات، إلى جانب أربعة مواقف سيارات متعددة الطوابق لتعزيز إمكانية الوصول.

وبالإضافة إلى ما سبق من تدخلات أجريت في المحرق القديمة، تولت هيئة الثقافة والآثار مسؤولية إنشاء الأماكن الثقافية وتمويل برامجها الثقافية، بهدف تمكين المنطقة من خدمة المجتمع المحلي وجذب السياح. وقد تم إنشاء مجموعة من المباني الجديدة كجزء من مسار اللؤلؤ، بما في ذلك جناح آثار خضراء (٢٠١٥) ومركز دار جناع للموسيقى التقليدية (٢٠١٧)، هذا بالإضافة إلى مشاريع تم تنفيذها خارج الهيئة كبيت التراث المعماري في مركز الشيخ إبراهيم، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية. وقد تم تنفيذ هذه التدخلات المعمارية الجديدة بأسلوب معاصر يحترم بساطة الهندسة المعمارية في المحرق. كما تم استخدام ميزات تصميمية مبتكرة، مثل: استخدام شبكة من سلاسل معدنية لإنشاء غطاء فوق مركز دار جناع، مما يسمح للصوت بالتردد في جميع أنحاء الحي. كذلك لعب التصميم دورًا مهمًا في مشروع مسار اللؤلؤ وبشكل عام في التدخلات المعاصرة لهيئة الثقافة والآثار في المدينة، والتي استخدمت لتعزيز الجاذبية البصرية. وتم إنشاء مسار متواصل لإرشاد الزوار عبر مسار اللؤلؤ، بدءًا من قلعة بو ماهر ووصولاً إلى مركز المحرق التاريخي. أما خارج مسار اللؤلؤ، فقد تولت هيئة الثقافة والآثار مسؤولية إعادة بناء المكتبة الخليفية وإضافة مبنى جديد لسوق القيصرية.

الدروس المستفادة

يبُين هذا المشروع القيمة التي يمكن أن تضيفها جودة التصميم العالية إلى جهود الحفاظ على التراث، كما يقدم دليلاً حيًا على إمكانية الحفاظ على التراث من خلال التصاميم الإبداعية التي من المحتمل أن تصبح تراث المستقبل. ويؤكد المشروع أيضًا على المزايا التي يمكن أن يحققها الدعم المؤسسي والمالي من الطبقات المؤسسية لعمليات الحفاظ على التراث. ولكن، يعتمد هذا النوع من الدعم على الإرادة السياسية، ويجب إضفاء الطابع المؤسسي عليه. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه المشروع والخبرات التي اكتسبها الفريق التابع لهيئة الثقافة والآثار، إلا أن التعامل مع مسار اللؤلؤ كمشروع بدلاً من كونه مبادرة أدى إلى عدم وضوح آلية إدماجه في الهيكل المؤسسي. ورغم أن الرغبة لإضفاء الطابع المؤسسي موجودة، إلا أن الآليات الدقيقة لتحقيق ذلك ما زالت غير محددة.

ومن الواضح أن لمسار اللؤلؤ تأثيرًا على السياحة التراثية والحفاظ على التراث الثقافي والمعماري في المحرق، حيث ساهم في اجتذاب الزوار من أجزاء أخرى من المحرق، وخاصة من الطبقات الأكثر ثراءً. ونتيجة لذلك عاد بعض السكان المحليين، وانخفض عدد طلبات الهدم في المحرق، مما يشير إلى أن وجهات النظر حول المنطقة بدأت تتغير بفضل المشروع (الرشيدي، ٢٠١٩). يستهدف المشروع الطبقات الأكثر ثراءً، ومن المحتمل أن يؤثر تطوير المنطقة سلبًا على سكانها الحاليين. لم تصبح عملية التحوّل الحضري في المحرق قضية بارزة، إذ أن القطاع الخاص غير مهتم بالاستثمار في المركز التاريخي بصورة كبيرة، كما أن العديد من الأنشطة والاستخدامات التجارية في المنطقة مملوكة للقطاع العام، حيث تم تطويرها واستئجارها من قِبل هيئة الثقافة والآثار. ومع ذلك، فإن التحولات في الأنشطة التجارية والثقافية، وخاصة تلك الموجهة نحو رفع مستوى المنطقة، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة الملكيات وربما إلى نزوح السكان الحاليين.

وخلاصة القول، يُعدّ مسار اللؤلؤ، من حيث الحجم والملكية ومنهج التصميم ومستوى الرعاية المؤسسية والمالية التي حظي بها، مشروعًا غير مألوف في المنطقة. ولا بد من الإشارة إلى أن إضفاء الطابع المؤسسي، والمشاركة، والشمول الاجتماعي من المتطلبات الأساسية اللازمة ليصبح المشروع قابلاً للتطوير والتعميم.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Alraouf, Ali A. (2016).The Rehabilitation of the Muharraq Historical Centre, Bahrain: A Critical Narrative. In Karen Exell and Trinidad Rinco (Eds.), Cultural Heritage in the Arabian Peninsula (1st Edition, pp 173-188. Routledge. https://www.perlego.com/book/1634878
2. Arab Urban Development Institute (2023). Revitalization of Muharraq. Arab Urban Development Institute. https://araburban.org/en/infohub/projects/?id=6855
3. El-Rashidi, Seif. (2019). Revitalisation of Muharraq: On Site Review Report. https://www.archnet.org/publications/14031
4. Shubbar, Fatima, and Djamel Boussaa. (2022) The Role of Cultural Heritage Tourism in Regenerating Old Muharraq in Bahrain. Proceedings of the International Conference of Contemporary Affairs in Architecture and Urbanism-ICCAUA, 5 (1), pp 606-616.

   https://doi.org/10.38027/iccaua2022en0089
5. UNESCO – WHC. Pearling, Testimony of an Island Economy. https://whc.unesco.org/en/list/1364/

دراسة حالة

جدة، المملكة العربية السعودية

تُعدّ مدينة جدة الميناء الرئيس لمسارات التجارة في المحيط الهندي منذ القرن السابع الميلادي، حيث كانت تأتي البضائع إلى مكة المكرمة عبر هذا المنفذ. وازدهرت المدينة كمركز تجاري حيوي على طريق الحرير القديم لتصبح البوابة العالمية لحجاج بيت الله الحرام الواصلين عن طريق البحر من شتى بقاع العالم، مما ساهم في تحويلها إلى مركز مزدهر يضم العديد من الثقافات (اليونسكو). كما تُعدّ جدة ثاني أكبر مدينة بعد الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أنها العاصمة الاقتصادية والوجهة السياحية الأولى في الوقت الحالي. وقد أدرجت المدينة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ٢٠١٤م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: جدة التاريخية).

جدة القديمة
المصدر : عبدالله الله | أونسبلاش

المقدمة

تُعدّ مدينة جدة الميناء الرئيس لمسارات التجارة في المحيط الهندي منذ القرن السابع الميلادي، حيث كانت تأتي البضائع إلى مكة المكرمة عبر هذا المنفذ. وازدهرت المدينة كمركز تجاري حيوي على طريق الحرير القديم لتصبح البوابة العالمية لحجاج بيت الله الحرام الواصلين عن طريق البحر من شتى بقاع العالم، مما ساهم في تحويلها إلى مركز مزدهر يضم العديد من الثقافات (اليونسكو). كما تُعدّ جدة ثاني أكبر مدينة بعد الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أنها العاصمة الاقتصادية والوجهة السياحية الأولى في الوقت الحالي. وقد أُدرجت المدينة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي في عام ٢٠١٤م (اليونسكو-مركز التراث العالمي: جدة التاريخية).

النسيج الحضري، والتضاريس، والسياق

تمتد مدينة جدة التاريخية على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر من الشمال إلى الجنوب. وتتميز تضاريس المدينة الداخلية بطبيعتها الجبلية المتدرجة من وعرة إلى أكثر وعورة. وتشكل المدينة جزءًا من سلسلتي جبال عسير والحجاز، ويتميز نسيجها الحضري بمزيج من المنازل البرجية التقليدية، والتراكم الكثيف للمنازل المبنية في المناطق المنخفضة، بالإضافة إلى مجموعة من المباني التجارية، والدينة، المباني الخاصة بإيواء الحجاج والمعتمرين، مع تقسيم واضح للأحياء. وتتميز المدينة القديمة بكثافة المؤسسات الاقتصادية التي يعود تاريخها إلى قرون مضت، والمحلات التجارية، والأسواق التقليدية، والمقاهي الصغيرة، والمطاعم الشعبية، وباعة الأطعمة في الشوارع. أما خارج المركز التاريخي، يعكس المشهد الحضري لمدينة جدة



٤,٠٧٦,٠٠٠

مدينة جدة (حسب تقديرات ٢٠١٧)[٢٩]



١٧٦,٥٠٠ هكتارًا

مدينة جدة (النطاق العمراني)،
٨٤,٦٥٨هكتارًا (المنطقة الحضرية المبنية)[٣٠]

٢٥٠ هكتارًا

البلد (جدة التاريخية)
(رؤية السعودية ٢٠٣٠)

التخطيط المعاصر مع الطرق الواسعة والأحياء المنظمة. وقد اتبع توسع المدينة في المناطق التي تم تطويرها حديثًا النمط الشبكي، حيث يحدد هذا النمط بوضوح المناطق السكنية، والتجارية، والصناعية.

أبرز أنواع التراث

أُدرجت مدينة جدة ضمن قائمة التراث العالمي في عام ٢٠١٤م، لما تمثله من تقاليد معمارية تعكس نمط البناء الشائع في المدن الساحلية للبحر الأحمر الذي لم يتبق منه سوى شواهد قليلة. ويتميز هذا الأسلوب بالمنازل المبنية في شكل أبراج ومزودة بنوافذ خشبية كبيرة بارزة، حيث تم بناء هذه المنازل في أواخر القرن التاسع عشر عن طريق النُخب التجارية في المدينة. ويعكس التراث المعماري للمدينة تاريخها من حيث أهميتها التجارية في المحيط الهندي. فقد ساهم افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩م في تعزيز ثروات التجار المحليين في مدينة جدة، وساهمت هذه الثروات بدورها في بناء المنازل بمدينة جدة باستخدام أسلوب معماري فخم ومميز. وتُعدّ البيوت البرجية نمطاً معماريًا ظهر في جدة ومن ثم انتشر في المدن الحجازية المجاورة، ليختفي بالكامل مع مرور الوقت نتيجة للتوسع العمراني الحديث.

٢٩ برنامج موئل الأمم المتحدة (٢٠١٩) لمحة عن مدينة
https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/04/cpi_profile_for_jeddah_2019.pdf

٣٠ تعداد سكان العالم (٢٠٢٤) مدينة جدة.
https://worldpopulationreview.com/cities/saudi-arabia/jeddah

انطلاق جهود الحفاظ على منطقة البلد

بلدية مدينة جدة القديمة تعتمد المخطط الشامل للحفاظ على منطقة البلد كمنطقة تراث وطني

١٩٧٧

إنشاء إدارة لحماية المنطقة التاريخية

إنشاء إدارة لحماية المنطقة التاريخية بهدف حماية المباني التراثية من الهدم

١٩٩٣

وكانت جدة التاريخية هي آخر المواقع الحضرية المتبقية على طول ساحل البحر الأحمر والذي لا يزال محافظًا على ممارسات التجار وأنماطهم الثقافية، ويرجع الفضل في ذلك إلى اقتصادها القائم على الأنشطة التجارية، وبيئتها ذات الثقافات المتعددة، وبناءها الحجري المرجاني المميز للبحر الأحمر (اليونسكو). وترتبط مدينة جدة ارتباطًا مباشرًا بالحج، ويتجلى هذا الارتباط في أسواقها التقليدية المنتشرة في منطقة باب مكة ومرافق استضافة الحجاج.

الإطار التشريعي والتنظيمي

يقع على عاتق وزارة الشؤون البلدية والقروية مسؤولية التخطيط الحضري في كافة المملكة العربية السعودية، وتُعدّ الأمانات (البلديات) بمثابة جهات تنفيذية لها. ويندرج التخطيط ضمن إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، والتي تنص على الالتزام بالحفاظ على التراث الإسلامي والعربي والوطني للسعودية وتعزيزه، إلى جانب تطوير قطاع السياحة فيها (رؤية السعودية ٢٠٣٠، ٢٠١٦).

وتتولى هيئة التراث التابعة لوزارة الثقافة تنظيم وإدارة التراث الثقافي، والآثار، والتراث الحضري والتراث غير المادي، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بإدارة التراث. ويُعدّ قانون الآثار والمتاحف والتراث الحضري لعام ٢٠١٤م هو مصدر التشريعات المتعلقة بالآثار والتراث. ويعتمد هذا القانون على تعريف شامل للتراث الحضري الذي يمكن أن يشمل أي عنصر من عناصر البيئة المبنية. ويتم تنظيم المواقع الفردية وتصنيفها إلى الفئات أ، ب، ج وفقًا لمستوى أهميتها، وبناءً على نظام التصنيف في "اللائحة التنفيذية للآثار والتراث الحضري".

إدراج منطقة جدة التاريخية في قائمة التراث العالمي

إدراج مدينة جدة ضمن قائمة التراث العالمي بسبب تجسيدها للتقاليد المعمارية للبحر الأحمر والتي لم يتبق منها إلا القليل.

٢٠١٤

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تخضع مناطق محددة أيضًا لاختصاص هيئات التطوير الخاصة، والتي تُسمى بعضها بالهيئات الملكية. وفي حال كانت موجودة، تكون هيئات التطوير والهيئات الملكية هي الجهات المسؤولة عن إدارة الموقع بشكل مباشر. وتوجد لدى هذه الهيئات مخططات شاملة، ولكن تخضع لاختصاصات هيئة التراث عندما يتعلق الأمر بالأنظمة والسياسات المتعلقة بالتراث.[٣١]

أبرز القضايا

من أبرز القضايا التي نسلط الضوء عليها هو تعرض المواقع التراثية بمدينة جدة إلى تهديد مباشر نتيجة لضغوط التنمية الحديثة ومشاريع التطوير منذ تأسيس "الدولة السعودية الثالثة" في عام ١٩٠٢م، حيث أُهملت المناطق التاريخية في المدينة وتم هدم سور المدينة التاريخي والعديد من بواباتها في عام ١٩٤٧م بهدف توسعة وتحديث المدينة. وساهم هدم السور في التدهور السريع لمنطقة البلد (جدة القديمة)، وقاد هذا التدهور إلى اختلاط النسيج الحضري القديم للمدينة بالنسيج الحضري للمناطق الجديدة، بالإضافة إلى التغيير الكبير الذي طال تركيبتها السكانية، حيث نزح سكانها الأصليين إلى المناطق الحضرية الأكثر تطوراً وتمت الاستعاضة عنهم بفئة من العمال الوافدين. ومؤخراً، قام برنامج الرؤية بنزع الملكيات المحيطة بالمركز التاريخي للمدينة القديمة. وكان الهدف المعلن من نزع هذه الملكيات هو تسهيل ضبط التنمية الحضرية بشكل أفضل (الهوشان وآخرون، ٢٠٢٤). ومن ضمن القضايا الأخرى التي تعاني منها جدة التاريخية هي بناء القدرات لأن الحرفيين والمحترفين المدربين المتاحين غير قادرين على مواكبة حجم تجديد التراث الحضري المطلوب على المستوى الوطني.

٣١ مقابلة مع بدر الحمدان، مدير الإدارة العامة للتراث العمراني في هيئة التراث في ١٤ أغسطس ٢٠٢٤م.

إطلاق مشروع منطقة جدة التاريخية

إطلاق مشروع منطقة جدة التاريخية برعاية ملكية بهدف ترسيخ مكانة منطقة البلد كمركز للثقافة والفنون ووجهة تراثية عالمية.

٢٠٢١



المخطط الشامل لعام ١٩٨٣م

في عام ١٩٧٧م، بدأت الجهود المبذولة في الحفاظ على مدينة جدة القديمة، المعروفة باسم منطقة البلد، وذلك من خلال إسناد مهمة وضع مخطط شامل لبلدية مدينة جدة القديمة. وقد تم تطوير هذا المخطط خلال الفترة من عام ١٩٧٨-١٩٨٣م (الهوشان وآخرون، ٢٠٢٤). وأقر هذا المخطط منطقة البلد كمنطقة تراث وطني، كما صنف المباني إلى ثلاث تصنيفات بناءً على أهميتها التاريخية والتراثية. وبالإضافة إلى ذلك، عمل المخطط على الحفاظ على الحي القديم دون أي تطويرات إضافية تتعلق بتحسين المنطقة. وساهمت العوائق المتعلقة بإعادة التأهيل في تدهور العديد من المباني في المنطقة وانهيار البعض الآخر، حيث لم تراع توصيات المخطط الشامل المتعلقة بمشاركة السكان، وإعادة الاستخدام التكيفي للمباني التاريخية، وتطوير السياحة (باقادر، ٢٠١٤).

إنشاء إدارة لحماية المنطقة التاريخية – ١٩٩٣م

أُنشئت إدارة لحماية جدة التاريخية في عام ١٩٩٣م، وذلك بهدف حماية المباني التراثية من الهدم. واشتملت الجهود الأخرى على مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبد العزيز لإعادة تأهيل بيت نصيف كمتحف، والكشف عن أجزاء من أسوار المدينة القديمة، وترميم ١٢ مبنى تراثيًا بشكل جزئي. وبالإضافة إلى ذلك، كان لاعتماد الملك عبد العزيز سياسات شاملة في التعامل مع المباني التراثية دورًا كبيرًا في التقدم الهائل الذي تحقق في الحفاظ على تراث جدة.

إدراج منطقة جدة التاريخية في قائمة التراث العالمي في عام ٢٠١٤م

في السنوات الأخيرة، قامت الهيئة السعودية للسياحة والتراث الوطني (SCTH)، التي أصبحت الآن وزارة السياحة، بأدوار بارزة في ترميم العديد من المباني التراثية. وبالتعاون مع بلدية جدة، أجرت الهيئة العديد من الدراسات المتعلقة بوضع المنطقة وحددت أولويات التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت الهيئة إحياء المحاور الرئيسة والمسارات السياحية في جدة التاريخية، حيث وفرت للمشاة إمكانية المشي على طول هذه المسارات والمحاور واستكشاف الحرف والأطعمة المحلية. كما استعانت الهيئة بشركات استشارية عالمية لإعداد

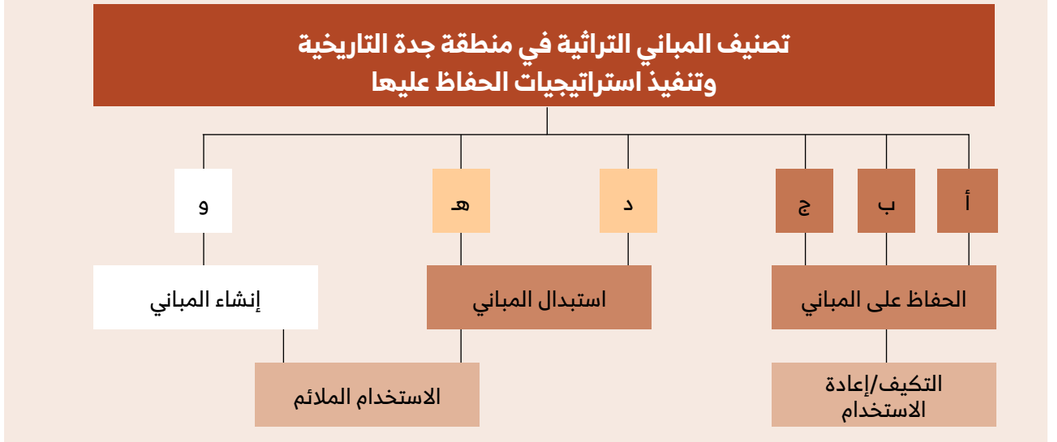

الشكل ٧: يوضح تصنيف المباني التراثية في جدة التاريخية حسب حالتها الإنشائية والحضرية واستراتيجيات الحفاظ عليها.
المصدر: الهوشان وآخرون، ٢٠٢٤م.

مخطط لحماية وإدارة المنطقة التاريخية كجزء من استكمال ملف المنطقة لتسجيلها ضمن قائمة التراث العالمي، وهو ما تم بالفعل في عام ٢٠١٤م (الهوشان وآخرون، ٢٠٢٤).

مشروع منطقة جدة التاريخية في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠

أُطلق مشروع منطقة جدة التاريخية في عام ٢٠٢١م برعاية من كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، ضمن برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز مكانة منطقة البلد في جدة كمركز للثقافة والفنون ووجهة تراثية عالمية. واشتمل المشروع على ثلاث تدخلات حضرية مهمة: ١) ترميم المباني التراثية في المدينة القديمة؛ ٢) تحويل منطقة الواجهة البحرية إلى كورنيش نابض بالحياة؛ ٣) توفير مساحات مختلطة الاستخدامات لدعم السياحة والتجارة المحلية. ومن خلال إجراء هذه التدخلات، تمثل الهدف من المشروع في استخدام التراث المادي وغير المادي للمدينة كموارد، مع الحفاظ على هذه الموارد بطريقة حديثة ومستدامة والاستفادة منها كـ"محرك للاقتصاد وصانع للفرص" (رؤية السعودية ٢٠٣٠).

وبالتزامن مع إطلاق المشروع في عام ٢٠٢١م، تم اعتماد المخطط الشامل الجديد لمدينة جدة، والذي يغطي ٢,٥ كيلومترًا مربعًا وينص على تطوير الأنشطة السكنية، والتجارية، والثقافية. واشتمل المخطط على تطوير خمسة أسواق تاريخية، و٣٦ مسجد، وأكثر من ٦٥٠ مبنى تاريخي قيد الترميم، و١٦ رباط، بالإضافة إلى العديد من المرافق العامة الحديثة الأخرى. كما تضمن المخطط ثماني تدخلات عمرانية بما فيها ترميم المباني التاريخية، وتطوير الواجهة البحرية التاريخية بجدة، و"ساحة الثقافة" الجديدة، ومشروع المطاعم التاريخية، ومشروع الآثار والحفريات، ومشروع المنحوتات الفنية، ومشروع الأسواق التاريخية، وتعزيز تجربة الضيافة في منطقة البلد. ومن المتوقع أن يجذب المشروع أكثر من ٢٠ مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٣٥م. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المخطط إلى توسعة المرافق التجارية بمساحة تقدر بأكثر من ٧٧٠ ألف متر مربع من المساحة الإجمالية القابلة للتأجير للاستخدامات المكتبية واستخدامات البيع بالتجزئة، إلى جانب أكثر من ٣,٠٠٠ غرفة فندقية. ويشمل التطوير ١,٢ مليون متر مربع من المساحات العامة والطرق والجزء على ساحل البحر الأحمر (رؤية السعودية ٢٠٣٠).

ويُجسدّ مشروع منطقة جدة التاريخية الجهود التعاونية التي تمت بين كل من بلدية جدة، وصندوق الاستثمارات العامة، ووزارة الثقافة، مع المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) كمصمم استشاري مساهم. وقد تم تمويل هذا المشروع من قبل شركة تطوير البلد (BDC)، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة وهي بمثابة المطور الرئيس للمشروع.

الدروس المستفادة

تبرهن تجربة منطقة جدة التاريخية على أن الإرادة السياسية والاستثمار المستهدف يمكن أن يقطعا شوطا بعيدًا في إحياء المراكز التاريخية للمدن باعتبارها من أهم الأصول التي تساهم في اقتصاد هذه المدن. ومن الأفضل أن يتم ربط هذه الأصول برؤية وطنية يؤدي فيها التراث دورًا محوريًا. وتُعدّ الآليات الخاصة لتنفيذ الرؤى الوطنية من الأدوات الفعّالة لإنجاز هذه المهام، ولكن لابد أن هذه الآليات ضمن إطار تنظيمي وقانوني متين. وفي نهاية المطاف، تُشكّل آليات المشاركة جزءاً لا يتجزأ من هذه الرؤى، إضافة إلى الحاجة إلى منح الأولوية للشمول الاجتماعي والحساسية التاريخية. وتُشكّل التدخلات السريعة والطموحة بشكل مفرط خطرًا يتهدد عملية التوازن الدقيق بين الحفاظ والتجديد ويؤدي في نهاية الأمر إلى الإخلال بها.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Aloshan, M., & et. al. (2024). Strategies for the Preservation of Historic Areas within Existing Middle Eastern Cities: The Case of Historic Jeddah. Buildings, 14(3), 717. https://doi.org/10.3390/buildings14030717
2. Al Balad Development Company. (2024). Revitalizing Jeddah's Historical District for a Global Future. https://balad.com.sa/en/
3. Bagader, M. (2014). The Old City of Jeddah: from a walled city to a heritage site. WIT Transactions on The Built Environment, 143, pp 365-374.
4. Ministry of Culture. (2018). Executive Regulations for Antiquities and Urban Heritage. Laws and Regulations. KSA. https://www.moc.gov.sa/en/Modules/Pages/Regulations
5. Saudi Vision 2030. Jeddah Historic District. Saudi Vision 2030. https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/projects/jeddah-historic-district
6. UNESCO-WHC. Historic Jeddah, the Gate to Makkah. https://whc.unesco.org/en/list/1361/.

دراسة حالة

نزوى، عمان

تعتبر مدينة نزوى من أقدم المدن في عُمان ومنطقة الخليج بأكملها. وكانت المدينة مركزًا للزراعة، والتجارة، والدين، والتعليم، والفنون لآلاف السنين، كما أدت المدينة دورًا سياسيًا وثقافيًا حيويًا في عُمان منذ قديم الزمان. وكانت نزوى مهدًا للإباضية ورمزًا للعصر الذهبي للإمامة الإباضية، كما كانت العاصمة الأولى لها من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر. وتعرف المدينة بلقب بيضة الإسلام نظرًا لمكانتها كمركز للعلم والتعلم.

قلعة نزوى، عمان
المصدر: سابينويارنت | إنفاتو

المقدمة

تعتبر مدينة نزوى من أقدم المدن في عُمان ومنطقة الخليج بأكملها. وكانت المدينة مركزًا للزراعة، والتجارة، والدين، والتعليم، والفنون لآلاف السنين، كما أدت المدينة دورًا سياسيًا وثقافيًا حيويًا في عُمان منذ قديم الزمان. وكانت نزوى مهدًا للإباضية ورمزًا للعصر الذهبي للإمامة الإباضية، كما كانت العاصمة الأولى لها من القرن الثامن إلى القرن الثاني عشر. وتعرف المدينة بلقب بيضة الإسلام نظرًا لمكانتها كمركز للعلم والتعلم.

النسيج الحضري، والتضاريس، والسياق

نزوى هي عاصمة محافظة الداخلية التي تقع في شمال عُمان، وتتميز المدينة بموقعها عند مفترق طرق النقل. وتبعد حوالي ساعة ونصف بالسيارة عن العاصمة مسقط، وترتبط المدينة بالطريق البري إلى الإمارات العربية المتحدة. وهي عبارة عن واحة في سفوح سلسلة جبال الحجر بالقرب من الجبل الأخضر الذي يبلغ ارتفاعه حوالي ٢٠٠٠ مترًا. وتتميز هذه المنطقة بالأنماط المعمارية المتنوعة وتعدد الأنشطة الزراعية التي تعتمد على نظام الأفلاج، وهو نظام ري قديم يعود تاريخه إلى ٢٥٠٠ قبل الميلاد ويستخدم في نقل المياه من المصادر الجوفية لأغراض الزراعة والاستخدامات المنزلية (مجديش-خراط، ٢٠١٩).

١٣٤,٧٤٤
نزوى (٢٠٢١)[٣٢]

٣٥٠,٠٠٠ هكتارًا
منطقة نزوى الحضرية

أبرز أنواع التراث

تضم مدينة نزوى مجموعة من المواقع التراثية الهامة وأبرزها قلعة نزوى التي بنيت في القرن التاسع، وبرج مدفعية المبني من الحجر والطوب في القرن السابع عشر. ويوجد بالمدينة أقدم الأسواق في عمان، حيث تُباع فيه المنتجات الطازجة، والتوابل، والأطعمة بالإضافة ممارسة الحرف التقليدية. وتضم المدينة أيضًا أقدم المساجد في المنطقة، مثل: مسجد الشواذنة الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر، ولكن يُقال إنه تم إنشاؤه لأول مرة في أوائل القرن السابع.

ويتميز النسيج الحضري التقليدي في مدينة نزوى التاريخية بالأزقة والشوارع الضيقة التي تتخللها بساتين النخيل والحقول والمزارع. وقد تم بناء منازل المدينة ذات الأسطح المسطحة من طابقين من الطوب والصاروج، وهو مادة طينية تقليدية لاصقة قائمة على الجير. أما المنازل التقليدية في نزوى فهي تتميز بالمشربيات الجصية التي توفر التهوية، وتجمع بين الخصوصية والوصول البصري إلى الشارع (هوبز، ٢٠١٧). ويعد نظام فلج دارس جزء من نظام الري بالأفلاج في عُمان ويتميز بمجموعة من أنواع المباني والخصائص، وهو يمر عبر نزوى ولا يزال قيد الاستخدام حتى تاريخ اليوم (اليونسكو - مركز التراث العالمي: الأفلاج).

الإطار التشريعي والتنظيمي

يخضع التراث في عمان لقانون التراث الثقافي رقم ٣٥ (٢٠١٩) الذي يعمل على حماية التراث الثقافي المادي وغير المادي. وينص هذا القانون على إنشاء سجل للتراث لتصنيف العناصر أو المواقع التراثية إلى ثلاث فئات وفقًا للقيم المرتبطة بها. وتتولى وزارة التراث والسياحة مسؤولية تنفيذ أحكام هذا القانون وإدارة وتطوير جميع المواقع أو المشاريع الأثرية، والتاريخية، والثقافية.

وعلاوة على ذلك، تتولى وزارة التراث والسياحة مسؤوليات الهيئة العامة للصناعات الحرفية التي تم حلها مؤخرًا. أما وزارة الأوقاف والشؤون الدينية فهي مسؤولة عن الإشراف على إدارة المساجد التاريخية، بينما تعمل وزارة التراث والسياحة على ترميم وصون هذه المساجد، بينما تتولى وزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه مسؤولية صيانة وتطوير أنظمة الأفلاج المستخدمة في الري. ولا تتمتع البلديات بسلطات وصلاحيات مباشرة لإدارة أو حماية التراث الحضري، وعندما يتعلق الأمر بالجوانب التنفيذية، فعلى الأرجح يتم التنسيق بين وزارة التراث والسياحة والمحافظات بدلاً من البلديات (نعيمة ٢٠٢١).

أبرز القضايا

إلى جانب القضايا الأساسية المتعلقة بشح الموارد اللازمة للحفاظ على التراث وحمايته في نزوى، تواجه المدينة تحديات أخرى تتمثل في عدم توفر الموظفين من ذوي الخبرة في هذا المجال، كما يوجد عدد قليل من الشركات المحلية المتخصصة في الحفاظ على التراث، وعلى الرغم من هذه التحديات، يوجد العديد من المواقع التراثية التي تحتاج إلى إعادة التأهيل والترميم. ويعود ذلك في المقام الأول إلى عدم توفر التخصصات في أقسام الهندسة المعمارية في الجامعات العمانية. وقد فشلت الجهود الرسمية المبذولة في سد الفجوات فيما يتعلق ببناء القدرات، كالبرامج التدريبية المنظمة في مجال الحفظ والتوثيق لطلاب الجامعات، والتدريب العملي الموسع لشركات المقاولات والاستشارات.

ومن التحديات الأخرى لإدارة التراث في نزوى وجود صعوبات في الحصول على مواد وإجراءات مستدامة لاستخدامها في جهود الصيانة والحفاظ على التراث، نجد أن معظم المساكن التقليدية في نزوى تم بناؤها من الطوب اللبن والصاروج، مما يتطلب صيانة دورية لهذه المساكن. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب انتاج هذه المواد وقتاً طويلاً ودقة عالية من الناحية الفنية. وقد تعاونت وزارة التراث والسياحة مع الباحثين لتطوير أساليب فعالة من حيث التكلفة والوقت لإنتاج الطوب اللبن والصاروج، بالإضافة إلى إقامة ورش العمل الخاصة بها ومحاولة إقناع السكان بالاستثمار في مشاريع مماثلة.

ومن التحديات التي تواجهها نزوى أيضًا هي تدهور المساكن التقليدية نتيجة نزوح مُلّاكها، ليسكنها عمالة وافدة لا يهتمون بأمر صيانتها وإعادة تأهيلها بشكل ملائم. وقد حاولت وزارة التراث والسياحة معالجة هذه القضية من خلال نزع ملكية هذه المساكن وإخراج سكانها من العمالة منها. وبشكل عام، يمكننا القول إن تطوير مدينة نزوى القديمة يظل انتقائيا نتيجة لعدم وجود مخطط شامل لتنظيم عملية التطوير بصورة صحيحة.

٣٢ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (٢٠٢١). النتائج التفصيلية: التعداد السكاني والإسكان والمرافق. https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=FLt1yRlrBjsAOtc4fgSgpA%3d%3d

٢٠٠٣
مشروع ترميم وإعادة تأهيل مسفاة العبريين

كانت أقدم المحاولات لتطوير المنازل القديمة لأغراض السياحة في عمان في عام ٢٠٠٣ هي مشروع ترميم وتأهيل مسفاة العبريين، الذي أشرفت عليه المديرية العامة للسياحة ووزارة التجارة والصناعة.

٢٠١١
إنشاء منزل مسفاة القديم

أنشأ مالك منزل في مسفاة العبريين منزل مسفاة القديم، وهو عبارة عن فندق تراثي صغير لاستضافة السياح. ويوفر هذا الفندق تجربة إقامة ليلية فريدة من نوعها، حيث يستطيع الزوار تجربة العيش في البيئة العمانية الريفية التقليدية.

٢٠١٥
خطة لإدارة التراث

بناء على المبادرة الناجحة في بيت المسفاة القديم، تم إعداد خطة إدارة التراث، المخصصة للتنمية المستدامة، بمشاركة المجتمع المحلي ممثلاً في تعاونية تطوير المسفاة

٢٠١٦
الفنادق التراثية

تم تحويل ستة مساكن إلى أول فندق في حارة العقر والذي تم افتتاحه أواخر عام ٢٠١٨، ويحتوي على ٢٢ غرفة ومطعم يقدم المأكولات الشعبية المحلية.



دراسة الحالة ١٠

المشاركة المحلية عبر التعاونيات المجتمعية

على الرغم من توفر هيكل رسمي لتنظيم عملية مشاركة السكان المحليين في إدارة التراث الحضري في مدينة نزوى، أبدى السكان اهتمامًا كبيراً بالاستثمار في التراث الثقافي للمدينة من خلال مبادرات الحفاظ وإعادة الاستخدام التكيفي. وقد تجسّد هذا الاهتمام في إنشاء التعاونيات المجتمعية التي تدار عن طريق السكان أو الشركات المخصصة لإدارة المواقع التراثية.

إشراك المجتمع المحلي في ترميم قلعة نزوى

عملت وزارة التراث والسياحة على تشجيع جهود المجتمع المحلي في الحفاظ على التراث الثقافي لمدينة نزوى، كما سعت في إشراكهم في إدارة قلعة نزوى بعد ترميمها، حيث قُدمت الدعوة للحرفيين المحليين لإدارة ورش عمل ضمن القلعة المعاد تأهيلها، وقد مارسوا بدورهم أنشطتهم الحرفية وباعوا منتجاتهم للزوار. وما يجدر ذكره هنا أن الوزارة لم تطلب منهم أي رسوم إيجار في السنوات الأولى من هذا التعاون.[٣٣]

تجربة الفندق التراثي

يعد "مشروع ترميم وإعادة تأهيل مسفاة العبريين"، في عام ٢٠٠٣م، من أقدم المحاولات التي تهدف إلى تطوير المنازل القديمة لأغراض السياحة في عمان، وقد أشرفت على هذا المشروع المديرية العامة للسياحة ووزارة التجارة والصناعة. ومسفاة العبريين هي عبارة عن واحة وقرية شبه مهجورة تقع على سفوح جبل شمس، وتبعد حوالي ٦٠ كيلومترًا من نزوى. اقترحت الحكومية العمانية في بداية المشروع تأجير منازل القرية لإنشاء منتجع، ولكن اعترض السكان المحليون على هذا الاقتراح خوفًا من تدخل السياح في الشؤون الخاصة بسكان القرية، كما أبدوا تخوفهم من عدم الحصول على الفوائد الاقتصادية المناسبة.

وبعد عدة سنوات، وتحديداً في عام ٢٠١١م أنشأ مالك منزل في مسفاة العبريين منزل مسفاة القديم، وهو عبارة عن فندق تراثي صغير لاستضافة السياح. ويوفر هذا الفندق تجربة إقامة ليلية فريدة من نوعها، حيث يستطيع الزوار تجربة العيش في البيئة العمانية الريفية التقليدية. وفي بداية الأمر واجه المالك صعوبات في تسجيل هذا المرفق حيث لم تكن هنالك فئة فندق تراثي في قائمة أنواع الإقامة التجارية بوزارة التراث والسياحة. ولكن بعد مرور عامين، وضعت السلطات المختصة تشريعًا إداريًا يسمح بافتتاح بيوت ضيافة في القرى (الريامي وآخرون ٢٠٢١).

وفي ضوء نجاح مبادرة منزل المسفاة القديم، قامت وزارة السياحة والتراث في عام ٢٠١٥م، بتطوير خطة لإدارة التراث في المسفاة. وقد تم التوسع في هذه الخطة التي خصصت للتنمية المستدامة لتشمل مشاركة المجتمع المحلي ممثلًا في تعاونية تطوير المسفاة. ودخلت هذه الخطة حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨م بتمويل من بنك مسقط. واشتمل تنفيذ الخطة على تحويل بعض منازل المسفاة القديمة إلى مقهى ومكتب معلومات عند المدخل الرئيسي، ومطعم يقدم المأكولات الشعبية المحلية، ومخبز تقليدي. وبحلول عام ٢٠٢٠م، كانت هنالك ثلاثة فنادق صغيرة تعمل في مسفاة العبريين، وكلها مملوكة للسكان. وأسفرت المبادرة أيضًا عن تعزيز بعض البوابات والممرات الآيلة للسقوط في المنطقة وإضافة مساحة جديدة كمواقف للسيارات (نعيمة، ٢٠٢١).

الفنادق التراثية في نزوى

وسارت حارة العقر التاريخية التي تقع بالقرب من سوق نزوى على ذات الدرب، حيث بدأت فيها عمليات تطوير المنازل التراثية في عام ٢٠١٦م، لتتبع تسلسلًا مشابهًا للمثال الذي ناقشناه سابقًا. وعلى الرغم من الأهمية الاجتماعية، والسياسية، والتاريخية التي تتمتع بها هذه الحارة التاريخية، فقد هُجرت تدريجيًا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي فصاعدًا، وتم إعادة بناء معظم منازلها بالإسمنت أو تُركت للتدهور والخراب.

وفي عام ٢٠١٦م، اشترت شركتان محليتان مجموعة من المنازل وقامتا بتجديدها لتوفير أماكن إقامة تراثية، حيث تم تحويل ستة منازل إلى أول فندق في حارة العقر وتم افتتاحه في أواخر عام ٢٠١٨م، ويضم الفندق ٢٢ غرفة ومطعمًا يقدم المأكولات الشعبية المحلية. كما أجرت الشركات تحسينات طفيفة في الحي، مع توفير مواقف سيارات كافية للسكان والزوار، بالإضافة إلى تمديد شبكة صرف صحي. وقد تم التخفيف من

٣٣ مقابلة مع المهندس أمجد المخلدي، مدير الترميم والصيانة بوزارة التراث والسياحة، عمان، أجريت في ١٥ أغسطس ٢٠٢٤.

حدة التراجع الملحوظ في عائدات السياحة الدولية في عام ٢٠٢٠م بسبب جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وذلك بزيادة عدد السياح المحليين. وبعد مرور أربع سنوات على افتتاح الفندق الأول وتحديدًا في عام ٢٠٢١م، نجحت الشركتان في إدارة ١٩ مسكنًا إضافيًا، وذلك من خلال استخدامها كتوسعة إضافية للفندق الذي تم افتتاحه أو استغلالها كجزء من فنادق تراثية أخرى في حارة العقر التاريخية. (الريامي وآخرون ٢٠٢١ ونعيمة، ٢٠٢١).

ويرجع الفضل في الإنجازات التي تمت لترميم وإعادة تأهيل حارة العقر إلى الجهود المحلية، والدعم المالي المحلي، والمواد المحلية. وهذا الأمر حافظ على انخفاض تكاليف التجديد نسبيًا مقارنة بالمبادرات المماثلة التي أطلقتها وزارة التراث والثقافة من خلال الاستعانة باستشاريين، ومقاولين، وطنيين، ودوليين. وقد شجعت هذه المبادرات الفعالة، من حيث التكلفة والمدرة للإيرادات، المزيد من السكان على تجديد منازلهم القديمة. ومع ذلك، فإن أحد أوجه القصور في هذا الإجراء هو أنه في كثير من الأحيان يتم تنفيذه من قبل مطورين ومقاولين غير مؤهلين، مما يقود إلى فقدان الهُوية المعمارية ويشكل تهديدات هيكلية خطيرة وأخرى تتعلق بالسلامة.[٣٤]

منذ عام ٢٠١٦م، كان هناك تعاون متواصل بين ممثلي الحكومة العمانية، والمستثمرين، والمجتمعات المحلية لتشجيع مثل هذه المبادرات في هذا المجال مع تجنب التحديات المماثلة. ولا تزال الجهود المبذولة لتشجيع تأسيس الشركات والمؤسسات المتخصصة في الحفاظ على التراث جارية. وقد تم وضع أنظمة وضوابط صارمة لاستخدام الصاروج والطوب الطيني التقليدي في أعمال الترميم، مما ساهم في توجيه المحاولات الرامية إلى تسيير الإنتاج في المصانع التابعة للوزارة وتلك المملوكة للقطاع الخاص. وتسهل هذه التدابير العملية وتجعلها مجدية اقتصادياً، في حين تساهم في نفس الوقت في الحفاظ على حِرف البناء التقليدية.

الدروس المستفادة

تشدد تجربة مدينة نزوى التاريخية على أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه المجتمعات المحلية في الحفاظ على التراث الحضري والثقافي، وتشير بوضوح إلى كيفية استخدامه كمحرك للتنمية المحلية. ويمكن توجيه اهتمام ودوافع المجتمعات المحلية بفعالية من خلال وضع إطار رسمي واضح للتعاون بين التعاونيات والشركات المحلية، وهيئات التراث والمستثمرين. كما يمكن تنظيم التنمية بشكل أفضل عن طريق خطة لإدارة الحفاظ، وتعمل هذه الخطة على تحديد الإجراءات الملائمة لاستخدامات الأراضي والإنشاءات الجديدة، إلى جانب تحديدها للإرشادات بالحفاظ على التراث وصونه.

٣٤ مقابلة مع المهندس أمجد المخلدي، مدير الترميم والصيانة بوزارة التراث والسياحة، عمان، أجريت في ١٥ أغسطس ٢٠٢٤.

وعلاوة على ذلك، تشير تجربة نزوى بوضوح إلى أهمية إشراك الموظفين المؤهلين أصحاب الخبرة في مجال إدارة التراث وصونه، في المبادرات التي تتمحور حول التراث الثقافي. كما التجربة الفوائد التي يتم تحقيقها من التعاون الوثيق بين الخبراء والسكان الذين يتطلعون إلى تحسين ملكياتهم العقارية.

وخلاصة القول، تقدم مدينة نزوى تجربة جديرة بالاهتمام فيما يتعلق بالاستثمار في مواد البناء التقليدية، مثل: الصاروج، وقد أفسحت هذه التجربة المجال لإمكانية استخدام مثل هذه المواد في الإنشاءات العادية، وليس فقط في جهود الحفاظ على التراث وصونه، مما يساهم في توفير مواد بناء مستدامة بالإضافة إلى فرص العمل و الاستثمار.

مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. Al Riyami, Hafidh, Hamed Almuhrzi, & Noel Scott. (2021). Heritage hotel experiences in Nizwa, Oman. International Journal of Tourism Research, 24 (1), pp. 169-180. https://doi.org/10.1002/jtr.2492

2. Naima, Benkari. (2021). Community-led initiatives for the rehabilitation and management of vernacular settlements in Oman: a phenomenon in the making. Built Heritage, 5 (1), pp. 1-20. https://doi.org/10.1186/s43238-021-00039-5

3. Sachedina, Amal. (2021). Cultivating the Past, Living the Modern: The Politics of Time in the Sultanate of Oman. Cornell University Press. https://doi.org/10.7591/cornell/9781501758614.001.0001

٣

كيف يمكن للمدن إدارة تراثها الحضري؟

أهامي، اليمن

المصدر: حمزة أبو بكر | مسابقة التصوير الفوتوغرافي «عش المدينة» التابعة للمعهد العربي لإنماء المدن

مما لا شك فيه أن مدن القاهرة، وفاس، وتونس، وجبيل، والسلط، والموصل، والمحرق، وجدة، ونزوى، تختلف من ناحية الحجم، والبيئة العمرانية، والقيم التراثية، والموارد الاجتماعية والاقتصادية، والنسيج الحضري القائم في المناطق الحضرية. ومع ذلك، هنالك أوجه شبه مشتركة في هذه المدن كالثقافة، واللغة، والتاريخ، والأُطر الجيوسياسية. والأهم من ذلك أن هذه المدن تواجه نفس التحديات التي تقف عائقًا أمام إدارة التراث الحضري.

ويرتبط القاسم المشترك في سرديات هذه المدن ارتباطًا وثيقًا بالدور الذي تؤديه بلدياتها في إدارة التراث، ويتمثل هذا القاسم المشترك في مهمة تحديد إطار فعال لإدارة التغيير بمختلف مستوياته وأحجامه. وقد انعكس هذا الأمر في الدراسة التي أُجريت في عام ٢٠٢١م، من قِبل المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي والمجلس الدولي للآثار والمواقع حول مواقع التراث العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أجراها المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي (ARC-WH) والمجلس الدولي للآثار والمواقع (الآيكوموس-ICOMOS). وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن الحاجة الملحة إلى الرؤية، والهياكل الإدارية، والموارد البشرية، والآليات الإدارية كمتطلبات أساسية لإدارة تراث المنطقة وتحقيق إمكاناته القصوى. وعلى حد تعبير الدراسة:

"لوحظ من خلال الدراسة أن الإمكانات التي يتمتع بها التراث الثقافي في البلدان العربية تقدم مشهدًا أكثر شمولًا للموروثات الثقافات الماضية والحية في المنطقة العربية، وبالتالي، تساهم إلى حد بعيد في قائمة التراث العالمي الأكثر تمثيلاً، كما تتمتع بقدرة كبيرة على عكس تنوع المظاهر الثقافية الملموسة. ومع ذلك، ربما لا تستطيع البلدان العربية تحقيق تطلعاتها ما لم تعمل على وضع رؤية شاملة لتراثها الثقافي، مدعومة بالهياكل الإدارية الملائمة، والموارد البشرية المؤهلة، والآليات التشريعية المناسبة (صوفان، ٢٠٢١، صفحة ٤٥).

ووفقًا لدراسات الحالة العشر التي تم استعراضها في الفصل الأول من هذا التقرير، تُعدّ التصورات التالية بمثابة نقطة انطلاق للمدن العربية التي تسعى إلى تعزيز دور التراث داخلها وتهدف إلى تحقيق التوازن الأمثل بين الاستمرارية والتغيير. وهي لا تدعي أن هذه التصورات شاملة، ولكنها تهدف إلى تلبية تطلعاتها الحالية لتكون، وفقًا لما أوجزه البنك الدولي: مرنة، وخضراء، وشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه التصورات الإجراءات الستة التي تؤثر على معظم عمليات الحفاظ على التراث الحضري، وهي: ١) التوسع الحضري، ٢) التنمية الحضرية؛ ٣) تغير المناخ، ٤) الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة للمدن؛ ٥) السياحة، ٦) التصورات المتغيرة لقيم التراث الحضري التي يجب حمايتها (باندارين وفان أويرز، ٢٠١٢، صفحة ١١٣).

وإلى جانب ذلك، تتناول هذه التصورات أبرز القضايا التي تواجه مدن التراث العربية في الوقت الحالي على النحو الوارد في دراسات الحالة، وهي: أ) الشُح في الموارد المالية والبشرية لإدارة التراث، ب) التأثيرات المزدوجة للسياحة كمورد اقتصادي حيوي وقوة اجتماعية ربما تكون مدمرة ج) الحِرف اليدوية كشكل من أشكال التراث الحي الذي قد يتدهور كنتيجة لعدم القدرة على دمجه في الثقافة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمدينة المعاصرة، د) عدم وجود أُطر المشاركة مناسبة قائمة على الحق في التراث، هـ) عدم وجود أُطر إدارية تنظيمية وقانونية ملائمة. وفيما يتعلق بالتصور الأخير، تبذل المدن التاريخية ما في وسعها من أجل التوصل إلى تعريف شامل للتراث يعمل على دمج التراث الثقافي المادي وغير المادي في التراث الطبيعي، وفي ذات الوقت تطوير آليات كافية لحماية التراث من التنمية الحضرية المفرطة، أو لتوفير الخدمات الضرورية والبنية التحتية. هذا بالإضافة إلى الكثير من المدن التي تعمل على الحد من الكوارث الطبيعية والبشرية، سواء كانت آثار تغير المناخ أو الصراعات أو الحروب.

ومن الجانب الإيجابي، تتناول هذه التصورات أيضًا الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها التراث كمورد مجتمعي وكركيزة أساسية للمرونة الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم تصنيف هذه التصورات إلى ثلاثة مستويات من إدارة المدينة على النحو التالي:

- الرؤية والسياسات المؤسسية.
- الاستراتيجيات والخطط.
- الآليات الإدارية والتنفيذية.

١. الرؤية والسياسات المؤسسية

يجب على المدن أن تتأكد على المستوى المؤسسي من توافق رؤيتها وسياساتها. وهذا الأمر يتطلب فهماً واضحاً ومفصلاً للدور الذي يجب أن يؤديه التراث في المدينة. هل يتعين حماية هذا التراث لأجل قيمته الجوهرية (عدم الاستخدام)؟ وهل يتعين على المدن أن تستفيد من قيمته الاقتصادية؟ وإلى أي مدى يجب التضحية باحتياجات المدينة المعاصرة (الطرق، والمشاريع الجديدة، والإسكان) من أجل حماية تراثها؟ هذه أسئلة ليست سهلة الإجابة. بعد الاتفاق على رؤية ما، يتطلب الأمر تجسيد هذه الرؤية في شكل سياسات تستند إلى إطار قانوني واضح، وحتى في هذه الحالة، ستتطلب الرؤية والسياسات مراجعة دورية.

التصور ا: أي تراث؟

التراث هو بناء متأصل بعمق في الهُوية المجتمعية والوطنية. كيف يمكننا التوفيق بين هذا التعريف وبين مستويات مختلفة من المفاهيم من العالمية إلى المجتمعية؟ أم أنها من المجتمعية إلى العالمية؟ وفي الأخير، ما مدى القِدم (أو الحداثة) التي ينبغي أن يكون عليها التراث ليُعَد تراثاً؟

فعلى المستوى الوطني، من المهم أن تتساءل البلدان عن الجوانب التي يمكن تصنيفها أو يجب تصنيفها كتراث في ثقافتها. ففي المدن على سبيل المثال، يمكن أن يعكس قرار تم اتخاذه للاحتفاء بنوع محدد من التراث جوانب عدم المساواة المتفشية، مثل: التمثيل السياسي والتمييز الاجتماعي وعدم المساواة الاقتصادية. ويمكن لهذا الأمر أن يكون أيضًا فرصة لمعالجة جوانب عدم المساواة وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى أنواع محددة من التراث وجعلها أكثر تمثيلًا للتنوع الاجتماعي. فعلى المستوى المؤسسي، يبدأ هذا الأمر بوضع رؤية لبناء الأمة (والمدينة)، على أن تكون هذه الرؤية بمثابة حجر الأساس لمجتمع أكثر شمولاً ومساواة (الآيكوموس، ٢٠١٣). وينعكس اختيار السرد التاريخي فيما يتم

الصندوق ا: مقارنة قوانين التراث الأردنية بالتونسية

يوجد قانونان في الأردن، الأول يختص بالآثار والآخر بالتراث.

يُعرّف القانون الأردني رقم ٢١ لعام ١٩٨٨م الآثار بأنها: (أ) كل ما هو منقول أو غير منقول صنعه، أو كتبه، أو نقشه، أو بناه، أو اكتشفه، أو حوّره إنسان قبل سنة ١٧٥٠م بما في ذلك الكهوف، والمنحوتات والتماثيل، والعملات النقدية، والفخار، والمخطوطات، وغيرها من المنتجات المصنعة التي تشير إلى بداية وتطور العلوم، والفنون، والحِرف اليدوية، والأديان، وتقاليد الحضارات السابقة، أو أي جزء أضيف إلى ذلك الشيء أو أعيد بناؤه بعد التاريخ المحدد أعلاه، (ب) كل ما هو منقول أو غير منقول كما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من هذا التعريف يعود تاريخه إلى ما بعد سنة ١٧٥٠م ويطلب الوزير اعتباره من الآثار بقرار ينشر في الجريدة الرسمية، (ج) البقايا البشرية والحيوانية، والنباتية التي يعود تاريخها إلى ما قبل سنة ٦٠٠م".

أما القانون الأردني رقم ٥ لعام ٢٠٠٥م فهو يختص بحماية التراث المعماري والحضري. ويعرّف هذا القانون الموقع التراثي بأنه: "المبنى أو الموقع الذي يتمتع بقيمة تراثية من خلال أسلوب بنائه، أو علاقته بشخصيات تاريخية، أو أحداث وطنية، أو دينية مهمة والذي يعود تاريخ تشييده بعد عام ١٧٥٠م". ويُفرّق القانون بين المباني التراثية بأنها: "الهياكل أو الوحدات ذات الخصائص المعمارية، أو التاريخية، أو الثقافية المتعلقة بأحداث محددة" – ويُفرّق بين المواقع التراثية، بأنها: "الأنسجة الحضرية، والمساحات العامة، والمناطق السكنية، والمواقع التي تمثل المبادئ الراسخة التي تقوم عليها ثقافة السكان".

ومن ناحية أخرى، لا يستند القانون التونسي على الثنائية بين التراث والآثار، بل يعتمد على تعريف أكثر شمولًا للتراث.

بحسب القانون التونسي رقم ٣٥ لعام ١٩٩٤م، يُعرّف "التراث الأثري، أو التاريخي، أو التقليدي" بأنه: "كل الآثار التي خلفتها الحضارات أو الأجيال السابقة، والتي تم اكتشافها أو البحث عنها في الأرض أو البحر، سواء كانت منقولة، أو غير منقولة، أو وثائق، أو مخطوطات، تتعلق بالفنون، أو العلوم، أو المعتقدات، أو التقاليد، أو الحياة اليومية، أو الأحداث العامة التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ أو العصور التاريخية، والتي يمكن إثبات أنها ذات قيمة وطنية أو عالمية".

وعلاوة على ذلك، يشتمل هذا القانون أيضًا على التسميات التالية: (أ) المعالم الأثرية التاريخية: "وهي الملكيات العقارية، سواء كانت مبنية أو غير مبنية، خاصة أو عامة"، (ب) المواقع الثقافية، "وهي المواقع التي شهدت أفعال بشرية أو أفعال مشتركة بين البشر والطبيعة، بما في ذلك المواقع الأثرية"؛ (ج) المجموعات التاريخية والتقليدية، "هي الملكيات غير المنقولة، سواء كانت مبنية أو غير مبنية، منفصلة أو متصلة كالمدن، والقرى، والأحياء، التي تتمتع بقيمة وطنية أو عالمية نتيجة لطابعها المعماري، أو تفردها، أو تجانسها، أو تكاملها مع البيئة". وتُعدّ هذه التسميات الثلاث جديرة بالحفاظ نظرًا لقيمتها الوطنية أو العالمية من وجهة نظر تاريخية، أو جمالية، أو فنية، أو تقليدية.

ومن الأفضل أن يتم اعتماد نظام شامل ومتكامل لإدارة التراث، على أن يشتمل هذا النظام على جميع أنواع التراث تحت مظلة واحدة، مع وضع تسميات فرعية تحدد التدابير الوقائية المصممة خصيصًا لأنواع مختلفة من التراث. ومن الأهمية بمكان ربط هذه القوانين والتدابير بالإطار الإداري للبلديات.

المملكة الأردنية الهاشمية، القانون رقم ٢١(الصادر عام ١٩٨٨م)، والقانون رقم ٥ (الصادر عام ٢٠٠٥م)

جمهورية تونس. القانون رقم ٣٥ (الصادر عام ١٩٩٤م)



سيدي بوسعيد، تونس
المصدر: أيوب الشابي | أونسبلاش

اختياره لتصنيفه كتراث. ويرتبط هذا السرد بصورة مباشرة بكيفية رؤية هذه الأمة أو المدينة لنفسها مستقبلًا(الرؤية) وكيفية التخطيط لتحقيق هذه الرؤية (السياسات). فإذا كانت المدينة ترى نفسها شاملة ومتنوعة، ينعكس هذا الأمر في الرؤى التي تصور التراث كمورد مجتمعي متعدد، وفي السياسات التي تمكّن المجتمعات من أن تصبح راعية لتراثها الخاص، وفي القوانين التي تقر بتعقيدات التراث وتنوعه، مما يتيح فرصة إدارته بطريقة شاملة [الصندوق ١].

أما على المستوى العالمي، فقد كانت الأُطر القانونية كاتفاقية التراث العالمي (اتفاقية التراث العالمي؛ اليونسكو، ١٩٧٢) فعّالة في تحديد قيمة تسجيل المواقع كتراث عالمي. ووفقًا لمجموعة من المبادئ العالمية لإثبات أن الموقع يتمتع بقيمة للعالم، يتطلب إدراج الموقع في قائمة التراث العالمي التزامًا من الدولة العضو بإدارة الموقع وفقًا لهذه القيمة العالمية. ومن شأن هذه الضمانات أنها تحافظ على المواقع، ولكنها قد تجلب معها مجموعة من المصاعب الخاصة بها. وقد تم النظر إلى معايير الإدراج (كالأصالة والسلامة على وجه التحديد) باعتبارها أوروبية المنحى، مما يترك مجالًا ضيقًا للوسائل البديلة التي قد تتفهم بها الثقافات في جميع أنحاء العالم فكرة التراث والحفاظ عليه. وقد تمت صياغة وثيقة نارا لعام ١٩٩٤م والتي تتعلق بالأصالة لمعالجة هذه المشكلة والدعوة إلى فهم أكثر حساسية من الناحية الثقافية لإدارة التراث والحفاظ عليه (اليونسكو، وإيكروم، والآيكوموس، ١٩٩٤). وقد لوحظ أيضًا أن اتفاقية التراث العالمي أقل فعالية عندما يتعلق الأمر بتحديد تراث القرن العشرين. وبالتالي، ظهرت أُطر جديدة كالإطار الموضوعي التاريخي للقرن العشرين لتقييم المواقع التراثية، التابع لمعهد (غيتي) للحفاظ على التراث (مارسدن وسبيريت، ٢٠٢١) [الصندوق ٢].

وعلى كلا المستويين، تُعدّ الأنظمة والقوانين الوطنية والوثائق الدولية مؤشرات على الرؤى وأساليب التفكير. فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحدد القوانين الآثار والتراث كمصطلحين، أو تدمجهما في رؤية واحدة. وتعتبر القوانين المصرية، والأردنية، واللبنانية أمثلة على المنهج الأول، في حين تُعدّ القوانين التونسية والمغربية أمثلة على المنهج الثاني. ولكل من المنهجين تداعياته وتبعاته، لكن يقود المنهج الثاني إلى رؤية أكثر شمولاً وتكاملاً للتراث [الصندوق ١]؛ [دراسات الحالة ١-٦: القاهرة، وتونس، وفاس، وجبيل، والسلط].

تطرح نماذج التراث الحضري الحديثة والأكثر حداثة مجموعة من الأسئلة حول ما يُفهم من التراث وكيفية التعامل معه، وعلى وجه التحديد عندما يرتبط بالماضي الذي تفضل المدن نسيانه أو الذي يُنظر إليه على أنه تراث عادي أو مرتبط بالمنفعة. وبالتالي، فإن هذا النوع من التراث أكثر مرونة، وسهل الدمج في اقتصادات الحياة اليومية، وفي أغلب الأحيان يروي قصة ذات صلة وثيقة بالحالة المعاصرة. فعلى سبيل المثال، لا يزال فندق (هوليداي إن) الشهير في بيروت قائمًا في وسط بيروت رغم الدمار والتشوهات التي طالته، ولا يزال رمزاً لحربها الأهلية الوحشية التي استمرت ١٥ عامًا (١٩٧٥-١٩٩٠) [الصندوق ٢].

التصور ٢: أي تراث ولأي مستقبل حضري؟

كيف يمكننا الحفاظ على التراث الذي ورثناه من أجدادنا وأسلافنا وفي نفس الوقت نصنع تراثنا الخاص ونورثه للأجيال القادمة؟ وكيف يمكن للمحافظة على التراث أن تستوعب التطور والتغيير، بل وتساهم حتى في التنمية الحضرية المستدامة؟

لم يكن من السهل دمج التراث في رؤى مستقبلنا الحضري. ومع انتشار التوسع الحضري والنمو السريع للمدن، لم تعد الأحياء السكنية التاريخية تُشكّل البيئة الحضرية الأساسية التي يعيش فيها سكان المدن. وبعيدًا عن جوانب التراث الرمزية التي تناولها التقرير سابقاً، من شأن الاعتراف بحي سكني أو نسيج حضري كتراث أن يثير التساؤلات عن مكان هذا الحي ضمن التنمية الحضرية الكبرى للمدينة. ماذا يعني الاعتراف بالتراث للمدينة من حيث الفرص المتاحة للسياحة والتنمية الاقتصادية؟ وكيف يؤثر على الأسواق في الأحياء السكنية، ونظام النقل، وتطوير البنية التحتية، وغيرها من الخدمات؟ وعلى النقيض من ذلك، ما هو نوع التأثير الذي قد يتركه الاعتراف بالحي نفسه، وأنشطته الاقتصادية، وحياته الاجتماعية، وخدماته وبنيته التحتية؟ ويمكن أيضًا إثارة التساؤلات المتعلقة بحوكمة هذه الأحياء وتطويرها، ضمن الإطار الشامل لحوكمة التنمية الحضرية للمدينة.

وهنا يصبح دور البلدية في الحفاظ على التراث حيويًا. وعلى الرغم من الأهمية البالغة للرؤى، والقوانين، والأنظمة الوطنية في الحفاظ على التراث، يقع على عاتق الحكومات المحلية للمدن مسؤولية تكييف هذه الرؤى والأنظمة الوطنية مع احتياجات المدن. وتتمتع البلديات بمكانة استراتيجية تُمكّنها من تولي زمام المبادرة في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يمكن أن يحدث الأمر بدون إطار تشاركي جيد الصياغة يشمل المواطنين كشركاء متساوين في هذه العملية. ففي السلط بالأردن، على سبيل المثال [دراسة الحالة ٦: السلط]، تولت البلدية زمام المبادرة في إعادة تصور مدينتها باعتبارها تراثًا، وقد كانت البلدية حريصة على إشراك الشركاء المحليين في هذه العملية.

وقد طرحت الأجندة الجديدة لموئل الأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠١٦م إرشادات تتعلق بكيفية دمج التراث الحضري في التنمية الحضرية المستدامة. وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان، يجدر تقييم الأجندة باعتبارها إطاراً للنوايا الحسنة التي لا توفر بالضرورة لرؤساء البلديات الأدوات أو الآليات الملزمة لوضعها موضع التنفيذ [الصندوق ٣].

التصور ٣: من يمتلك التراث؟

لا شك أن التراث الثقافي هو في الأساس فكرة ابتكرتها المجتمعات من خلال إسناد قيمة إلى أشياء وأماكن ملموسة أو إلى أفكار وممارسات غير ملموسة. من الذي يحق له أن يتولى ملكية هذه القيم والاستفادة منها؟ هل من الأفضل أن نفكر في الملكية من حيث الرعاية المشتركة؟

لقد طرحت التصورات الأولى والثانية قضية عملية شاملة لتحديد التراث على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهنا تبرز مسألة "الحق في التراث" وهي مرتبطة بشكل مباشر بمسألة المنفعة. إذا كان التراث موردًا، فمن الذي يحق له الاستفادة منه؟ يجب أن تكون الرؤى والسياسات قابلة للتطبيق اقتصاديًا. تميل المدن، في معركتها التي لا تنتهي من أجل الاستدامة الاقتصادية، إلى النظر إلى التراث كأداة لتوليد الإيرادات من خلال السياحة وصناعات التراث. هل يمكنها أيضًا تبني سياسات تجعلها أساسًا للتماسك الاجتماعي؟ والأفضل من ذلك، هل يمكن للموارد الاقتصادية التي تولدها صناعات السياحة والتراث أن تساهم في التماسك الاجتماعي من خلال استهداف المجتمعات المتجذرة كمستفيدين اقتصاديين أساسيين؟

الصندوق ٢: فندق (هوليداي إن) في بيروت ومصنع الأهرام للمشروبا ت في القاهرة

يُعدّ فندق (هوليداي إن) في وسط بيروت رمزًا لما خلفته الحرب الأهلية، التي شهدتها العاصمة اللبنانية والتي بدأت في عام ١٩٧٥م وانتهت في عام ١٩٩٠م، من دمار حيث يطلق عليه سكان بيروت (الحوادث)، حيث لا يزال هيكله المتضرر جراء الحرب يقف شامخاً فوق المدينة التي أعادت اختراع نفسها جزئياً من خلال نسيان ماضيها، ويُنظر إلى هذا النسيان الجماعي كرمز للطبيعة المرنة عمليًا للبنان وعجزه عن مواجهة انقساماته العميقة. ويمثل هذا الفندق نصبًا تذكاريًا لفصل مهم في تاريخ بيروت، حيث كانت "معركة الفنادق" لحظة حاسمة. ومع ذلك، قد يرى آخرون أن هذا المبنى هو أحد أصول المدينة التي يجب الاستفادة من "قيمته التراثية". ويتعلق الأمر كله بالتاريخ الذي نختار أن نرويه والقيم التي نختار أن نحافظ عليها في مدينتنا. فما قيمة الفندق بالنسبة لمدينة لا تسلك أبدا مسار العودة المستدامة نتيجة لعجزها عن مواجهة انقساماتها المتجذرة؟

أما مصنع الأهرام للمشروبات في القاهرة فقد تم بناؤه عام ١٨٩٨م من خلال مشروع مشترك بين بلجيكا ومصر. وكان مصنع المشروبات السابق (مصنع بيراميدز) عبارة عن مبنى ضخم يشبه القلعة الحجرية، كانت تجرى فيه عمليات ضخمة لإنتاج المشروبات. وقد هُجر هذا المبنى في بدايات العقد الأول من القرن الجاري، ولا يمكن تحديد مستقبله إلا إذا تمت الإجابة على الأسئلة المحيرة المتعلقة بماضي القاهرة وحاضرها. هل يجب الاحتفاء بصنع المشروبات الكحولية، وهي الممارسة التي تُعدّ من المحرّمات من قبل ٩٠٪ من السكان المصريين، باعتبارها فصلاً مهمًا في التاريخ المصري؟ أم يجب الحفاظ على الطابع المعماري للمبنى وإعادة استخدامه لأغراض أخرى، دون الإشارة بالضرورة إلى ماضيه؟ أم يجب هدمه ببساطة واستخدام أرضه الثمينة لأي غرض يلبي احتياجات المدينة الحالية؟

وما يجدر ذكره هنا هو استخدام الإطار الموضوعي التاريخي للقرن العشرين لتقييم المواقع التراثية، التابع لمعهد (غيتي) للحفاظ على التراث، للمواضيع في الرسم البياني بهدف تحديد، ومسح، وتقييم، وربط، وحماية، وتفسير، وتعزيز، وتسجيل التراث الحديث. ولن تغفر الأجيال القادمة الفشل في الحفاظ على أنواع معينة من التراث بسبب التحيزات غير المدروسة أو مجرد عدم وجود رؤية أو خيال.



الشكل ٨: الأماكن التراثية في القرن العشرين
مارسدن، سوزان، وبيتر سبيريت. (٢٠٢١). الإطار الموضوعي التاريخي للقرن العشرين: أداة لتقييم المواقع التراثية. معهد (غيتي) للحفاظ على التراث.

ميساء جلاد. (٢٠١٧). منطقة الفنادق في بيروت خلال الحرب الأهلية: الحفاظ على أول ساحة حضرية ذات مباني عالية دارت فيها معركة. رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة كولومبيا).
https://doi.org/10.7916/D84M9GS0

عمر فودة. (٢٠١٤). التاج والهرم: صناعة البيرة المصرية من ١٨٩٧ إلى ١٩٦٣. المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، ٤٦(١)، ١٣٩-١٥٨.
http://www.jstor.org/stable/43303111

وفي أغلب الحالات، وبسبب سياسات القوة الموجودة في المدن، تميل السياحة إلى منح امتيازات للزوار من ذوي الدخل المرتفع على حساب السكان والمستخدمين المحليين، الذين لا يحصلون على حصة كافية من عائداتها. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة العقارات بسبب إعادة توجيه استعمالات الأراضي نحو الوظائف المرتبطة بالسياحة وإدخال قاعدة عملاء جديدة أكثر ثراءً تتنافس على المنازل والشركات (كوكولا-غانت، ٢٠١٨). إذا لم يُسمح للسكان الأصليين بالاستفادة من السياحة لتحسين وضعها الاقتصادي، سيكونون من أوائل المغادرين لمنطقتهم. حتى الاستراتيجيات التي تبدو معتدلة كمنهج المدن الإبداعية، الذي يقوم على الموهبة، والتقنية، والتسامح (فلوريدا، ٢٠٠٢)، أدت إلى النزوح. وفي بعض الحالات، ينتهي الأمر بالطبقات المبدعة نفسها إلى استبدالها بمستخدمين ومستهلكين أكثر ثراءً (زوكين، ٢٠١٠) [الصندوق ٤].

وليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي تؤدي بها الامتيازات والقوة دورًا عندما يتعلق الأمر بالتراث. إن التراث هو بناء يمكن التنافس عليه من خلال ادعاءات متضاربة مدعومة بالإيديولوجية وسياسة الهوية والاختلاف الثقافي. ويعد تراث فلسطين، وخاصة القدس مثال على ذلك، ولكن في حالات أخرى، يمكن العثور على أمثلة أقل وضوحًا في الصراع بين احتياجات المستخدمين الروحيين والزوار الثقافيين في المواقع الدينية، أو بين احتياجات السكان الأثرياء الجدد واحتياجات المجتمعات الأصلية الفقيرة في الأحياء التاريخية. ويكمن الحل هنا في الحوكمة من خلال المشاركة. ويجب حماية الأدوات الفعالة للشفافية، والمناقشة العامة، والتصويت من خلال التشريعات والإجراءات الملزمة (فيير، ٢٠٠٨، موئل الأمم المتحدة٢٠٢٠؛ اليونسكو، ٢٠١٦). ومن ناحية أخرى، تعد هذه العملية أبطأ وأكثر تعقيدًا من المنهج الإداري من أعلى إلى أسفل.

الصندوق ٣: كيف ترى الأجندة الحضرية الجديدة التراث؟

تشدد الأجندة الحضرية الجديدة على أهمية الروابط بين التوسع الحضري المستدام وخلق فرص العمل، وسُبل كسب العيش وتحسين جودة الحياة، وتؤكد هذه الأجندة على أهمية دمج كل هذه القطاعات في كل سياسة واستراتيجية للتنمية الحضرية أو التجديد (موئل الأمم المتحدة. ٢٠٢٠. دليل الأجندة الحضرية الجديدة. صفحة ١٠).

مقتطفات من الأجندة الحضرية الجديدة لموئل الأمم المتحدة (٢٠١٦).

٤٥. ملتزمون بتنمية اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة، بناءً على الإمكانات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية، إلى جانب البنية التحتية الموفرة للموارد والمرنة، وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة والشاملة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتعزيز بيئة ممكّنة للشركات والابتكار، بالإضافة إلى توفير سُبل العيش.

٦٠. ملتزمون بدعم الاقتصادات الحضرية للانتقال تدريجياً إلى إنتاجية أعلى من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ومن خلال تعزيز التنوع، وتحسين التقنية، والبحث والابتكار، بما في ذلك خلق فرص عمل جيدة ومناسبة ومنتجة، من خلال تعزيز الصناعات الإبداعية والثقافية، والسياحة المستدامة، والفنون المسرحية وأنشطة الحفاظ على التراث، وغيرها.

٩٧. نعمل على تعزيز التوسع والتجديد الحضري المقرر، مع إعطاء الأولوية للتجديد والتحديث للمناطق الحضرية، حسب الحاجة، بما في ذلك تطوير الأحياء الفقيرة والتجمعات السكنية العشوائية، وتوفير المباني والساحات العامة عالية الجودة، وتعزيز المناهج المتكاملة والتشاركية التي تشمل جميع الجهات المعنية والسكان، وتجنب العزل المكاني، والاجتماعي، والاقتصادي، مع الحفاظ على التراث الثقافي ومنع الزحف العمراني والسيطرة عليه.

١٢٤. نعمل على إدراج الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية في اعتماد آليات التخطيط، بما في ذلك المخططات الشاملة، وإرشادات تقسيمات المناطق، وقوانين البناء، وسياسات إدارة السواحل، وسياسات التنمية الاستراتيجية التي تحمي مجموعة متنوعة من التراث الثقافي والمناظر الطبيعية الملموسة وغير الملموسة، وحمايتها من التأثيرات التخريبية المحتملة للتنمية الحضرية.

١٢٥. نعمل على دعم الاستفادة من التراث الثقافي من أجل التنمية الحضرية المستدامة والاعتراف بدوره في تحفيز المشاركة والمسؤولية. وسنعمل على تعزيز الاستخدام المبتكر والمستدام للمعالم والمواقع المعمارية بهدف خلق القيمة، من خلال الترميم والتكيف. وسنعمل على إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تعزيز ونشر المعرفة بالتراث الثقافي الملموس وغير الملموس وحماية التعبيرات واللغات التقليدية، بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات الجديدة.

موئل الأمم المتحدة. (٢٠١٦ أ). الموئل الثالث. الأجندة الحضرية الجديدة.
https://habitat3.org/the-new-urban-agenda/
موئل الأمم المتحدة (٢٠٢٠). دليل الأجندة الحضرية الجديدة المصور.
https://unhabitat.org/the-new-urban-agenda-illustrated§

٠٢ الاستراتيجيات والخطط

يجب على المدن أن تسأل نفسها كيف يمكن ترجمة هذا الفهم لدور التراث في ديناميكيات المدينة إلى استراتيجيات منظمة في خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. كما يتعين عليها أن تضمن وجود أطر تنظيمية كافية للإشراف على تحقيق هذه الخطط. بعض هذه الاحتياجات هي متطلبات مستمرة لا ترتبط بلحظات تاريخية محددة، ولكنها جزء من الآليات المنتظمة لتقديم الخدمات والتنظيم الحضري. على سبيل المثال، ستلعب صناعات التراث دائمًا دورًا في اقتصاد المدن. سيظل التراث دائمًا جزءًا من كيفية رؤية المدينة لنفسها، وبالتالي، فهو جانب أساسي من الثقافة الحضرية التي يجب حمايتها. الاحتياجات الأخرى متجاوبة ومحددة زمنيًا. في أعقاب الصراعات والكوارث الطبيعية، وكذلك أثناء الأزمات المستمرة مثل نقص المساكن أو الاضطرابات السياسية، يكون التراث جزءًا من المشكلة وجزءًا من الحل في نفس الوقت.

الصندوق ٤: صراع المواطنين من أجل استعادة مدنهم من السياح

"هل تحب مدينة البندقية حقًا؟ إذاً لا تأتِ إليها". ناشدت رسالة مفتوحة نشرتها حملة "من أجل عيش في البندقية" في عام ٢٠٢٢م السائحين عدم القدوم إلى مدينة حيث "الأماكن التي ستنام فيها وتأكل وتتسوق خلفها قصص حزينة عن عائلات تم نفيها باسم "السياحة" من المكان الذي ولدوا ونشأوا فيه".

وبعد أن حققت اليونان رقمًا قياسيًا بلغ ٣٣,٤ مليون سائح في عام ٢٠٢٣م، انتشرت كتابات الجرافيتي والاحتجاجات المناهضة للسياحة في أثينا بشعارات مثل "أيها السياح! عودوا إلى بلدانكم". كان نقص المساكن وارتفاع الإيجارات بسبب ارتفاع الطلب عليها للأغراض السياحية قصيرة الأجل مثيرًا للجدل بشكل خاص، بالإضافة إلى قلة الفوائد الاقتصادية للسكان المحليين. ووفقًا لرئيس بلدية أثينا، لم تعد السياحة في اليونان "قابلة للاستمرار" بسبب تدني إيرادات السياحة، وبالتالي انخفاض إيرادات المدينة.

وفي مدينة بالي، بالإضافة إلى التأثير الاجتماعي والاقتصادي بسبب التحسينات الحضرية، تستهلك الفنادق نصف موارد المياه في بالي، مما يهدد بشكل خطير جودة حياة المواطنين العاديين.

ولكن الوضع ليس بهذا السوء، ففي تصور حول السياحة، أقر المنتدى الاقتصادي العالمي بـ "ضرورة تضمين الاستدامة والمرونة في تصميم وإدارة القطاع" مع القول إنه يجب أن يكون متوازنًا مع الواقع الاقتصادي المتمثل في أن ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يأتي من السياحة. استعرض المنتدى ست طرق للحد من السياحة: ١) الضرائب والرسوم، مثل: رسوم الدخول التي تفرضها البندقية على السياح؛ ٢) حظر السفن السياحية في مراكز المدن، وهو الأمر الذي طالب به سكان المدن البحرية كالبندقية، وأمستردام، وبرشلونة لسنوات؛ ٣) المكافآت على السلوك الجيد، مثل: التقاط القمامة من قبل السياح، كما هو موضح في كوبنهاجن؛ ٤) أنظمة الحجز للحد من السياحة، مثل تلك التي حددتها مرسيليا لمنتزه كالانكيس الوطني؛ ٥) الحملات التسويقية لتشجيع السياح على زيارة الوجهات الأقل زيارة؛ ٦) حجب المشاهد الشعبية، كما حدث حول جبل فيجي في اليابان.

حملة من أجل العيش في البندقية (٢٠٢٢)
https://campaignforalivingvenice.org/2022/04/23/letter-from-an-ex-venetian-love-venice-then-dont-come-to-venice/ (ليسينيغ يد سوف لا ن.م لهتعابط ديعأ).

فوتيني دولجكيري. (٨ أغسطس ٢٠٢٤). "أثينا تكتسح العالم: كيف تضع العاصمة اليونانية حلولاً لتدفق السياح". يورونيوز.
https://www.euronews.com/2024/07/08/overrun-athens-how-the-greek-capital-is-finding-solutions-to-the-tourist-influx

إيفا يامامويو وآخرون (يونيو ٢٠٢١). تأثير النمو السياحي السريع على ندرة المياه في بالي، إندونيسيا. مجلة علم المياه العذبة، ٣(١)، ١-١٦.

المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٥ يوليو ٢٠٢٤). "من المناظر المحظورة إلى الطعام المجاني: كيف تتصدى وجهات العطلات في اليابان والدنمارك وغيرهما للسياحة المفرطة". الصناعات في العمق.
https://www.weforum.org/stories/2024/07/destinations-overtourism-japan-amsterdam/



رسم جرافيتي على جدار مبنى في أثينا-إكزارخيا، اليونان
المصدر: جوليا تولكي | فليكر

التصور ٤ الرابع: تراث مخصص أم شامل؟

تتطلب حماية التراث تدابير خاصة تميزه عن المدينة. وقد يؤدي هذا إلى تصور التراث باعتباره عقبة قوية تقف في طريق التقدم والنمو. ومع ذلك، إذا تمت إدارته بشكل جيد، يمكن أن يصبح التراث جزءًا لا يتجزأ من سعي المدينة إلى التميز.

الصندوق ٥: الالتزام الحضري لمدينة برشلونة ٢٠٣٠

تهدف مبادرة الالتزام الحضري ٢٠٣٠ لمنطقة برشلونة الحضرية إلى إنشاء شكل تعاوني للحوكمة الحضرية يتغلب على الصعوبات الناشئة عن الحدود الإدارية. وفي إطار هذه الرؤية، تعمل شبكة من المدن معًا من خلال مجموعة من أدوات الحوكمة المصممة خصيصًا والتي تتجاوز الحدود الإدارية وهياكل الحوكمة التقليدية. وتجمع شبكتها المتعددة المراكز المكونة من ٣٦ بلدية وخمسة ملايين نسمة معًا داخل "حلزون خماسي" يضم وكالات حكومية وأوساط أكاديمية والقطاع الخاص والمواطنين ووسائل الإعلام لمعالجة تحديات الإدارة المكانية. وهم يساهمون معًا في تحقيق ثماني مهام: ١) الاقتصاد المبتكر والشامل؛ ٢) مستويات الدخل الكافية؛ ٣) التماسك الإقليمي؛ ٤) السكن اللائق؛ ٥) الحيوية الثقافية؛ ٦) الغذاء الصحي؛ ٧) التنقل المستدام والآمن؛ و٨) الطوارئ البيئية والمناخية. وفي هذا الإطار الشامل، يحتفظ تراث برشلونة بتخصيص خاص، لكن المفهوم توسع ليؤكد على "طبيعته المعيشية العادية". يُنظر إلى التراث باعتباره أصلًا حضريًا يجب إعادة تأهيله، وليس هدمه لإفساح المجال للتطويرات الحضرية الحديثة. ويتماشى هذا المنهج مع الحد من تغير المناخ، بهدف تقليل البصمة الكربونية للمدن قدر الإمكان، في هذه الحالة من خلال تقليل المباني الجديدة. على حد تعبير كارل إليفانتي، "المبنى الأكثر خضرة هو المبنى الذي تم بناؤه بالفعل" (إليفانتي، ٢٠١٢).

وقد أحكمت برشلونة سيطرتها على عمليات الهدم، حيث قررت أنه "لا يمكن هدم أي مبنى ما لم يتم الحصول على تصريح وتقديم تقرير ذاكرة تاريخية، بحيث يمكن إجراء تقييم بشأن ما إذا كان له أي نوع من القيمة التراثية. إذا اعتُبر المبنى مهمًا، فيمكن لمجلس المدينة إدراجه في القائمة ورفض طلب التصريح" (موقع منطقة برشلونة الحضرية على الانترنت).

وتتبع منطقة برشلونة الحضرية أيضًا إطارًا تنظيميًا لاستخدامات الأراضي من حيث أنها "تهدف إلى حماية وصيانة وتحسين القيم الأساسية التي تدعم المشهد الحضري، فضلاً عن صورة مدينة برشلونة". ويشمل ذلك تحديد نحو ٢٠٠ "منظر طبيعي صغير" يتم تعريفها على أنها "زوايا وشقوق حضرية تضيف طابعًا خاصًا إلى المدينة وتحافظ على ذاكرتها الجماعية". (موقع منطقة برشلونة الحضرية على الانترنت)

وفي سياق الالتزام الحضري، تجدر الإشارة إلى أن تراث الطعام كان نقطة محورية مختارة، مما يشير مرة أخرى إلى التحول نحو طمس الخطوط الفاصلة بين التراث الملموس وغير الملموس والتراث الطبيعي.

منطقة العاصمة الإستراتيجية لبرشلونة. (٢٠٢٢). الالتزام الحضري ٢٠٣٠: استراتيجية لمدينة يبلغ عدد سكانها ٥ ملايين نسمة؛
https://pemb.cat/public/docs/133_1p_metropolitan_commitment_2030.pdf

مجلس مدينة برشلونة. التراث https://ajuntament.barcelona.cat/ciutatpatrimoni/en

كارل إليفانتي (٢٠١٢). المبنى الأكثر خضرة هو... المبنى الذي تم بناؤه بالفعل. مجلة المنتدى، ٢٧(١)، ٦٢-٧٢.
https://doi.org/10.1353/fmj.2012.a494514



٢٠٣٠ Metropolitan Commitment
٢٠٣٠ Source: Compromís Metropolità

تطور الحفاظ على التراث الثقافي كمجال حديث استجابة للتهديدات التي يفرضها التحول السريع للمدن بعد الثورة الصناعية. أصبح تخصيص التراث الأساسي للحماية، بدعم من الأنظمة التي أنشأت أحكام تخطيط خاصة للتراث. تميز أنظمة تصنيف التراث ومناطق حماية التراث ومناطق الحفاظ الحضرية عن المدينة، وفي نفس اللحظة التاريخية في القرن التاسع عشر عندما ميزت ثنائية "الحضرية" مقابل "الريفية" النامية المدن عن محيطها (لي وتانغ، ٢٠٢٣). يتم الآن تحدي كلا المنهجين [دراسات الحالة ٣ و٤: فاس وتونس].

عمل "التزام برشلونة الحضري "٢٠٣٠ على حشد العديد من الشركاء لإدارة منطقة حضرية تضم ٣٦ بلدية. وقد تم توسيع مفهوم التراث لخدمة هذه الخطة الطموحة [الصندوق ٥]. يتماشى هذا مع المفهوم المتطور لخطط إدارة الحفاظ على المواقع التاريخية. تدير خطط إدارة الحفاظ على المواقع التاريخية التغيير في المدن التاريخية من خلال: ١) تحديد قيم التراث والسمات التي تجسد هذه القيم (أهمية التراث)؛ ٢) تحديد العوامل التي تؤثر سلباً في الوقت الحالي أو يحتمل أن تؤثر سلباً على هذه القيم أو تعززها بشكل إيجابي (تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات)؛ ٣) تقييم الوضع كما هو عليه؛ ٤) وضع استراتيجية وآلية إدارية تضمن حماية

الصندوق ٦: الحِرف اليدوية والمدينة

لتكون الحرف التقليدية ذات صلة بأسلوب حياتنا المعاصر، وبالتالي تصبح قابلة للاستمرار اقتصادياً، فلابد من تحدي النظرة السائدة للسياح باعتبارهم الهدف الأساسي لبيع منتجات الحرف. ويعني المصطلح الياباني "مينجي" "فن الشعب من أجل الشعب"، في إشارة إلى المنتجات ذات الأسعار المعقولة والمناسبة والوظيفية التي تمثل سياقهم والتي يصنعها الحرفيون. وهذا هو نوع الحرف التي يمكن أن تبقى وتزدهر في مدن اليوم، ليستهلكها السكان المحليون والسياح على حد سواء. وقد نجحت بلدان مثل المغرب والهند في نسج تقاليدها الحرفية في عاداتها وتقاليدها اليومية، وبسبب هذا، تطورت الحرف لتعكس احتياجاتها المعاصرة.

ويستخدم مركز رواق للحفاظ على العمارة، وهو رائد في المنهج المتكامل لإدارة التراث، الحفاظ في المقام الأول كوسيلة لخلق فرص العمل في فلسطين، وتدريب السكان المحليين على الحرف اليدوية. والواقع أن كل مشاريع الحفاظ وإعادة التأهيل الناجحة تقريباً في المدن العربية أثبتت نجاحها فقط عندما تدمج الحرفيين كخبراء ومتدربين على نحو فعال.

أما مؤسسة دوعن للعمارة الطينية في اليمن فهي تحافظ على تقنيات البناء الطيني التقليدية وتدعم الحرفيين من خلال إعادة تأهيل المباني الطينية التقليدية والمواقع التراثية، سواء في أعقاب الصراع أو كوسيلة لمحاربة الفقر المتوطن.

بينما نجحت مؤسسة تكوين للتنمية المجتمعية المتكاملة في إحياء الاهتمام بمدينة إسنا في صعيد مصر من خلال إعادة التأهيل المعماري لسوق تاريخي بالإضافة إلى تطوير وتسويق الحرف والتقاليد المحلية، من النسيج إلى الطبخ.

وتعمل مدرسة تالر في الفلبين على تدريب شباب وسط المدينة على الحرف اليدوية وتوظفهم في مشاريع الحفاظ على التراث. وعندما توقفت أعمال الحفاظ أثناء جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، تحولت هذه المهارة إلى إنتاج سلع مصنوعة يدويًا تم بيعها للمجتمع المحلي.

وترتبط تنمية العادات والمعرفة ارتباطًا مباشرًا بالحفاظ على التراث غير المادي. في المجتمعات الدينية التقليدية، كما هو الحال في تمبكتو، مالي، حيث يتم ترميم المسجدين الرئيسيين سنويًا من قبل عائلتين من البنائين، مع مساهمة المجتمع، بما في ذلك النساء، بالمواد والعمالة. وفي كاتماندو، نيبال، نجح مشروع الحفاظ على قصر هانومان دوكا في استبدال الطوب الزيتي التاريخي بالاستعانة بخبرة اثنين من الحرفيين المسنين.

دونكين. لوسي. (٢٠٠١). الحرف اليدوية والحفاظ. تقرير مجمع للأيكروم.

مؤسسة Escuela Taller de Filipinas. http://escuelataller.org.ph/

رواق – مركز الحفاظ على التراث المعماري.https://www.riwaq.org/home

تكوين-https://www.takween-eg.com/recha

مؤسسة دوعن للعمارة الطينيةhttps://www.dawanarchitecturefoundation.org/Default.aspx


حرفي من الدرب الأحمر في القاهرة التاريخية
المصدر: كريستوفر ويلتون-ستير | فليكر

التراث وتحسينه كأصل؛ و٥) مراجعة فعاليته بشكل دوري (بوند وورثينج، ٢٠١٦). ما يفعله منهج المشهد الحضري التاريخي هو الفصل بين الحفاظ والتطوير (باندارين وفان أورس ٢٠١٢، صفحة ١٩١). وهو يربط خطط إدارة الحفاظ على المواقع التاريخية بشكل مباشر ببيئتها الشاملة، ليس فقط التراث، ولكن المدينة. ومن ناحية أخرى يثير هذا الأمر ضبابية حول تخصيص التراث، والذي كان منذ نشأة مجال إدارة التراث الحديث من الركائز الأساسية لحماية التراث.

ويربط هذا المنهج أيضًا بين الأنواع المختلفة من التراث. فالخطوط الفاصلة بين التراث الثقافي، سواء كان ملموسًا أو غير ملموس، والتراث الطبيعي غير واضحة، حيث يجتمعان أيضًا تحت إطار إداري واحد. وتعمل جهود الحفظ والترميم وإعادة التأهيل على حماية الحرف اليدوية في البناء [دراسة الحالة ١٠: نزوى]. ويُنظر إلى بقاء أنواع أخرى من الحرف على أنه ضروري للحفاظ على تماسك المجتمع والمرونة الاقتصادية [الصندوق ٦]. ويتم إعادة دمج الطبيعة داخل المدينة وحولها في رؤيتها لنفسها [الصندوق ٧]. وفي السابق، كانت هذه هي الطريقة التي تعمل بها المدن، والتراث هو المظهر الثقافي لهذا التاريخ.

الصندوق ٧: تراث المياه

تعد المياه أحد أقوى الروابط بين التراث الثقافي المادي وغير المادي والتراث الطبيعي. وأشارت دراسة للآيكموس في عام ٢٠١٥، وهي دراسة استكشافية لإمكانات التراث المائي في الشرق الأوسط والمغرب، إلى وجود ستة أنماط تراثية عامة: ١) الحصول على المياه وإدارتها والتحكم فيها؛ ٢) أنواع استخدام المياه؛ ٣) إدارة القيود والتحكم في المياه الطبيعية؛ ٤) المياه والصحة وجودة المياه والتمثيلات المرتبطة بها؛ ٥) المياه والمعرفة المتعلقة بالمياه، والمعرفة الفنية، والأساطير والرموز؛ و٦) المناظر الطبيعية الثقافية للمياه.

داخل هذه الأنماط، توجد أشكال معترف بها من التراث المائي، والأكثر صلة بالمدن هي: i) الآثار الخاصة بالتقنيات الهيدروليكية، مثل أبراج المياه الحديثة الأيقونية في مدينة الكويت؛ ii) التقنيات الهيدروليكية الحضرية، مثل أنظمة تجميع ونقل وتخزين المياه في صنعاء، اليمن؛ iii) المساحات الاصطناعية للمياه داخل المجموعات الأثرية، مثل أحواض الأغالبة في القيروان؛ ٤) التنمية الهيدروليكية للإقليم كمناظر طبيعية ثقافية، مثل نظام الري بالأفلاج في عُمان والخليج العربي؛ وأخيراً، ٥) المناظر الطبيعية الثقافية للقنوات والبحيرات والأنهار التي تنتشر بكثرة في المدن العربية.

ويرتبط التراث المائي بالمعرفة التقليدية، ومعظمها ريفي، مثل ممارسات تحلية التربة التقليدية للهنود شيبايا في بوليفيا. ولكن هناك أيضاً أشكال حضرية من المعرفة المائية، وربما الأكثر أهمية، ممارسات ومواد تجميع المياه ونقلها وتخزينها. تنقل شبكات المياه الرومانية في مدن مثل أفاميا في سوريا والإسكندرية في مصر المياه من الأنهار والينابيع إلى نظام من القنوات الجوفية والصهاريج وأجهزة رفع المياه. وفي موريتانيا، لم تكن مجموعة التراث العالمي للمدن الصحراوية الصغيرة وادان وشنقيط وتيشيت وولاته، على الرغم من شهرتها بمكتباتها، لتنجو لولا بنيتها التحتية المائية. وهذا بدوره يمكن ربطه بنوع آخر من التراث العالمي: النظام المجتمعي لنقل المعرفة التقليدية والتعبير الشفهي، أو المهادرة.

ومن الصعوبة بمكان تصور المدن بدون مياه. فالمياه تشكل قناة ممتازة للتخطيط وفقًا لمبادئ منهج المشهد الحضري التاريخي. وهي نقطة اتصال مهمة بين المدن والطبيعة داخلها وحولها. وتتحول المعرفة التقليدية بالمياه بسرعة إلى أداة مهمة للتكيف مع تغير المناخ.



فلج الخطمين، نزوى، عمان
المصدر: التقرير السنوي الشركة العمانية للخدمات المالية

الآيكموس (٢٠١٥). التراث الثقافي للمياه في الشرق الأوسط والمغرب.

اليونسكو: التراث الثقافي غير المادي (٢٠٢٢). الماهادرا، نظام مجتمعي لنقل المعرفة التقليدية والتعبير الشفهي https://ich.unesco.org/en/RL/mahadra-a-community-system-for-transmission-of-traditional-knowledge-and-oral-expressions-٠١٩٦٠

التصور ٥: مسألة استخدام الأراضي

تراث المدينة ليس مجرد مباني جميلة فقط، بل هو مشهد حضري متماسك للتراث الحي. ولكن ماذا نفعل عندما نحتاج إلى خدمات وإسكان وطرق لربط أحد طرفي مدينة مترامية الأطراف بطرف آخر؟

مع توسع المدن، فإنها تطور أنماطًا جديدة لاستخدام الأراضي والتنقل. وتجد المناطق التراثية نفسها في قلب الصراعات لتحسين التنقل وتوفير مساكن وخدمات إضافية، والأهم من ذلك، تحسين الأراضي كمورد من خلال الاستثمار العقاري (فو وآخرون، ٢٠٢٣). تعد لوائح استخدام الأراضي أدوات حاسمة لحماية سلامة التراث الحضري. ومع ذلك، فهي عديمة الفائدة ما لم تكن مبنية على الرؤية والإرادة المؤسسية. وتتراوح الرؤى الاستراتيجية التي تعمل على تحسين الحفاظ على التراث من إعطاء الأفضلية لإعادة تأهيل المباني التاريخية على الهدم وإعادة البناء، والتركيز على التنقل الأخضر بدلاً من شبكات الشوارع الواسعة للنقل بالمركبات والاعتراف بأن الأرباح قصيرة الأجل المستمدة من بيع الأراضي تحرم المدن من أصول طويلة الأجل بالغة الأهمية. إن هذه القضايا ملحة للغاية بالنسبة لمدن مثل القاهرة التي تستمر في التوسع من خلال التمدد الأفقي، مما يتطلب المزيد والمزيد من الطرق للسيارات الخاصة، وكثير منها يخترق النسيج الحضري للمدينة التاريخية ويسبب اضطرابًا حضريًا واجتماعيًا واقتصاديًا [دراسات الحالة ١ و ٢: القاهرة].

وفي مثل هذه الحالات، لا يمكن التوفيق بين معايير الإدارة والحفظ واحتياجات المدينة المعاصرة. وقد تجد المدن نفسها مضطرة للتضحية بتسمية التراث العالمي لصالح طرق جديدة أو تطورات حضرية توفر الخدمات المطلوبة أو الإيرادات المالية. لهذه المعضلة أهمية خاصة في الجنوب العالمي، حيث نادرًا ما تتوفر الموارد المالية اللازمة للإدارة الفعالة للموقع وفقًا لمعايير مركز التراث العالمي، كما توجد حاجة ماسة لتحسين الخدمات والبنية التحتية [الصندوق ٨]. وحتى في الشمال العالمي، في مدينة مثل ليفربول، على سبيل المثال، تم إزالة هذه المدينة التجارية البحرية من قائمة التراث العالمي بعد مخاوف تتعلق بتطوير مياه ليفربول، وهو التطوير الذي حدث داخل الموقع المخصص وفي منطقته العازلة (اليونسكو-مركز التراث العالمي، ٢٠٢١).

الصندوق ٨: حلّان للتنقل في الأحياء التاريخية

في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، احتاجت مدينة ستراسبورغ الفرنسية إلى إيجاد حل لقضايا الازدحام المروري. ومن أجل الجمع بين إعادة تأهيل المساحات العامة وحلول التنقل، رفضت خيار المترو تحت الأرض لصالح الترام الذي يتبع مساره الطرق القائمة. ثم أعيد تنظيم هذه الطرق لاستيعاب المشاة والحد من حركة المرور الآلية. بعبارة أخرى، استُخدم الترام كذريعة لتحويل الطرق والميادين المزدحمة بالمرور إلى مساحات مفتوحة لمواطني ستراسبورغ. وربط سكان الضواحي بمركز المدينة. واستولى المشاة وراكبو الدراجات تدريجيًا على السيارات. وانخفض التلوث وازدهرت التجارة في وسط المدينة التاريخي. فاز المشروع بجائزة أوروبية للمساحة العامة في عام ٢٠١٨.

وقد تأسست ضاحية مصر الجديدة عام ١٩٠٥ في الجزء الشمالي الشرقي من القاهرة، مصر. وكان الترام الذي يربطها بوسط المدينة سببًا أساسيًا لنجاحها. وبعد مرور قرن من الزمان، ظل الترام جزءًا لا يتجزأ من هوية الضاحية، لكن حالته تدهورت بشدة. وتبع ذلك حملة شعبية لإصلاح المترو، بقيادة هيليوبوليس هيريتيج، وهي مجموعة مناصرة للحي. وفي عام ٢٠١٦، أُعلن أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ووزارة التعاون الدولي وقعا على اتفاقية قرض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار لإصلاح خط الترام وإحيائه. ومع ذلك، في عام ٢٠١٨، تمت إزالة الترام بالكامل. وتم إدخال سلسلة من توسيعات الطرق والجسور العلوية في الحي، مما أدى إلى قطع المساحات الخضراء والتأثير على سلامة المشاة.



ترام القاهرة
المصدر : هانكوك ١٠ | ويكيميديا المشتركة

الجائزة الأوروبية للساحات العامة. (٢٠١٨). الترام.
https://www.publicspace.org/works/-/project/w009-le-tramway

الأطلس العالمي للعدالة البيئية. (٢٠٢٢). بلدية مصر الجديدة تزيل خط الترام بالكامل، مصر.
https://ejatlas.org/conflict/decommissioning-of-the-heliopolis-neighbourhood-tram-line1

ففي المدينة التاريخية، تشمل التحديات الأصغر حجمًا التحكم في أحجام قطع الأراضي وارتفاع المباني ووظيفتها، علاوة على الصعوبات في توفير الخدمات والساحات العامة داخل أنسجة حضرية كثيفة بشكل مقيد [دراسة الحالة ٩: جدة]. وتتعلق القضايا الأخرى بملء الفراغات بالنسيج العمراني وبالسؤال القديم حول التصميم السياقي [دراسة الحالة ٨: المحرق]. تختار مناهج مثل التخطيط الحضري الجديد، كما هو الحال في مشيرب، وسط مدينة الدوحة، تبني نسخة معاصرة من الأساليب والنسب ومواد البناء التقليدية [الصندوق ٩]. ومنهج آخر هو اختيار أسلوب معاصر تمامًا ينسجم مع السياق الأقدم من خلال التباين الحساس [دراسة الحالة ٨: المحرق]. ولكي ينجح أي من هذين المنهجين، يجب أن يكون جزءًا أصيلًا من مبادئ التصميم التي يمكن تلخيصها بشكل أفضل في منهج "La FRESH"، والذي يتعامل مع الأراضي المتأثرة بالتنمية، والأسطح، وجميع مكونات المباني من جدران وأساسات وسقف وغيرها، والأجزاء الخارجية للمباني كعوامل تصميم سياقية، بالإضافة إلى المناظر الطبيعية. (كاسيتي وآخرون-، ٢٠٠٩).



مشيرب، وسط مدينة الدوحة
المصدر: هوفتون وكرو | ويكيميديا المشتركة

الصندوق ٩: التوسع الحضري الجديد في مشيرب بالدوحة

تبلغ مساحة مشروع مشيرب الدوحة الجديد ٣٫١ هكتارًا، وهو قريب من موقع التجمع السكاني القديم الذي نشأت حوله مدينة الدوحة الحديثة، ويدمج في تصميمه المباني والمسارات التاريخية القليلة المتبقية. كما اختار مساحات عامة يمكن المشي فيها والمباني السكنية في محاولة منه لتكامل الحداثة مع التقاليد القديمة. ويستفيد هذا المشروع متعدد الاستخدامات من حلول المناخ مثل التظليل والتهوية الطبيعية للحد من قسوة المناخ في قطر خلال فصل في الصيف. ويتم تخصيص السيارات لشبكة تحت الأرض من الطرق ومواقف السيارات. ويربط مترو الأنفاق المشروع ببقية أجزاء المدينة.

ويستهدف تصميم المدينة "تجسيد خصائص المدينة الإسلامية التقليدية المتمثلة في: ودمج الشوارع المظللة، وأسطح المباني الفعالة، والساحات باستخدام شكل المباني والأعمدة والشرفات لجعل المشي في الحي مريحًا، والواجهات المتعددة الطبقات التي من شأنها أن تقلل من تأثير أشعة الشمس الحارقة. ومن شأن التهوية الطبيعية وأنظمة البناء أن تحقق الراحة وتقلل من استخدام الطاقة" (آليز وموريسون). وقد تم تنفيذ هذا المشروع بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١م.

وترتكز مشيرب الدوحة على مبادئ التخطيط الحضري الجديد وهي: سهولة المشي، والربط، والاستخدامات المختلطة والتنوع، والإسكان المختلط، والهندسة المعمارية عالية الجودة والتصميم الحضري، وبنية الأحياء التقليدية، وزيادة الكثافة، والنقل الذكي، والاستدامة، وجودة الحياة، ومع ذلك، لا يزال المستخدم المقصود لمشهد هذه المدينة الجميلة غير واضح. هل هو مستهلك للسلع والخدمات الراقية المعروضة في متاجرها، أم مستأجر وحداتها السكنية الباهظة الثمن نسبيًا؟ أم أنها مجتمعات المغتربين من الطبقة العاملة والمتوسطة التي تعيش في الأحياء المحيطة؟

أليس وموريسون، إسيا، د.، وويستوود، م. (٢٠٢١). نموذج حضري جديد: التعلم من مشيرب. أليس وموريسون.

أليس وموريسون، مشيرب وسط الدوحة
https://www.alliesandmorrison.com/projects/msheireb-downtown-doha

إكسيل، كارين، وتربنيداد ريكو. (٢٠١٦). التراث الثقافي في شبه الجزيرة العربية. أشغيت.

التصور ٦: من الذي يدير التراث؟

يعمل توسيع الشمولية في حوكمة التراث الحضري على جعلها أكثر أهمية. كما يتطلب الأمر رؤية قوية وأُطر عمل تُترجم إلى سياسات شاملة ودقيقة ومرنة.

من أجل دمج التراث بشكل فعال في ممارسة وحوكمة الحياة اليومية، يجب أن يكون تخصيصه وتفسيره وتقديمه عملية تشاركية مع تمثيل عادل من مختلف الفئات وطبقات المجتمع (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢٢). وفي العديد من الأمثلة من المدن العربية، يؤدي السؤال المتعلق بالمشاركة إلى إجابات غير مريحة تقدر "إنجاز المهمة" على عملية ديمقراطية مع تمثيل حقيقي من المجتمعات المحلية. وفي كثير من الحالات يتم إنشاء إطار الإدارة في شكل لجان، أو شركات، أو صناديق ائتمان، أو دعم "خاصة". وعلى المدى القصير، يكون هذا الإطار الإداري مفيداً لإنجاز المشاريع. أما على المدى الطويل، فهو لا يؤدي إلى تغيير منهجي، وبالتالي فإن الجهود غالباً ما تتلاشى مع اكتمال المشروع، وبسبب عدم توفر التمويل و/أو الإرادة المؤسسية. ويتطلب الاستثمار اللازم لتحسين أطر الإدارة بشكل جذري بنية تحتية تشمل إطاراً تشريعياً مع أدوات وآليات التنفيذ، وبناء القدرات والتعويض المالي الكافي للجهات الفاعلة الحكومية، ونظام عمل للتنسيق الفعال بين القطاعات الحكومية، والدمج الكافي للمواطنين من خلال التمثيل السياسي والمشاركة المباشرة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي توازن بين الشركات الصغيرة والكبيرة، وأخيراً، قاعدة فعّالة وتكنوقراطية لضمان الاستمرارية. وهذه مهمة شاقة.

وقد يختلف المكان الذي قد تحتله البلديات في هذه البنية لإدارة التراث الحضري وفقاً للسياق المؤسسي الوطني المحدد. ومع ذلك، فإن البلديات لها دور بالتأكيد في العديد من جوانب إدارة التراث الحضري، باعتبارها صاحبة مصلحة رائدة أو داعمة. والأهم من ذلك، يجب أن يكونوا قادرين على ضمان التوافق والتعاون بين استراتيجيات التنمية الحضرية الخاصة بهم (المجالات والقطاعات ذات الأولوية للتدخل، وتطوير البنية التحتية، وغيرها) وعمليات الإدارة الحضرية (توفير الخدمات، وعمليات الصيانة، وغيرها) من ناحية، وتوجهات وتأثيرات مشاريع ومبادرات إدارة التراث الحضري من ناحية أخرى. كما يجب أن يكونوا قادرين

الصندوق ١٠: أنظمة الإدارة القائمة على المشهد الحضري التاريخي لثلاث مدن أوروبية

حددت الأبحاث التي أجريت مؤخرًا ست قضايا حوكمة رئيسة في التعامل مع المشهد التاريخي الحضري، وقد تم توضيحها في هذه الصورة بمقياس دائري منزلق يتحرك بين مجموعتين فرعيتين رئيستين: ا) العمل مع التعقيدات المؤسسية ٢) حماية المستقبل المضطرب.

كما قام هذا البحث بتحليل أنظمة الإدارة لثلاث مدن تراثية - إدنبرة وفلورنسا وبورتو - بعد تعديلها لتبني منهج المشهد الحضري التاريخي من أجل "مستقبل إبداعي مشترك يتم فيه دمج عمليات الحفاظ على التراث والتخطيط العمراني" (فيريرا وآخرون، ٢٠٢٣). وتواجه هذه المدن الثلاث متوسطة الحجم مشاكل السياحة والضغوط على الملكيات العقارية ومشاكل التنقل والانكماش الديموغرافي.

وفي هذا الصدد، تم وضع خطة لإدارة مدينة بورتو من قبل مكتب إدارة المجلس البلدي لبورتو، وكانت الخطة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمخطط الشامل للمدينة. وعملت على إشراك جهات فاعلة مختلفة (السكان والفنيين والخبراء وغيرهم) وكانت تشتمل على ٤٠ إجراءً و٨١ مشروعًا ضمن أربعة محاور استراتيجية: أ) التراث الثقافي المادي؛ ب) السكان والإسكان؛ ج) السياحة والثقافة والاقتصاد؛) (د) البيئة والتنقل.

تيريزا كونيا فيريرا وآخرون (٢٠٢٣). منهج المشهد الحضري التاريخي وحوكمة التراث العالمي في السياقات الحضرية: تصورات من ثلاث مدن أوروبية. لاند، ١٢(٥)، 1020
https://doi.org/10.3390/land12051020

مشروع الأطلس الأوروبي للتراث الحضري (٢٠١٨)، http://www.atlaswh.eu/.

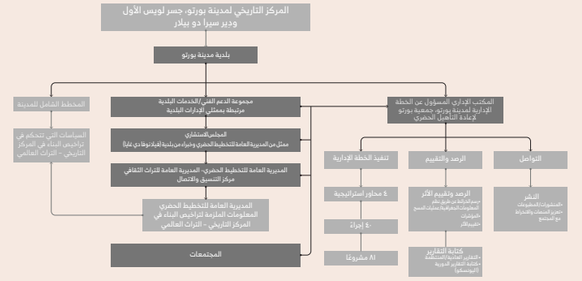

الشكل ٩: نظام إدارة التراث العالمي في مدينة بورتو. يُشير الشكل إلى هيئات الإدارة والإجراءات الإدارية المُنفّذة

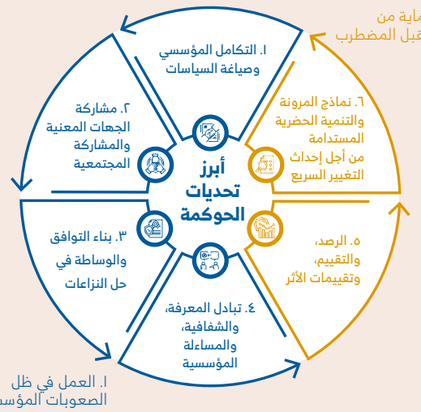

الشكل ١٠: قضايا الحوكمة الرئيسية في التعامل مع المشهد الطبيعي الحضري التاريخي

على ضمان ألا يكون لمشاريع الحفاظ أو التجديد في مناطق التراث الحضري آثاراً سلبية على السكان والجهات الفاعلة الاقتصادية في هذه الأحياء. كل هذا يتطلب نظرة استراتيجية مختلفة والاهتمام بأبعاد إدارية وتنفيذية محددة [الصندوق ١٠].

التصور ٧: ما الذي يحدث عندما تسوء الأمور؟

التراث معرض للخطر ويتطلب تدابير خاصة لحمايته. كما يمكن أن يكون أساسًا متينًا للمرونة.

تعد إدارة التراث والحفاظ عليه عملية صعبة من الناحية الفنية ومعقدة من الناحية المفاهيمية وتتطلب موارد مالية كبيرة وإطارًا إداريًا قويًا ومنسقًا جيدًا ومجموعة من المهارات والمعرفة البشرية بمستويات متعددة من الخبرة. ففي حالات بناء الأمة، سواء في مواجهة القضايا المستفحلة كالفقر والموارد المحدودة أو أحداث، مثل: الصراع والكوارث البشرية والطبيعية، فإن التراث هو ركيزة للمرونة والقوة (اليونسكو، ٢٠٢٣). ومن الأمثلة على ذلك مشروع المتحف الأخضر في غرب السودان الذي يستخدم المتاحف كمنصات للتكيف مع التغيرات المناخية [الصندوق ١١].

ومن ناحية أخرى، غالبًا ما يكون التراث ضحية للصراعات. وفي بعض الأحيان يتم استهدافه عمدًا لتحطيم روح المجتمع أو لإثبات وجهة نظر أيديولوجية بعنف (اليونسكو، ٢٠٢٣). وفي أوقات الصراعات، لا تحظى حماية التراث بأولوية على حساب الاحتياجات الإنسانية الأساسية العاجلة، مثل: الحاجة إلى الغذاء أو المأوى. وبمجرد تراجع الحاجة الملحة ولو قليلاً، يحزن الإنسان على التراث المفقود، ليس فقط باعتباره أصلًا لا يمكن تعويضه للأجيال القادمة، ولكن أيضًا باعتباره ركيزة مباشرة للتجديد وبناء المجتمع (اليونسكو، ٢٠٢٣). وقد تم إنشاء برنامج "الثقافة لا يمكن أن تنتظر" التابع للإيكروم مع وضع هذا الاهتمام في الاعتبار، مما أدى إلى إنشاء نظام بيئي للاستجابة للكوارث قادر على الاستجابة بسرعة (الإيكروم). ومع ذلك، لا ينبغي للتعافي بعد الصراع أن يعطي الأولوية للعمل السريع على عمليات التعافي التي قد تستغرق وقتًا. ويعد إعادة الإعمار بعد الصراعات أحد أكثر جوانب إدارة المدينة تحديًا، وخاصة في المناطق التراثية. ويثير هذا العديد من الأسئلة حول كيفية إعادة الحياة إلى المناطق الحضرية التي شهدت الدمار والنزوح، وفي الوقت نفسه الانخراط في المهمة الصعبة والطويلة المتمثلة في إصلاح الندوب الاجتماعية للحرب، والتعامل مع الحاجة إلى المضي قدمًا مع عدم نسيان مصادر الصراعات، وجلب الاستثمار والتنمية الاقتصادية مع حماية حقوق الملاك والمستأجرين قبل الحرب [دراسات الحالة ٥ و٧ : جبيل والموصل]. وفي العقود الأخيرة، واجهت المدن في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين وليبيا واليمن هذه التحديات بنجاح [الصندوق ١٢].

الصندوق ١١: مشروع متاحف مجتمع غرب السودان

ركزت المرحلة الأولى من هذا المشروع على إعادة تأهيل ثلاثة متاحف في غرب السودان وتحويلها إلى وجهات للاستخدام المجتمعي والتعليم: ١) بيت الخليفة وبيت برمبل في أم درمان، الخرطوم؛ ٢) متحف شيكان في الأبيض، شمال كردفان؛ و٣) متحف دارفور في نيالا، جنوب دارفور. وشملت هذه العملية التدريب المكثف وبناء القدرات لموظفي المتاحف والمعلمين والمتخصصين في التراث والتعليم.

وبعد الافتتاح التجريبي في عام ٢٠٢٠م، ركز العمل الإضافي على دور هذه المتاحف كمنصات مجتمعية للمرونة، وخاصة في الحد من تغير المناخ. أثار برنامج التراث الأخضر للتعليم في المتاحف الثلاثة قضية تغير المناخ وتأثيره على المجتمعات في السودان وكذلك على التراث المادي وغير المادي. وشمل البرنامج دراسة تأثير تغير المناخ على الثقافة غير المادية للبدو في كردفان، ومسحًا رئيسيا للآثار في دارفور والتي تأثرت أيضًا بتغير المناخ.

ولكن للأسف، توقفت أنشطة البرنامج في السودان مع بداية الأزمة السياسية في عام ٢٠٢٣م. ومع ذلك، تم إطلاق حملة جديدة تسمى حماية التراث الحي للسودان عبر الإنترنت بهدف "بناء قدرات المجتمعات داخل وخارج السودان وجعل التراث الحي السوداني أكثر وضوحًا وسهولة في الوصول إليه". ويستمر هذا البرنامج الجديد في توظيف الشباب السودانيين وهو دليل على مرونة العمل القائم على التراث في أوقات الأزمات، خاصة إذا تم ممارسته بطريقة متكاملة تجمع بين التراث الثقافي المادي وغير المادي والتراث الطبيعي.



صفحة الغلاف لمشروع متاحف المجتمع في غرب السودان

مالينسون المهندسون المعماريون. مشروع متاحف مجتمع غرب السودان.
https://www.mallinsonae.com/western-sudan-community-museums

حماية التراث الحي في السودان. https://www.sslh.online/en#about

الصندوق ١٢: جهود إعادة الإعمار في مدينة حلب

حدد مسح أجري عام ٢٠٢٤م على ١٦٠٠ من سكان حلب أربعة مواضيع رئيسة تتعلق بجهود إعادة الإعمار بعد الصراعات في عام ٢٠١٦م. وقد فضل السكان المحليون الأمن والخدمات الأساسية والتوظيف على إعادة بناء التراث. وأرادوا إعادة بناء المواقع الدينية المحلية بقدر ما أرادوا إعادة بناء المواقع غير الدينية المهمة وفضلوا تحويلها إلى هياكل أكثر فائدة للمجتمع. كما أرادوا السيطرة على مستقبل تراثهم. وأظهر المسح أيضًا أن السكان يفضلون أن تتحمل السلطات السورية أو المجتمعات السورية مسؤولية إعادة بناء وإعادة تأهيل تراثهم.

وبعد عام ٢٠١٦م، قدرت اليونسكو أن ٦٠٪ من مدينة حلب القديمة تضررت بشدة ودمرت حوالي ٣٠٪ منها بالكامل. وشاركت وكالات دولية، مثل: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الآغا خان للثقافة ومؤسسة ALIPH في أعمال إعادة الإعمار بالتعاون مع الحكومة السورية. بالإضافة إلى المشاريع الممولة من الدولة، تم تقديم الدعم المالي لجهود إعادة التأهيل من قِبل عدة دول بما في ذلك اليابان، وسويسرا، وروسيا، وإيران. وركز الكثير من هذا العمل على الأسواق التقليدية في حلب، مما أدى إلى الجمع بين إعادة تأهيل التراث وتحسين البنية التحتية والإنعاش الاقتصادي. وقد اعتُبر هذا العمل بمثابة استراتيجية مفيدة للتوفيق بين التركيز على الحفاظ على التراث والاحتياجات الملحة للمواطنين.

أما بلدية حلب فقد بذلت الكثير من العمل لتسهيل إعادة التأهيل السريع وتنشيط أسواق حلب التقليدية. وكانت إحدى الأدوات المستخدمة لتسريع عملية إعادة التأهيل فرض قيود على استخدامات الأراضي على الشركات التي انتقلت للضغط عليها للعودة إلى متاجرها الأصلية في الأسواق. وكان هناك إجراء آخر أكثر إثارة للجدل وهو إصدار تصاريح إعادة بناء للمباني ذات الملاك المتعددين، حتى لو تقدم مالك واحد فقط بطلب. وبعد تغير نظام الحكم في ديسمبر ٢٠٢٤ والعودة الجماعية للسكان إلى سوريا، ما هي تداعيات هذه السياسة على أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم في غيابهم؟


سوق السقطية - بعد إعادة التأهيل
المصدر: د. علي إسماعيل

بنيامين إسحاقان ولين ميسكل. (٢٠٢٤). وجهات نظر محلية بشأن إعادة بناء التراث بعد الصراعات: استطلاع للرأي العام في حلب. المجلة الدولية لدراسات التراث، ٣٠(٧)، ٨٢١-٨٣٩.
https://doi.org/10.1080/13527258.2024.2342288

قرار مجلس مدينة حلب رقم ٥٥ لعام ١٩٩٩/٢٠٢٠ https://alp-city.sy/dataBank/show/11

٠٣
الآليات الإدارية والتنفيذية

يندرج التراث في إطار الثقافة، ولكنه لا ينفصل عن الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئة في المدينة. ما هي أنواع المهارات والمعرفة التي يمكن أن تغطي كل ذلك؟ كيف يمكن للمدن الاستفادة من المعرفة المجتمعية وضمان قبول المجتمع؟ كيف يمكنها تحويل الاستراتيجيات والسياسات والقوانين إلى آليات تنفيذية؟ كيف تدفع ثمن كل هذا؟ وكيف يمكنها الاستجابة بسرعة في أوقات الأزمات؟

التصور ٨: ست أسئلة عملية حول كيفية الاستجابة

لقد اتسع فهمنا للتراث ليشمل الأنواع المختلفة من الأشياء والمواقع الملموسة، والمعرفة والممارسات غير الملموسة والمواقع الطبيعية. كما أصبح أكثر تنوعًا وشمولاً. ويشمل المشهد الحضري التاريخي كل ما سبق، وتتطلب إدارته جهودًا متكاملة للتنمية المستدامة. ومن الصعب تحقيق هذا المستوى من التكامل في الأطر الحالية لإدارة المدينة. حيث يتطلب عمليات مرنة تشمل جميع الجهات المعنية خلال إنجاز المهمة. ولا يمكن القيام بذلك دون أخذ الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمدينة في الاعتبار. وأخيرًا، ولزيادة تعقيد الأمور، فإن إلحاح العمل بشأن تغير المناخ قد وضع التحديات البيئية في المقدمة، مضيفًا المخاطر المتعلقة بالمناخ إلى القائمة الطويلة من العوامل التي تعرض التراث للخطر وأكد على أهمية التراث كركيزة للمرونة في مواجهة التهديدات الطبيعية والبشرية.

كيفية إثراء المعرفة لدى الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات؟

ليس من السهل تحقيق مستوى المهارات والمعرفة التي تحتاجها الجهات الفاعلة في مختلف القطاعات للتعامل مع هذا المستوى من التعقيد والإلحاح في إدارة التراث الحضري. يجب أن توفر المؤسسات الأكاديمية والتدريب المهني التدريب والتعليم الفني المخصص، وخاصة فيما يتعلق بالتصميم الحضري وإدارة التراث والحفاظ على الموقع والاستدامة البيئية. تُعدّ التقنيات والأدوات الرقمية من العوامل الرئيسة في رواية قصص التراث الحضري، ولا تقل أهمية عن آليات التوثيق، وإدارة البيانات وتحليله، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات (أبو رمضان وآخرون، ٢٠٢١). هذا بالإضافة إلى الاستناد على الأساليب متعددة التخصصات والمهارات الناعمة اللازمة لضمان التعاون الفعال والتقييم والتعلم من خلال الخبرة. وأخيرا، ينبغي وضع إجراءات للرصد والتقييم للتعلم أثناء العمل وتغيير المسار إذا لزم الأمر، وكذلك لتجميع المهارات والمعرفة بشكل تدريجي. وقد تم مؤخرا إنشاء عدد من برامج إدارة التراث في الجامعات العربية، وأصبح تأثير هذه البرامج ملموسا ببطء. ومع ذلك، هناك ندرة في البرامج المعمارية التي تقدم تخصصا فنيا في الحفاظ المعماري وتحديث المباني التاريخية. ولا تزال معظم البلدان تفتقر إلى خبراء الحفاظ والحرفيين المتخصصين في الحفاظ. وعلى مستوى أكثر جوهرية، هناك حاجة إلى العمل لتطوير نظريات التراث والحفظ المتجذرة في الخصوصيات الثقافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ضاهر، ٢٠٢١).



المركز الإقليمي لدراسة صون وترميم التراث الثقافي في العالم (إيكروم)، الشارقة
المصدر: www.icrom.org

الصندوق ١٣: التراث المعماري والأثري الملموس في العالم العربي (آثار)

تهدف الإيكروم في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إلى تعزيز قدرة المؤسسات التراثية الرسمية على إدارة المواقع التراثية ومجموعات المتاحف على أساس مستدام. ويدير الإيكروم برنامجًا للدراسات العليا في إدارة حفظ التراث الثقافي. ويتناول هذا البرنامج متعدد التخصصات تحديات الحفاظ الناشئة في المنطقة العربية والمناهج المتكاملة لإدارة التراث. ويتناول البرنامج، الذي يُقدَّم باللغة العربية، مجموعة واسعة من المواضيع، من إدارة مخاطر الكوارث إلى التراث العالمي. الإيكروم

https://www.iccrom.org/about/iccrom-sharjah-regional-office

كيفية تعزيز الشمولية في المشاركة؟

تختلف الأدوات التشاركية لإدارة التراث. فآليات الحوكمة الديموقراطية كالتشاور المجتمعي، والتصميم التشاركي، والتصويت غير قابلة للتحقيق أو غير فعّالة بما يكفي في العديد من البلدان. وتمكّن التطورات التقنية المدن من استخدام أدوات المدينة الذكية للتواصل واتخاذ القرار، ويمكن للمجتمعات أن تجتمع افتراضيًا للمناقشة واتخاذ القرارات (شين وآخرون، ٢٠٢٤). ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا إلى استبعاد "الفقراء رقميًا أو تقنيًا"، الذين لا يستطيعون الوصول إلى التقنية، أو "الأميين رقميًا أو تقنيًا"، الذين لا يستطيعون استخدامها بشكل فعال. وفي جميع الحالات، لا تكون المشاركة قابلة للتطبيق حقًا ما لم تكن هناك آلية ملزمة قانونًا للعمل على نتائجها. وتتضمن إحدى العمليات الفعّالة جلسات التشاور مع المواطنين أثناء مرحلة التصميم، ودمج النتائج الرئيسة في اقتراح مفاهيمي يتم طرحه للتصويت في قاعات المدينة أو مراجعته من قبل مجلس مدينة منتخب (روزنزويجوفا وسكوريك، ٢٠١٦).

الصندوق ١٤: استخدام الألعاب لاتخاذ القرارات في المدن بشكل تعاوني (Play the City)

تقدم شركة (Play the City) التطبيقات في مجال بناء المدن لتحليل القواعد والقيود المتعلقة بالأسئلة الحضرية المعقدة وتصميم المدن بالتعاون مع الجهات المعنية.

وتعد لعبة السياحة المستدامة (٢٠١٨)، التي تم تطويرها بالتعاون مع NHTV- جامعة بريدا للعلوم التطبيقية في هولندا، هي لعبة أدوار متعددة اللاعبين تساعد صناع السياسات في تسهيل طريقة أكثر استدامة للسياحة الحضرية. وفي إطار مشروع البحث الممول من الاتحاد الأوروبي حول (الضيافة في المدينة الذكية "SCITHOS")، تعاونت فرق من أمستردام، وبلغراد، ودارمشتات، وغوتنبرغ، وستافنجر، وفالنسيا لبناء لعبة تمثيل أدوار هجينة (تناظرية ورقمية). وتضمنت مجموعات بيانات اللعبة سياسات من جميع أنحاء العالم، واستثمارات البنية التحتية، ومجموعات السكان والزوار والقيم الستة الأساسية لـ (SCITHOS) التي تساهم في بناء مدينة مرنة.

Play the City. https://www.playthecity.eu/



لعبة المدن

كيفية إدارة التغيير؟

يجب أن تهدف القوانين والسياسات والخطط إلى إدارة التغيير في المدن لصالح مواطنيها مع الحفاظ على التراث باعتباره أحد الأصول. وتشمل آليات التنفيذ، على سبيل المثال لا الحصر، اللوائح التنفيذية، واستخدامات الأراضي، والتخطيط وأنظمة البناء، وخطط إدارة الحفاظ، وتقييمات الأثر، وأطر الرصد والتقييم. وتتطلب هذه الأدوات موظفين مدربين ضمن إطار تنظيمي مصمم جيدًا لتنفيذها. كما تتطلب المراجعة والتقييم الدوريين.

الصندوق ١٥: دراسات تقييم الأثر

وُصِف تقييم الأثر بأنه "التفكير قبل العمل". وتعمل عمليات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (والتي تسمى أحيانًا عمليات تقييم الأثر على التراث، إذا كان التركيز على التراث) على تقييم آثار عمل مقترح محدد على مستوى المشروع. وتقوم تقييمات الأثر البيئي الاستراتيجي بتقييم تأثير السياسات والخطط و/أو البرامج السابقة التي تحدد السياق للمشاريع الفردية.

اليونسكو، والإيكروم، والآيكوموس، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. (٢٠٢٢). إرشادات ومجموعة أدوات لتقييم الأثر في سياق التراث العالمي.



الشكل ١١: عملية تقييم التأثيرات المحتملة للعمل المقترح على موقع التراث العالمي

كيفية تنسيق العمل الجماعي؟

تتطلب أي تدخلات حضرية مستوى عالياً من التنسيق بين القطاعات المختلفة داخل الحكومة، بالإضافة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتنسيق مع المجتمع ممثلي المجتمعات المحلية. وفي حالات التراث الحضري، ستعمل البلديات مع الجهة الوطنية المختصة المسؤولة عن التراث. وهما معًا المحركان الرئيسان لهذه العملية. ولتسهيل هذه العملية، غالبًا ما يتم إنشاء جهات حوكمة خاصة أو لجان توجيهية تضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة كأعضاء.



القصبة الجزائرية
المصدر: سيرج ماياني | اليونسكو

الصندوق ١٦: من يدير القصبات في الجزائر؟

يخضع التراث الجزائري، بما في ذلك القصبات التاريخية في العاصمة الجزائر، للقانون ٩٨-٠٤ لعام ١٩٩٨م. وقد صدر أول نص ينظم تنفيذ هذا القانون بعد خمس سنوات، في عام ٢٠٠٣م، حيث نص على أن الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة القصبات هي ولاية الجزائر. وداخل الولاية، يكون المدير العام للثقافة مسؤولاً عن تنفيذ خطة الحفاظ وتعاونه في هذا الأمر البلديات ذات الصلة وبالتعاون مع الديوان الوطني لإدارة واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية. ومع ذلك، في عام ٢٠١١م، تم إنشاء الوكالة الوطنية للقطاعات المحمية (ANSS)، وأعطيت هي أيضًا مسؤولية تنفيذ خطة الحفاظ على منطقة القصبات، وهي وحدة إدارية ضمن الوكالة. ومع ذلك، لم يتم تعديل القوانين والأنظمة لتعكس هذا التغيير. وهناك المزيد من الجهات الحكومية المسؤولة عن الجوانب الإدارية. وفي عام ٢٠١٨م، انعقد اجتماع الخبراء الدولي حول الحفاظ على القصبات بالجزائر وإحيائها بالتعاون بين وزارة الثقافة الجزائرية ومنظمة اليونسكو. وكان من أهم توصياته تسهيل الإجراءات الإدارية من خلال إنشاء آلية إدارة واحدة مشتركة بين الوزارات ومتعددة التخصصات لإدارة القصبات.

حجي، فرح وآخرون (٢٠٢٣). تأثير الدقة التشريعية على إدارة القصبات، التراث المعماري،٧(٨)، ١-١٧
https://doi.org/10.1186/s43238-023-00088-y

ما هي مصادر تمويل إدارة التراث؟

تشتمل الأدوات المالية لإدارة التراث والحفاظ عليه على المنح والتمويل المتاح على المستويين الوطني والدولي، والإيرادات الضريبية (للجهات الحكومية) والحوافز الضريبية (للأفراد والشركات)، والأوقاف، وصناديق الائتمان، وسندات التأثير على التراث، والتمويل الجماعي وقروض التراث (سرينيفاس، ٢٠١٥). وبشكل عام، لا يحب أن يكون الاستثمار في التراث مسؤولية الحكومات المحلية أو الوطنية وحدها. ويتعين على برامج التمويل أن تحفز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الإدارة المستدامة للتراث الحضري.

كيفية الاستجابة بسرعة؟

تشتمل إدارة المخاطر على كل ما نقوم به لفهم التأثيرات السلبية المحتملة على أهدافنا والتعامل معها. وفي حالة التراث، يتم هذا الأمر من خلال عملية تتضمن: ١) فهم السياق؛ ٢) تحديد المخاطر وتحليلها ثم تقييمها؛ ٣) اقتراح الحلول؛ ٤) مراقبة وتقييم تأثير هذه الحلول. وفي أوقات الأزمات، من المهم أن يكون لدينا إجراء واضح للاستجابة للكوارث والمساعدات الأولية. ويمكن تحليل الموقف من خلال عملية تقييم الأضرار والمخاطر في الموقع. وبناءً على نتائج هذا التقييم، يمكن اتخاذ تدابير الأمن والاستقرار استعدادًا لعملية التعافي (الإيكروم، ٢٠١٦).



المبنى الأول الذي اشترته ستادشيرستيل: Brouwersgracht ٨٦
المصدر: ستادشيرستيل

الصندوق ١٧: ستادشيرستيل، أمستردام

"إن المعروض من المساكن الجيدة المؤجرة في المدينة القديمة محدود... ويبدو من المرغوب فيه إنشاء مجتمع يتعهد، بصورة أشمل مما حدث سابقًا، بتوفير الطلب المذكور أعلاه من الإسكان عن طريق إصلاح وترميم وإدارة المنازل القديمة." (ستادشيرستيل)

في عام ١٩٥٦م، تأسست شركة ستادشيرستيل، أمستردام كشركة مساهمة عامة من قبل ائتلاف مكون من البنوك والشركات. وكان هدف الشركة هو إنقاذ المنازل التاريخية في أمستردام من خلال شرائها وتجديدها وعرضها للإيجار بأسعار معقولة. وكانت هذه المبادرة استجابة لخطط ما بعد الحرب الجذرية لتحديث أمستردام من خلال هدم الأحياء القديمة لإفساح المجال للإسكان والخدمات. واليوم، تمتلك الشركة وتدير ٧٥٠ عقارًا في أمستردام، وتحدد سقف أرباحها وتوجه الإيرادات لإضافتها إلى محفظتها العقارية. وهي نموذج لمشاريع مماثلة مثل هيفادهي زنجبار وستادشيرستل سورينام.

ستادشيرستيل. https://stadsherstel.nl/en/home/
هيفادهي زنجبار. https://www.hifadhizanzibar.com/
ستادشيرستل سورينام. https://stadsherstelsuriname.org/

الصندوق ١٨: نماذج لإدارة مخاطر التراث والمساعدات الأولية لعمليات التراث الثقافي

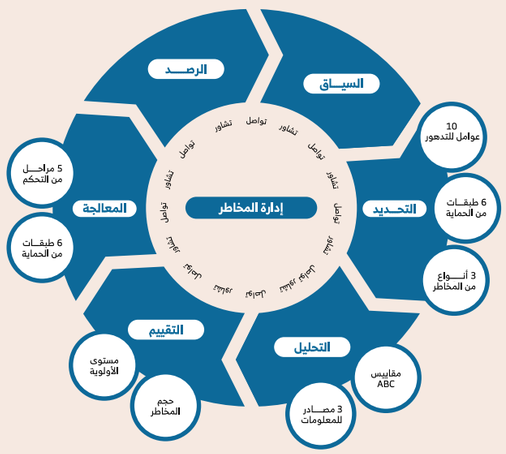

الشكل ١٢: عملية إدارة المخاطر
(الإيكروم، ٢٠١٦). دليل إدارة مخاطر التراث الثقافي. https://www.iccrom.org/publication/guide-risk-management

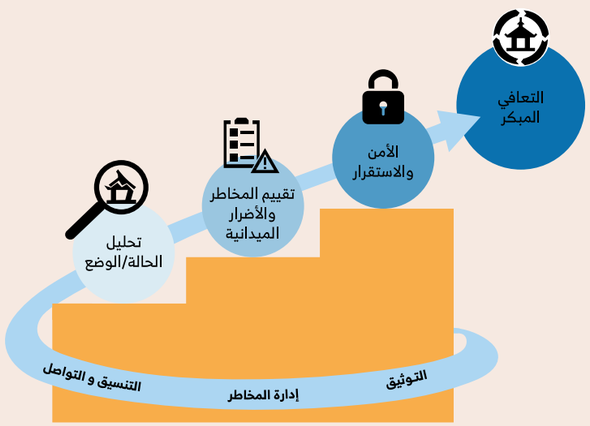

الشكل ١٣: المساعدات الأولية لعمليات التراث الثقافي
الإيكروم وصندوق الأمير كلاوس (٢٠١٨). المساعدات الأولية للتراث الثقافي في أوقات الأزمات.
https://www.iccrom.org/publication/first-aid-cultural-heritage-times-crisis-toolkit



مراجع أخرى للمزيد من الاطلاع

1. ARC-WH & ICOMOS. (2021). Exploring Cultural Heritage of the Arab Region. ARC-WH & ICOMOS. https://openarchive.icomos.org/2525/1/ARC-WH%20ICOMOS_Exploring-Cultural-Heritage-of-the-Arab-Region.v2.pdf
2. Bandarin, Francesco & Ron van Oers. (2012). The Historic Urban Landscape. Wiley.
3. Bond, Stephen & Derek Worthing. (2016). Managing Built Heritage: The role of cultural values and significance. Wiley.
4. ICOMOS. (2013). Our Common Dignity - Rights-Based Approaches Working Group. https://openarchive.icomos.org/id/eprint/2896/
5. Ost, Christian. (2009). A Guide for Heritage Economics in Historic Cities: Values, indicators, maps, and policies. Getty Conservation Institute (unpublished report).
6. UNESCO & The World Bank. (2018). Culture in City Reconstruction and Recovery.
7. UNESCO, ICCROM & ICOMOS. (1994). The Nara Document on Authenticity. https://whc.unesco.org/document/116018

٤
الخاتمة

مدينة الرباط القديمة، المغرب
المصدر: عبد الله الشثري | مسابقة التصوير الفوتوغرافي "عيش المدينة" للمعهد العربي لإنماء المدن

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في خدمة البلديات بالمدن العربية التي ترغب في اعتماد منهج فعّال وحساس لاستخدامه في عملية إدارة التراث الحضري والحفاظ عليه، ويتسم هذا المنهج بأنه ينظر للتراث كأحد الأصول التي تخدم سكان المدن والمستفيدين من الخدمات المقدمة فيها. وبدلاً من تزويدهم بالحلول المعدّة مسبقًا، يزود هذا المنهج البلديات بالأدوات التي تساعد في إتباع الخطوات اللازمة لوضع الحلول المناسبة.

وفي مستهل التقرير، تناولت المقدمة أبرز المبادئ الرئيسة للحفاظ على التراث الحضري والتحديات التي تقف عائقًا أمام إدارة التغيير على مستوى العالم والمدن العربية. وبعد ذلك سلط التقرير الضوء على ١٠ دراسات حالة من ٩ مدن ممثلة للعالم العربي من حيث الحجم، والسياق الجغرافي، وأبرز أنواع التراث، والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتراث. أما في الفصل السابق، فقد تم استكمال دراسات الحالة التي وردت في الفصل الأول بسرديات قصيرة تتعلق بتجارب مدن أخرى مع التراث، ويوجد معظم هذه المدن في المنطقة العربية أيضًا.



أبرز الدروس المستفادة من دراسات الحالة

المصدر: أكرم أيوب | مسابقة التصوير الفوتوغرافي «عيش المدينة» للمعهد العربي لإنماء المدن

أبرز التحديات

بيّنت دراسات الحالة التحديات الأولى والتي جاءت في شكل قضايا عامة تتعلق بتحديد نوع التراث، والتشريعات اللازمة لحمايته وإدارته، ودمج هذه السياسات في الإجراءات العامة لحوكمة المدينة وإدارتها. وبشكل عام، تُشكّل القوانين المتكاملة للتراث بالإضافة إلى خطط إدارة الحفاظ على التراث المرتبطة بالخطط الاستراتيجية الشاملة أُطراً مثالية لا تمتلكها سوى قِلة قليلة من المدن التراثية. ومن شأن أنظمة قوائم التصنيف أنها تُمكّن المدن من وضع التدابير اللازمة للحماية وفقًا لقيمة التراث وتصنيفه، ولكن لم يتم حتى الآن تطوير هذه الأنظمة بشكل فعال في معظم المدن العربية.

ومن التحديات البارزة الأخرى قضية التمويل وتوجيه الموارد من وإلى التراث. وترتبط هذه القضية افتراضيًا بسياسات وآليات التمويل العالمية والوطنية والمحلية، وبصناعات التراث كالسياحة والحِرف اليدوية، وباقتصاديات الأراضي والعقارات. وعلى الرغم من توفر الموارد الاقتصادية للاستثمار في التراث، حتى في البلدان التي تعاني من شُح في السيولة النقدية، يكمن التحدي في إدارة هذه الموارد وتخصيصها بكفاءة وفقاً لفهم واضح للأولويات. كما أن الأُطر اللازمة لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار غير الحكومي غير موجودة أيضاً.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك درس مهم آخر وهو سد الفجوة بين المشاريع الرائدة القائمة على العمل والمحددة زمنياً للحفاظ على التراث وإعادة تأهيله وتجديده وبناء القدرات، من ناحية، والإصلاحات المؤسسية طويلة الأمد والرؤى والسياسات الأساسية التي تضمن الاستمرارية والنمو، من ناحية أخرى. وهذا يعني أنه في حين أن الإرادة المؤسسية والاستثمار الاقتصادي ضروريان لبدء الإصلاحات، فإن الاستمرارية تعتمد على الحوكمة والإطار المؤسسي المتين والمستقل عن الفرد أو المنظمة التي بدأت الإجراءات. وعلى المستوى المحلي، تقع مسؤولية هذا الإطار على عاتق البلديات.

وقد شددت دراسات الحالة على أهمية الحاجة إلى الاستعداد للمخاطر في المنطقة، مع الأخذ في الحسبان الأزمات التي عانت منها العديد من بلدان المنطقة العربية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، والتهديد المتزايد من تغير المناخ. وأشارت دراسات الحالة كذلك إلى أن التراث في طليعة هذه الأزمات، حيث يتم استهدافه لأسباب رمزية وسياسية، وفي كثير من الأحيان يتم نهبه والاتجار به من أجل جني الأموال بشكل غير قانوني، ولكن يتم استخدامه أيضًا كأساس للتعافي والتجديد والمرونة، ومكان لالتقاء أفراد المجتمع ووحدتهم.

وقد أكدت دراسات الحالة على وجود قضية عامة تتعلق بالقدرات البشرية والمؤسسية والآليات التنفيذية اللازمة لتطبيق السياسات والإجراءات، وإدارة المشاريع، والتنسيق مع الجهات الأخرى. ففي العديد من البلدان العربية، هناك ندرة في الحصول على الفرص التعليمية والتدريبية في مجال الإدارة الحضرية والحفاظ عليها. وعلى النقيض من المفاهيم الشائعة للتراث باعتباره مجالاً متخصصاً، فهو في الواقع مجال متنامٍ يتطلب القدر الكافي من القدرات البشرية.

وعلاوة على ذلك، أوضحت دراسات الحالة إلى ضرورة التركيز على أنواع محددة من التراث الحضري، وخاصة المباني الضخمة والساحات العامة المجاورة لها. وهذا يعني أن الأنواع الأخرى، مثل المخزونات الحضرية التاريخية، أقل تمثيلاً، ربما بسبب العقبات التي تواجهها في تخصيص الأموال العامة لإصلاح الهياكل المملوكة للقطاع الخاص. وهذا يرتبط بشكل مباشر بقضية أخرى، وهي إدراج التراث الحديث باعتباره محوراً ذا أولوية، وهو ما يحتاج إلى استراتيجيات وأساليب مخصصة لإحياء التراث والحفاظ عليه.

وتطرقت دراسات الحالة إلى الخلل الكبير في الآليات التشاركية، ليس فقط فيما يتعلق باتخاذ القرارات والتمثيل السياسي، بل من حيث دمج المعرفة التقليدية المحلية. وهذا مهم بشكل خاص في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي يتعين عليها منح الأولوية للشركات المحلية الصغيرة على حساب الشركات الكبرى. وفي حالة الصناعات التراثية كالسياحة وما يدعمها من سياسات تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأراضي، فمن الضروري دائمًا تتبع هذه الإيرادات والتأكد من أنها تعود بالنفع على المجتمعات المحلية بصفتها المستفيد الرئيس من هذه العوائد. وهذا يقلل الفجوة بين ارتفاع تكاليف المعيشة والدخول المحلية التي من المحتمل أن تؤدي إلى تغيير الطابع الحضري والنسيج الاجتماعي.

وركزت دراسات الحالة بشكل خاص على الحاجة إلى الاستعداد للمخاطر وإدارة الأزمات في المنطقة العربية، مع الأخذ في الاعتبار الأزمات التي تعاني منها العديد من بلدانها، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، والتهديدات المتزايدة الناجمة من تغير المناخ.

أفضل الممارسات

ومن المنظور الإيجابي، تناولت دراسات الحالة أفضل المناهج المبتكرة والمحلية لإدارة التراث الحضري التي اعتمدتها بعض المدن العربية وقد تكون مناسبة لمدن أخرى. كما سلطت دراسات الحالة الضوء على مناهج، مثل: السياسات الشاملة وممارسات التراث المتكاملة والتشاركية في تونس والمغرب؛ والتجديد الحضري بعد الاضطرابات في العراق؛ والممارسات الناشئة لربط التراث بشكل مباشر بالعمل المناخي في السودان؛ ودمج المجتمعات المحلية في إدارة التراث في عمان؛ والطبقة المتنامية من المتخصصين المستقلين في مجال الحفاظ على التراث في مصر؛ والاستثمار المستهدف في إدارة وإحياء التراث في الخليج؛ والجهود المبذولة للوصول إلى توافق الآراء حول قيمة التراث في الأردن. وعلاوة على ذلك، حددت دراسات الحالة بدقة الدراسات المهمة التي أُجريت في مجال اقتصاديات التراث كتقييم البنك الدولي لمشاركته في التجديد الحضري في المدن التاريخية القديمة في بداية القرن الحادي والعشرين. وكلما كانت المدن أكثر مهارة في إنشاء جهات تنفيذية وإدارية مرنة مع هياكل تنظيمية وتشاركية كافية، وقدرات بشرية، وتمويل مستدام وإطار تنسيق فعّال مع السلطات المحلية والوطنية، كلما كانت هذه المدن أفضل في إدارة التراث الحضري والحفاظ عليه.

دور المناهج الشاملة في التراث

تزخر تونس والمغرب بالكثير من المعارف التي يمكن نقلها إلى الدول العربية الأخرى لتتعلم كيفية التكامل والمشاركة في إدارة التراث الحضري والحفاظ عليه. وتبدأ عملية تيسير العمل على مستويات مختلفة من الحوكمة والإدارة بتشريعات التراث الشاملة. ويعتمد هذا الأمر على الجهات التنفيذية القوية والمتخصصة مثل "وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس" (ADER-Fès) في المغرب، التي اتسع نطاقها من مستوى مدينة فاس إلى المستوى الوطني. ويُعدّ الإدماج الهادف لممثلي المجتمع المحلي على المستوى المؤسسي والفردي أمرًا في غاية الأهمية. وتطرح المقارنة بين وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès) في المغرب وجمعية صيانة مدينة تونس (ASM) في تونس سؤالًا مهمًا يتعلق بالإطار القانوني الأمثل للهيئات الإدارية. وباعتبارها منظمة غير حكومية، تعد جمعية صيانة مدينة تونس (ASM) ذات قاعدة شعبية وأكثر شمولاً من وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس (ADER-Fès)، رغم أنها هيئة حكومية. ومع ذلك، أثبتت الجمعية التونسية أنها أكثر عرضة للتغيرات نتيجة للظروف المؤسسية المتغيرة. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه الجهات التنفيذية لها إسهاماتها المقدرة في الإدارة والسياسات من خلال آليات تعاونية متينة مع المؤسسات البلدية على مستوى المدن ومع هيئات إدارة التراث على المستوى الوطني. ومن منظور الاستدامة الاقتصادية، يُعدّ دعم الصناعات التراثية كالسياحة الحِرفية والثقافية هو الأكثر تقدمًا في هذين السياقين، مما قد يتطلب بعض التخطيط المسبق لضوابط مستقبلية للحد من الإفراط في السياحة والتغيير في المشهد الحضري.

أهمية التراث كأساس للتجديد والمرونة

أما في البلدان التي عانت من الصراعات والأزمات السياسية مؤخرًا أو في وقت سابق كالعراق ولبنان وفلسطين وغيرهم، فقد تم استخدام التراث كنقطة التقاء وكدافع لبناء المجتمع من خلال توفير فرص العمل والتجديد الحضري والتعافي من خلال الثقافة. وتُعدّ هذه الدول رائدة في هذا النهج ويمكن القول إنها في طليعة بلدان العالم العربي من حيث ربط التراث بالمرونة الاجتماعية والاقتصادية وتنمية المجتمع. والمثير للاهتمام هنا هو نجاح الحلول الشاملة التي تجمع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، والمواقع الطبيعية والمواقع الثقافية، والأصول الملموسة والأصول غير الملموسة تحت مظلة تراثية واحدة، في إنشاء شبكة مرنة ومتعددة الاستخدامات. وتعمل هذه الشبكة رغم الحواجز التي فرضتها الاضطرابات والأزمات السياسية، وهي متجذرة في التماسك القوي الذي يربط المجتمع المدني بالحكومة المحلية، وهي تستفيد من الشتات الكبير وبارعة في وضع الحلول على مختلف المستويات لمعالجة المشاكل طويلة الأمد والأزمات المفاجئة.

أهمية بناء الشراكات والقدرات

نجحت مصر وعمان في الاعتماد على موارد المجتمع بطرق مختلفة. إن مستوى ثراء التراث المصري لا مثيل له في العالم العربي، إلا أن ضعف القدرات والموارد أدى إلى ظهور مجتمع التراث المهني الذي برع في وضع وتنفيذ الحلول المتعلقة بالتراث. ولعل التجربة التي تجري حالياً في مدينة إسنا الصغيرة في صعيد مصر من أكثر المشاريع الواعدة التي تقودها جهة محترفة تعمل بمفردها من أجل تغيير الفهم السائد في المدينة فيما يتعلق بإمكانات تراثها، سواء كان على مستوى المجتمع أو على المستوى الحكومي. ويقود هذا المشروع مجموعة من المهنيين الذين تخرجوا من مشروع الدرب الأحمر التابع لصندوق الأغا خان للثقافة في مصر، وتم استعراض هذا المشروع هنا كمشروع غير حكومي رائد في مجال تجديد التراث الحضري الشامل في مصر. وهذا ليس سوى مشروع واحد من بين العديد من المشاريع الطويلة الأمد التي يقودها المهنيون في مصر، والتي تساهم على حد سواء في الحفاظ على التراث، والتدريب، وبناء القدرات. وفي عمان، تشجع الحكومة بفعالية على إنشاء شركات صغيرة بقيادة المجتمع لإدارة التراث على المستوى الحضري، وخاصةً في المدن الصغرى التي توجد فيها مجتمعات قبلية، وتُعدّ هذه الخطوة مهمة نحو تحقيق الرعاية المجتمعية الحقيقية للتراث من خلال تقديم الحوافز الاقتصادية.

أهمية إعادة اكتشاف التراث وإعادة ابتكاره: مدينة السلط

يروي هذا التقرير قصة المناهج العديدة التي يمكن من خلالها إعادة اكتشاف التراث وإعادة ابتكاره. وتعتبر مدينة السلط الأردنية الصغيرة من المدن التي طغى على تراثها عجائب التراث الأثري الأردني القديم لفترة طويلة. وقد تم إعادة ابتكار تراث المدينة من خلال دعم أصحاب الأعمال المحليين والدعم المقدم من الأسرة المالكة، بالإضافة إلى تذليل عملية الدراسات الأكاديمية والمهنية التي عبّرت عن تاريخ المدينة في ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي بين مكوناتها. ومن ناحية أخرى، نجحت سلطنة عمان في إعادة استخدام الصاروج، وهو مادة جصية تقليدية كمواد تشطيب مستدامة، يمكن تعميم إنتاجها على الأسواق العامة. أما في لبنان، فبعد نهاية الاضطرابات والأزمات التي شهدتها البلاد، أعيد التفكير في تراث خمس مدن لبنانية كمحرك لإعادة التأهيل الحضري من خلال تحسين البنية التحتية وتطوير السياحة. وفي السودان، وكجزء من برنامج التراث الأخضر [الصندوق ١١]، كانت المتاحف بمثابة المحور الرئيس للجهود المبذولة في مجال التراث الأخضر وتغير المناخ وتنمية المجتمع. كما نجحت البحرين في إعادة ابتكار تراث المحرق ضمن إطار علاقته بالتصميم والثقافة. وآخر هذه المناهج هو ما تم تنفيذه في البلدان الغنية في الخليج التي أعادت التركيز في الاهتمام بتراثها الذي تم تجاهله منذ أمد بعيد رغم أهميته الكبيرة. وكانت لقدرة هذه البلدان في ضخ الموارد المالية والقدرات البشرية لإنشاء أُطر إدارة واستثمار في مجال التراث الحضري دورًا بارزًا في خلق نماذج يمكن للمدن الأخرى أن تتعلم منها. وفي واقع الأمر، يمكن لهذه التجارب الناجحة أن تثير اهتمام المهنيين من جميع أنحاء العالم العربي في تسهيل نقل وتبادل المعرفة.

أبرز التصورات والتوصيات

لخّص الفصل الثالث من هذا التقرير أبرز الدروس المستفادة من دراسات الحالة التي تم استعراضها من خلال تصنيفها إلى ثلاث مجموعات من التصورات لإدارة المدينة. وقد تناول مستوى الرؤية والسياسات المؤسسية تحديد التراث وملكيته ومكانته في رؤى المدينة. أما مستوى الاستراتيجيات والخطط، فقد استعرض الاستراتيجيات المتناقضة لتصنيف التراث مقابل دمج التراث، وتناول هذا المستوى مواضيع حاسمة كاستعمالات الأراضي، والحوكمة، ومواجهة الأزمات. وأخيراً، تطرق مستوى الآليات التنفيذية والإدارية إلى أبرز التحديات المتعلقة بتنفيذ تطوير القدرات، والشمول، وإدارة التغيير، والتعاون، والتمويل، والاستعداد المسبق لمواجهة المخاطر.

وخلاصة القول إنه من الصعوبة بمكان تقديم لمحة عامة شاملة عن المبادئ، والتحديات، والحلول لإدارة التراث الحضري والحفاظ عليه في المدن العربية ضمن إصدارة واحدة فقط. ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى التوصيات الأولية للبلديات المتعلقة بالمستويات الثلاثة لإدارة المدن المشار إليها أعلاه، وقد تم تلخيص هذه التوصيات في الأجزاء التالية من التقرير.

٠١
أبرز التوصيات المتعلقة بالرؤية والسياسات المؤسسية

١. يجب أن يكون مبدأ "الحق في التراث" من ضمن أحكام وبنود الدستور، كما يجب التأكيد على أن هذا الحق مكفول لجميع المواطنين بالتساوي في التمثيل من خلال التراث، والوصول إلى التراث، والقدرة على الاستفادة من التراث، بغض النظر عن العرق، أو العقيدة، أو النوع، أو الطبقة، أو الجنس.

٢. يُعدّ مبدأ "الحق في التراث" ذا تفاصيل دقيقة ويتم التشاور حوله باستمرار بين مختلف الجهات التي تمثل قيمًا ومصالح مختلفة في البلد الواحد. وبالتالي، يجب على سياسات التراث أن تستوعب هذا الإجراء وتعمل على دمج مخرجاته بشكل متدرج في الرؤية الخاصة بتراث البلدان، مع الأخذ في الحسبان مراعاة المطالبات المتضاربة المتعلقة بالتراث المتنازع عليه ومحاولة معالجة هذه المطالبات بشكل عادل. وتُشكّل جماعات المناصرة والمراقبة المستقلة جزءًا لا يتجزأ من هذا الإجراء.

٣. يجب أن تشتمل التشريعات الخاصة بالتراث الحضري على جميع أنواع التراث ضمن إطار قانوني شامل ومتكامل ينص بوضوح على حماية التراث وإدارته ضمن سياسات وأُطر إدارة المدن بهدف عكس رؤى وسياسات حضرية متماسكة.

٤. يجب أن تقوم أُطر إدارة التراث الحضري على أسلوب المشهد الحضري التاريخي لليونسكو (اليونسكو، ٢٠١١). ويتعين تكييف المناهج العالمية مع الظروف المحلية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون لمواقع التراث الحضري إطارٌ إداريًا شاملًا يضم جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة ضمن هيئة واحدة وأن يضم الإطار جميع الجهات المعنية الحكومية والخاصة بشكل هادف.

٥. يجب على سياسات إدارة الأزمات وضع التراث بعين الاعتبار، وذلك للأسباب الآتية: (أ) اعتبار التراث من الأهداف المعرضة للأزمات ويتطلب الحماية المباشرة من المخاطر المحتملة،(ب) اعتباره من العوامل الأساسية للمرونة والتعافي. وهذا ينطبق على جميع أنواع الأزمات، سواء كانت صراعات، أو تنمية حضرية غير منظمة، أو كوارث طبيعية، أو أزمات اجتماعية واقتصادية، أو قضايا متعلقة بالتغير المناخي.

وعلى الرغم من أن الرؤية والسياسات المتعلقة بالتراث تبدأ على المستوى الوطني، فإنه لا يجب على البلديات أن تكون مجرد طرف متلقي للقرارات الحكومية. وباعتبار البلديات هي إحدى الجهات المعنية الرئيسة، فبالتالي، تُعدّ البلديات من أبرز المساهمين في عملية تحديد قيمة التراث. وباعتبارها الجهة المسؤولة عن إدارة المدينة، يمكنها تيسير اتخاذ القرارات التشاركية، وخاصة من خلال الإدارات المنتخبة كمجالس المدن. وبالإضافة إلى ذلك تقع على عاتق البلديات مسؤولية تنفيذ السياسات وتوجيه الموارد من وإلى التراث لصالح مواطنيها.

ولكي تصبح البلديات جهات فاعلة رئيسة على هذا المستوى، يجب أن يكون تحديد الرؤية والسياسات عملية لامركزية، بحيث تبدأ هذه العملية من الحكومة المحلية ومن ثم تنقل إلى الحكومة الوطنية وليس العكس. ويتطلب هذا الأمر إطارًا متينًا للتمثيل السياسي على مستوى الحكومة المحلية، كما يتعين دعم هذا الإطار من خلال بيروقراطية راسخة تضمن المؤسسية والاستمرارية. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب هذا الإطار أيضًا آلية وطنية فعالة لتجميع وتوحيد الأصوات الممثلة على المستوى المحلي ضمن رؤية، وسياسات وطنية واضحة. وتُعدّ هذه الآلية الوطنية لتوحيد الأصوات صمام الأمان في وجه الانقسامات والمصالح المحلية التي قد تطال الرؤية والسياسات الوطنية. وعلى الرغم من أن العملية التي تبدأ من الحكومة المحلية من أسفل إلى أعلى تشمل التراث ضمن مجموعة كبيرة من القضايا المتعلقة بجودة الحياة على المستوى المحلي، تركز الآلية الوطنية لتوحيد الأصوات على التراث (وربما جنبًا إلى جنب مع المجالات ذات الصلة كالثقافة والسياحة) على المستوى الوطني وتجعله متوافقًا مع رؤية شاملة وطويلة الأمد.

وفي الجزء التالي يتم التطرق لآلية تنفيذ الرؤية والسياسات على المستوى الاستراتيجي ومستوى الخطط والتنفيذ.

٠٢
أبرز التوصيات الخاصة بالاستراتيجيات والخطط

١. تتعلق إدارة التراث الحضري والحفاظ عليه بشكل أساسي بإدارة التغيير. ومع نمو وتطور المدن والمجتمعات، يحدث خلال هذه العملية ظهور المزيد من أشكال التراث التي تتطلب المحافظة عليها للأجيال القادمة. ويأخذ منهج الإدارة المرتكزة على أفراد المجتمع أو المبنية على السرد في الاعتبار مصالح الجهات المعنية وأصحاب المصلحة، وبالتالي فهو يسمح للمدن بالتغيير والنمو مع الحفاظ على تراثها. كما أن هذا المنهج يمكّن المدن من تحقيق التوازن بين أنظمة إدارة التراث القائمة على المواد والأنظمة القائمة على القيم.[٣٥]

٢. تُعدّ إدارة التغيير الحضري من أبرز اهتمامات خطط المدينة لإدارة التراث الحضري والحفاظ عليه. ومن شأن هذه الخطط أنها تعمل على خلق التوازن بين الحفاظ على حماية التراث مع احتياجات المدينة. وتربط هذه الخطط المناطق التراثية بالمخططات الاستراتيجية والمخططات الشاملة الكبرى من خلال آليتين متكاملتين، وهما: (١) حماية المواقع التراثية، و(٢) دمج التراث في النسيج العمراني. وتضمن هذه الآليات ألا تأتي التنمية على حساب القيم التراثية، بل تسهم في توظيف التراث كأصل حضري يدعم التنمية في المدينة. وتبعًا لذلك، تؤدي خطط إدارة التراث دوراً حيوياً في القضايا الرئيسة المتعلقة بإدارة المدينة مثل أنظمة استعمالات الأراضي والتنقل. وهي تُعدّ من الوثائق الأساسية في وضع الشروط المرجعية لدراسات تقييم أثر التراث التي تحدد تأثير التدخلات الحضرية المقترحة على التراث. وبشكل موجز، يمكننا القول إن خطط إدارة التراث (بصفتها أدوات تخطيط) وتقييم أثر التراث (بصفته أدوات صنع القرار) وكلاهما يعملان على تمكين إدراج التراث ضمن الأُطر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية للمدينة، وبالتالي يساهمان في سد الفجوة بين تحديد التراث ودمجه.

٣. يجب أن تكون الاستراتيجيات التي تهدف إلى سد الفجوة بين تحديد التراث ودمجه مدعومة مؤسسياً، ومستدامة اجتماعيًا، ومجدية اقتصاديًا. وبعبارة أخرى، يتعين تعويض الأعباء الاقتصادية المتمثلة في الحفاظ على التراث وإدارته بفوائد مجتمعية محددة بوضوح ومستمدة من التراث كمورد.

٤. تُعدّ الفوائد المجتمعية مستمدة من القيم التي استلزمت تصنيف هذا الجانب من المدينة باعتباره تراثاً في المقام الأول. ومن الناحية الاستراتيجية، يجب أن تمتد هذه القيم لتشمل قيم عدم الاستخدام التي تم تجريبها من قِبل أفراد المجتمع، ولكنها لا تنعكس بالضرورة في عمليات السوق. ومن ناحية الخطط، يجب أن تكون التدابير التي تهدف إلى تحديد هذه القيم والمكاسب مرتبطة بتحسين جودة الحياة بشكل عام،

٣٥ لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى مقدمة هذا التقرير

وليست مرتبطة فقط بتوليد الإيرادات. ويجب كذلك إحاطة صناع القرارات والجهات المعنية وأصحاب المصلحة بهذه القيم والمكاسب بوضوح. ولا يعني هذا الأمر بأي حال من الأحوال تجاهل المكاسب المالية. ومن الممكن أن تساهم الحوافز الاستثمارية المبتكرة، مثل: خفض الضرائب أو فواتير المرافق العامة، إلى حد كبير في تشجيع الاستثمارات الخاصة في التراث المملوك للقطاع الخاص، ومن شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع قيمة العقارات في المناطق التراثية.

٥. تحدد عمليات تقييم الاحتياجات التشاركية الأولويات التي تتجاوز استهداف التراث المهدد بالاندثار. وبالتالي، يتعين على الإجراءات ذات الأولوية أن تستهدف أيضًا التراث الذي يساهم في تلبية الاحتياجات العامة للمدينة، مثل: إعادة تأهيل مخزون المساكن التاريخية أو إعادة ابتكار المناطق الصناعية التراثية كمحفزات لعملية إعادة التأهيل الحضري. ويُعدّ تحسين الخدمات، والبنية التحتية، والمساحات العامة من الأولويات المشتركة بين كل من إدارة التراث وحوكمة المدينة. إن تنسيق الجهود وتوحيد الموارد بين مديري إدارات التراث والبلديات يعزز من الكفاءة ويحدث فرقاً كبيراً في الإنجاز.

٦. ويتطلب هذا الأمر أيضًا تحولًا هيكليًا في كيفية إدارة المدن. وقد يكون هذا هو التحدي الأكبر، لأنه يتطلب من المدن أن تنظر إلى ما هو أبعد من حدودها الإدارية ونطاق وهيكل الحوكمة التقليدية. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال اعتماد مناهج حل المشاكل كالتفكير في النظم أو التفكير في التصميم. وتشتمل الاستراتيجيات والخطط الجديرة بوضعها في الاعتبار على إقامة التحالفات مع المجموعات الشعبية، والنقابات، والاتحادات، والمطورين المحليين، والعمل على الروابط الموضوعية أو الجغرافية (الريفية / الحضرية أو التراث / البيئة على سبيل المثال) وإنشاء شراكات إقليمية وعالمية لتوليد الموارد.

٧. تؤدي الصناعات التراثية دوراً حيوياً في هذه المعادلة. حيث تشكل السياحة الثقافية والتاريخية ٤٠٪ من السياحة العالمية،[36] والتي تقدر في المقابل بأكثر من ٩٪ من الاقتصاد العالمي. وتؤدي الحِرف اليدوية دورًا مزدوجًا في الحفاظ على التراث وإعادة توليد الدخل. وعلاوة على ذلك، هنالك أيضاً إمكانات غير مستغلة في التراث الرقمي والافتراضي، سواء كان ذلك لتعزيز المواقع التراثية أو تسويقها رقمياً. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن تتم حماية الاستراتيجيات التي تهدف إلى تطوير هذه الصناعات كموارد من فرط السياحة والتجديد الحضري، مع ضمان حصة عادلة للمجتمعات المحلية في الأرباح.

٨. يجب أن يمتد فهم التراث الثقافي في المدن العربية إلى: أ) النطاق الزمني ليشمل تراثها المحلي والحديث، وب) التصنيف ليشمل التراث غير الممثل، مثل: التراث الصناعي، وتراث المياه، وتراث الحياة اليومية. ويُعدّ التراث الثقافي غير المادي هو جوهر عبقرية المدينة، ويجب الاحتفاء بدوره في حياة المدينة وتعزيزه ولا يجب أن يتم تجاهله في دراسات تقييم أثر التراث.

٩. يُشكّل تطوير أوجه التعاون بين القطاعات الأخرى جزءاً محورياً من هذه الاستراتيجية. وترتبط مجالات الفن، والثقافة، والتصميم ارتباطًا وثيقًا بإدارة التراث الحضري. ومن الممكن أن تُستوحى هذه القطاعات من التراث، وإنتاجها من خلال الأنشطة القائمة على التراث (كالِحرف اليدوية، على سبيل المثال لا الحصر) وعرضها وأدائها في البيئات التراثية. والأمر الأكثر أهمية هو مساهمة هذه القطاعات في استمرارية وأهمية الأنشطة التراثية من خلال خلق تراث المستقبل. وقد يكون قطاع التصميم العمراني هو الحليف الأكثر أهمية.

١٠. يجب أن تتجانس أعمال التطوير الحضري الجديدة ضمن مواقع التراث، ولكن لا يجب أن تقتصر هذه الأعمال على الأساليب التقليدية. ويتعين على البلديات تطوير المعرفة والمهارات اللازمة للعمل جنبًا إلى جنب مع المصممين لتنظيم أعمال التطوير الحضري دون إعاقة الإبداع والابتكار. وهذا يتطلب تفسيراً حساساً لكل حالة على حدة للقوانين الحضرية وأنظمة البناء لخلق إضافات معاصرة ومميزة للمدينة تتماشى مع مشهد المدينة وتراثها.

١١. تتمتع الروابط البيئة بنفس القدر من الأهمية، وخاصة في ضوء التأثير المثير للقلق لتغير المناخ على التراث والدور المتزايد الذي يؤديه التراث في العمل على الحد من تغير المناخ. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن التراث معرض بشكل خاص لتغير المناخ ويجب منحه الأولوية في جهود التخفيف والتكيف. أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن تغير المناخ ليس ظاهرة جديدة وهنالك الكثير مما يمكن تعلمه من أساليب التكيف والتخفيف السابقة. ولا تُعدّ المواقع التراثية والمتاحف داخل المدينة مجرد مصادر لهذه المعرفة. بل هي منصات ممتازة لحشد الجهود من أجل الأعمال المتعلقة بتغير المناخ. إن معرفة أساليب البناء والمواد التقليدية المستخدمة هي بدائل أكثر خضرة وذات مخلفات أقل من نظيراتها الحديثة.

١٢. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون هنالك استراتيجيات لإدارة المخاطر وحل الأزمات من أجل التنفيذ السريع من قبل البلديات. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات تحديد المخاطر والتخفيف منها ورصدها.

يجب أن تندرج إدارة وتنفيذ التراث الحضري ضمن نطاق عمل البلديات. ويجب أن تكون ضمن هذه البلديات جهة تخطيطية أو تنفيذية تتولى مسؤولية مواقع التراث الحضري. وفي المقابل، يتعين على الجهة أن تضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية ذات الصلة. ولا يجب أن يتم تقسيم مواقع التراث الحضري على أكثر من منطقة إدارية واحدة داخل المدينة. ويجب أن تكون الجهة المعنية بالتراث داخل البلدية مسؤولة عن المهام الإدارية اليومية،

[36] https://www.weforum.org/stories/2024/02/turning-tourism-into-development/#:~:text=Cultural%20and%20historical%20travel%20accounts,to%20ensure%20prosperity%20is%20shared

بالإضافة إلى التخطيط، والإشراف، وتنفيذ المشاريع الخاصة بالحفاظ على التراث وإعادة تأهيله. ويجب أن يقود الرؤية والسياسات وصنع القرارات ممثلون منتخبون – عن طريق مجلس المدينة على سبيل المثال - بما يتماشى مع الخطط والسياسات الوطنية. ويجب على البلدية أيضاً أن تضع إطاراً فعالاً للحوكمة التشاركية، وتجميع المعرفة والسعي إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن القيام بذلك عن طريق قنوات متعددة مثل المجالس الاستشارية، واللجان، والشراكات مع المؤسسات، والمنظمات الأكاديمية، والمهنية، والمجتمعية.

وبعد معالجة هذه القضايا على المستوى الاستراتيجي والخطط، تأتي الخطوة التالية وهي التنفيذ، وبالتالي، تحتاج البلديات إلى آليات إدارية وتنفيذية كافية.

٠٣
أبرز التوصيات على المستوى الإداري والتنفيذي

١. هنالك شح في المهارات والقدرات في جميع أنحاء العالم العربي. وهنالك حاجة إلى برامج تدريبية أكاديمية ومهنية في مجال الحفاظ على التراث وإدارته بشكل عام، وخاصة تلك التي تركز على جوانب الحفاظ المعماري، والتحليل الهيكلي، وترميم المباني التاريخية، ومواد البناء التقليدية والحرف اليدوية، وتصميم الفراغات بالنسيج العمراني، والتخطيط، وتصميم المدن والمناظر الطبيعية، وحلول التنقل في الأماكن التاريخية واقتصاد التراث.

٢. من شأن إنتاج المعرفة باللغة العربية وترجمة النصوص الأساسية أن يسهل تنمية المهارات وبناء القدرات. بالإضافة إلى المواضيع الفنية والمهارات، وهناك حاجة إلى نصوص نظرية ومنهجية مستمدة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومصممة خصيصًا لها.

٣. أهمية المعرفة متعددة التخصصات لفروع معينة من المجالات الأخرى وتطبيقها في مجال التراث. على سبيل المثال، تعد التقنيات الرقمية لسرد مواضيع التراث من العناصر الأساسية، بالإضافة إلى أهمية أدوات التوثيق، وعمليات المسح، والخرائط، وإدارة البيانات، وتحليل البيانات، واتخاذ القرارات القائمة على البيانات.

٤. يجب ربط الأطر التشاركية مثل التصميم من خلال التشاور والبحث والتصميم التشاركي بآليات حوكمة المدينة، ومن الممكن أن تكون أيضًا خاصة بالمشروع. ويمكن أن يرتبط أفراد المجتمع مع هذه الأدوات من خلال الشبكات والمنصات الافتراضية.

٥. يمكن للمدن التي لا يوجد فيها أُطر مؤسسية فعّالة أن تضع أطرها الخاصة لتمكين الأفراد وبناء الثقة. ويمكن للمدن التواصل مع سكانها المحليين، أو الأجهزة المهنية الأخرى مثل النقابات المهنية أو الجمعيات أو أصحاب الممتلكات. كما يمكنها التواصل مع أفراد المجتمع من خلال الشبكات والمنصات الافتراضية، على الرغم من أن هذا قد يستبعد " الذين لا يستطيعون الوصول إلى التقنية أو "الأميين رقميًا أو تقنيًا"، أي غير القادرين على استخدامها بشكل فعال.

٦. تعد أدوات التواصل الفعّال والبحث التشاركي والتصميم المشترك متنوعة ومتعددة، ومن مسؤولية مديري المدن اختيار الأدوات الأكثر ملاءمة وتكييفها مع احتياجاتهم. ومع ذلك، يجب أن يكونوا على دراية بالتسلسلات الهرمية في أي عملية من عمليات الإبداع المشترك، والتسلسلات الهرمية التي يجب معالجتها وتصحيحها قدر الإمكان.

٧. على المستوى التنفيذي، يتم تفصيل السياسات العامة والأطر الاستراتيجية، مثل: القوانين والخطط الاستراتيجية وخطط إدارة الحفاظ وخطط إدارة المخاطر والأزمات، من خلال اللوائح وأنظمة استخدامات الأراضي وقوانين البناء وخطط العمل للاستجابة للكوارث.

٨. كما ذكرنا آنفاً، تعد عمليات تقييم أثر التراث أداة تسهل اتخاذ القرارات بشأن التدخلات الحضرية الشاملة على أساس كل حالة على حدة. أما بالنسبة للتدخلات الصغيرة، يبحث مخططو المدن والمطورون عن الحلول التي تقوم على استخدامات الأراضي وأنظمة البناء وتكون مصممة وفقاً للسياق والوظيفة ورؤية التصميم.

٩. يمكن أن تشمل الأدوات الأخرى الخاصة بكل حالة لإدارة الأراضي حقوق الارتفاق التي تحتفظ بالملكية الخاصة مع حماية الأصول التراثية. ومن الأدوات الأكثر صرامةً أداة نزع الملكية للصالح العام، على الرغم من أن هذه الأداة يجب أن تكون الخيار الأخير.

١٠. تتطلب هذه الأدوات موظفين مدربين ضمن إطار تنظيمي مصمم جيدًا لتنفيذها. كما تتطلب المراجعة والتقييم باستمرار وذلك من خلال استخدام أدوات الرصد والتقييم. وتقع مسؤولية إدارة الأزمات وخطط الاستجابة للكوارث على عاتق فرق خاصة مدربة على التجمع السريع والعمل ضمن إطار إدارة الأزمات والكوارث الكبرى في المدينة.

١١. يعتمد التدخل على المستوى الحضري على تنسيق عالي المستوى بين القطاعات المختلفة داخل الحكومة. كما يتطلب شراكات بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى التنسيق مع المجتمع المدني وممثلي المجتمع المحلي.

١٢. في حالات التراث الحضري، تعمل البلديات مع الجهة الوطنية المختصة المسؤولة عن التراث، وهما معًا يشكلان المحرك

الرئيس لهذه العملية. ولتبسيط هذه العملية، غالبًا ما يتم إنشاء جهات حوكمة خاصة أو لجان توجيهية تضم ممثلين عن كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة كأعضاء.

١٣. تتطلب الإدارة المالية مجموعة خاصة بها من الأدوات، وأكثرها تحديًا هي أساليب تقييم القيمة غير المستخدمة التي يمكن أن تترجم مؤشرات الأداء غير النقدية إلى قيمة نقدية. فعلى سبيل المثال، يؤدي زيادة الوصول إلى المساحات التراثية إلى تحسين جودة الحياة مما يؤثر بدوره على الصحة والرفاهية العقلية، ويمكن أن يكون أحد مؤشراتها تقليل الإنفاق على الرعاية الصحية.

١٤. ومع ذلك، لا يجب تجاهل حقيقة أن المواقع التراثية هي في الأساس ملكيات عقارية، وأن الأدوات لتقييم تأثير إجراءات الإدراج والحفاظ على قيمة العقارات لا غنى عنها، وكذلك أدوات الإدارة المالية لتحسين تدفقات إيرادات الملكيات العقارية.

١٥. تعد الحوافز الاستثمارية أيضًا أدوات أساسية يجب تصميمها بأسلوب يتناسب مع مختلف مستويات الاستثمار بشكل تدريجي. فعلى سبيل المثال، تعد التخفيضات الضريبية حوافز فعالة لكبار المستثمرين، بينما تكون القروض الصغيرة والإعفاء من فواتير المرافق أكثر ملاءمة لمُلّاك المنازل والشركات الصغيرة.

١٦. بالإضافة إلى هذه الأدوات، سيظل جمع الأموال جزءًا لا يتجزأ من حماية التراث، مع استهداف مديري التراث لبرامج المنح، والمحسنين من القطاع الخاص، والتمويل الجماعي، والضغط من أجل الحصول على حصص أكبر من التمويل الحكومي.

وفي الختام،

تقدم كلمات المعماري النرويجي كريستيان نوربيرج-شولتز خاتمة مناسب لهذا التقرير ورؤية تحمل مزيجًا من التفاؤل والتبصر. إنها تذكير بأن التراث، رغم تعقيده، إلا أنه يلامس وجداننا قبل عقولنا، لأنه ببساطة جزء من هويتنا. يذكرنا تراث مدننا العربية بأننا، رغم تنوع بيئاتها، ننتمي إلى منطقة ذات نسيج مجتمعي واحد. وهذا بالضبط ما يجعل الحفاظ على إرثنا الحضري، بكل تحدياته، جهدًا يستحق العناء لأنه ليس مجرد ماضٍ نحميه، بل ذاكرة حيّة ومجتمعات أكثر وعيًا بجذورها وأصالتها.

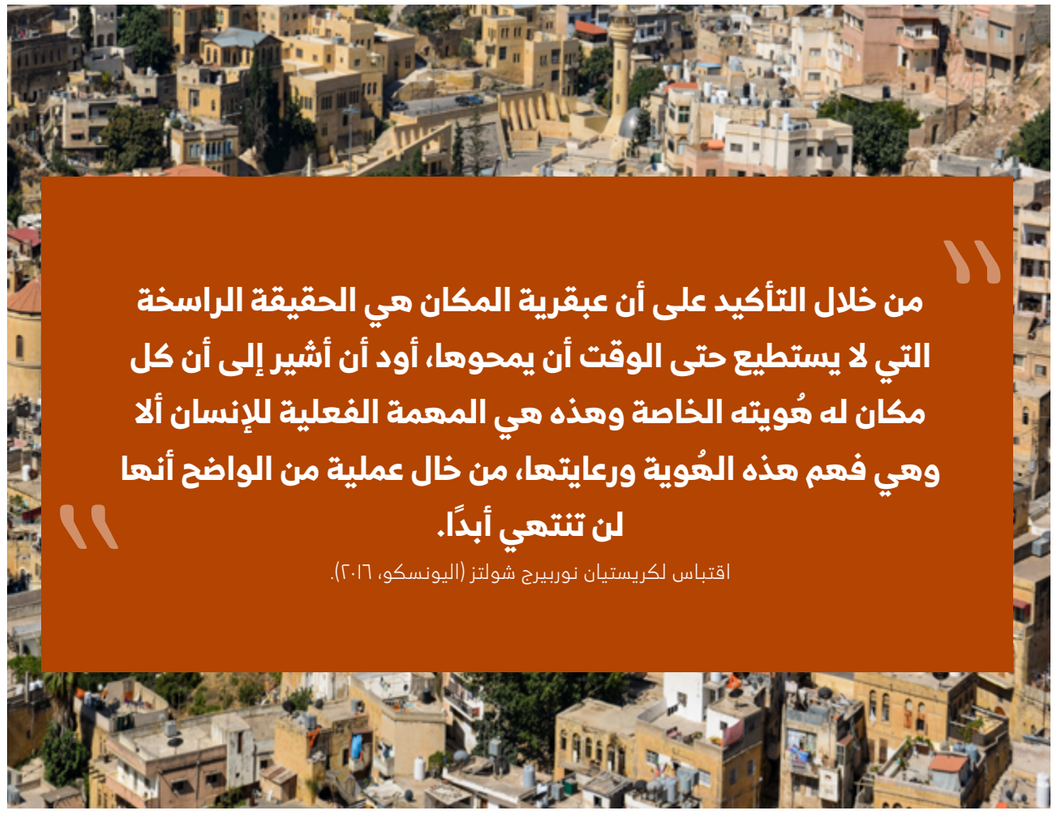

> "من خلال التأكيد على أن عبقرية المكان هي الحقيقة الراسخة التي لا يستطيع حتى الوقت أن يمحوها، أود أن أشير إلى أن كل مكان له هُويته الخاصة وهذه هي المهمة الفعلية للإنسان ألا وهي فهم هذه الهُوية ورعايتها، من خال عملية من الواضح أنها لن تنتهي أبدًا."
>
> اقتباس لكريستيان نوربيرج شولتز (اليونسكو، ٢٠١٦).



المراجع

1. Abu Alsaud, L., & Abu El Ezz, A. (2020). The Palestinian Tangible Cultural Heritage Law of the Year 2018. Minbar Magazine of Archaeological Heritage, 9 (1).

2. Aburamadan, R., Trillo, C., Udeaja, C., Moustaka, A., Awuah, K. G. B., & Makore, B. C. N. (2021). Heritage conservation and digital technologies in Jordan. Digital Applications in Archaeology and Cultural Heritage, 1-12. https://doi.org/10.1016/j.daach.2021.e00197.

3. Aga Khan Trust for Culture Historic Cities Support Programme. (2005). Cairo: Urban Regeneration in the Darb al-Ahmar District: A Framework for Investment. https://www.archnet.org/publications/5452

4. Agence d'Urbanisme du Grand Tunis. (2017). Plan d'aménagement Urbain.

5. Ajuntament de Barcelona. Heritage. https://ajuntament.barcelona.cat/ciutatpatrimoni/en

6. Al Balad Development Company. (2024). Revitalizing Jeddah's Historical District for a Global Future. https://balad.com.sa/en/.

7. Al Riyami, H., Almuhrzi, H., & Scott, N. (2022). Heritage hotel experiences in Nizwa, Oman. International Journal of Tourism Research, 24(1), 169–180. https://doi.org/10.1002/jtr.2492.

8. Al-hagla, K. S. (2010). Sustainable urban development in historical areas using the tourist trail approach: A case study of the Cultural Heritage and Urban Development (CHUD) project in Saida, Lebanon. Cities, 27(4), 234–248. https://doi.org/10.1016/j.cities.2010.02.001.

9. Al-Ibrashy, M. (2021). The cultural heritage of Egypt's cities: burden or resource? In Robert Springborg & et. al. (Eds.), Routledge Handbook on Contemporary Egypt (pp. 373–388). Routledge.

10. Al-Jawadi, A. S., Ali, S. H., & Adeeb, H. Gh. M. (2022). Engineering Investigation of the Geological Problems for Old Mosul City by Remote Sensing and GIS. IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 1080(1), 012018. https://doi.org/10.1088/1755-1315/1080/1/012018

11. Allies and Morrison. Msheireb Downtown Doha. https://www.alliesandmorrison.com/projects/msheireb-downtown-doha

12. Allies and Morrison, Elsea, D., & Westwood, M. (2021). A new urban model: Learning from Msheireb. Allies and Morrison.

13. Aloshan, M., Elghonaimy, I., Mesbah, E., Gharieb, M., Heba, K. M., & Alhumaid, M. H. (2024). Strategies for the Preservation of Historic Areas within Existing Middle Eastern Cities: The Case of Historic Jeddah. Buildings, 14(3), 717. https://doi.org/10.3390/buildings14030717

14. Alraouf, A. A. (2016). The Rehabilitation of the Muharraq Historical Centre, Bahrain: A Critical Narrative". In K. Exell & T. Rico (Eds.), Cultural Heritage in the Arabian Peninsula. (1st ed., pp. 173–188). Routledge. https://www.perlego.com/book/1634878

15. Amnesty International. (2002, November). Israel and the Occupied Territories: Shielded from scrutiny. https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/10/mde151432002en.pdf

16. Arab Urban Development Institute. (2023). Revitalization of Muharraq. https://araburban.org/en/infohub/projects/?id=6855#:~:text=The%20revitalization%20of%20Muharraq%2C%20the,Centre%20for%20Culture%20and%20Research.

17. Arab Urban Development Institute. (2024). Heritage Management in Arab Cities. Mudununa V.4, 1-55. https://araburban.org/wp-content/uploads/2024/06/Mudununa-English-Issue-4_Pages.pdf

18. Arafat, N. (2020). "Recovery and reconstruction: An analysis of the case study of the historic city of Nablus." in ICOMOS-ICCROM Analysis of Case Studies in Recovery and Reconstruction; https://openarchive.icomos.org/id/eprint/2447/1/ICOMOS-ICCROM%20Analysis%20of%20Case%20Studies%20in%20Recovery%20and%20Reconstruction%20Volume%201.pdf.

19. ARC-WH & ICOMOS. (2021). Exploring Cultural Heritage of the Arab Region: Potential offered for a more balanced World Heritage Lists. https://openarchive.icomos.org/2525/1/ARC-WH%20ICOMOS_Exploring-Cultural-Heritage-of-the-Arab-Region.v2.pdf

20. Avrami, E. C., Macdonald, S., Mason, R., & Myers, D. (Eds.). (2019). Values in Heritage Management: Emerging Approaches and Research Directions. The Getty Conservation Institute.

21. Bagader, M. (2014). The Old City of Jeddah: From a walled city to a heritage site. 365–374. https://doi.org/10.2495/DSHF140311

22. Bahrain Authority for Culture and Antiquities. (2022). The President of the Bahrain Authority for Culture and Antiquities Commends the Zoning Regulations for Construction Regulations for construction in the Kingdom of Bahrain. https://culture.gov.bh/en/mediacenter/news_center/2022/Oct2022/Name,21126,en.html

23. Bandarin, F., & Van Oers, R. (2012). The Historic Urban Landscape: Managing Heritage in an Urban Century (1st ed.). Wiley. https://doi.org/10.1002/9781119968115

24. Bigio, A. G., & Licciardi, G. (2010). The urban rehabilitation of medinas: The World Bank experience in the Middle East and North Africa. (No. No. 9; Urban Development Series).

25. Bond, S., & Worthing, D. (2016). Managing Built Heritage: The Role of Cultural Values and Significance (2nd Edition). Wiley-Blackwell.

26. Boussaa, D., & Madandola, M. (2024). Cultural heritage tourism and urban regeneration: The case of Fez Medina in Morocco. Frontiers of Architectural Research, 13(2), 1228–1248. https://doi.org/10.1016/j.foar.2024.04.008

27. Campaign for a Living Venice. (2022). Letter from an ex-Venetian: "Love Venice? Then don't come to Venice." https://campaignforalivingvenice.org/2022/04/23/letter-from-an-ex-venetian-love-venice-then-dont-come-to-venice/

28. Casanovas, X. (2008). RehabiMed Method: Traditional Mediterranean Architecture. Rehabimed.

29. Cassity, P., Corson, D., & Saldibar, J. (n.d.). How to Determine Compatibility for New Structures in a Relatively (Visually) Consistent Historic District. In Gorski, Esser. Regulating New Construction in Historic Districts. https://www.cantonmi.gov/DocumentCenter/View/7242/NTHP-Preservation-Books_Regulating-New-Construction-in-Historic-Districts

30. CEIC Data. (n.d.). Bahrain Population: Muharraq. https://www.ceicdata.com/en/bahrain/population-by-region/population-muharraq#:~:text=Bahrain%20Population%3A%20Muharraq%20data%20was,of%20289%2C155.000%20Person%20for%202023.

31. Cheaito, H. (2023). "Local Governance in Lebanon: The Great Mirage". The Tahrir Institute for Middle East Policy. https://timep.org/2023/05/18/local-governance-in-lebanon-the-great-mirage/

32. CHIFA. Impact and Identity, Investing in Heritage for Sustainable Development.https://heritagefinance.org/resources/

33. City population. Fez. https://www.citypopulation.de/en/morocco/admin/03__f%C3%A8s_mekn%C3%A8s/

34. City Population. Jubayl Population. https://www.citypopulation.de/en/lebanon/admin/jabal_lubn%C4%81n/26__jubayl/

35. City Population. As-Salt. https://www.citypopulation.de/en/jordan/cities/

36. City Population. (2023). Medina. https://www.citypopulation.de/en/tunisia/admin/tunis/1152__medina/

37. Cocola-Gant, A. (2018). Tourism gentrification. In L. Lees With Martin Phillips (Ed.), Handbook of Gentrification Studies. Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9781785361746.00028

38. Council for Development and Reconstruction. (nd). About CDR. https://www.cdr.gov.lb/en-US/

39. Cunha Ferreira, T., Rey-Pérez, J., Pereira Roders, A., Tarrafa Silva, A., Coimbra, I., & Breda Vazquez, I. (2023). The Historic Urban Landscape Approach and the Governance of World Heritage in Urban Contexts: Reflections from Three European Cities. Land, 12(5), 1020. https://doi.org/10.3390/land12051020

40. Daher, R. & et.al. (2019). As-Salt: The Place of Tolerance and Hospitality (No. Volume II; Conservation Management Plan).

41. Daher, R. F. (2005). Urban Regeneration/Heritage Tourism Endeavours: The Case of Salt, Jordan 'Local Actors, International Donors, and the State'. International Journal of Heritage Studies, 11(4), 289–308. https://doi.org/10.1080/13527250500235575

42. Daher, R. F. (2021). The fragmentary production of knowledge on cultural heritage on the Arab world: From an orientalist vision to a scarce engagement with epistemological and theoretical spheres. Archnet-IJAR: International Journal of Architectural Research, 15(3), 839–853. https://doi.org/10.1108/ARCH-01-2021-0018

43. Davis, T. (2014). From Babylon to Baghdad: Cultural Heritage and Constitutional Law in the Republic of Iraq. International Journal of Cultural Property, 21(4), 445–463. https://doi.org/10.1017/S0940739114000265

44. Daw'an Architecture Foundation. (n.d.). https://www.dawanarchitecturefoundation.org

45. Donkin, L. (2001). Crafts and Conservation: Synthesis Report for ICCROM. ICCROM. https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/iccrom_02_craftsandconservation_en.pdf

46. Doulgkeri, F. (2024). Overrun Athens: How the Greek capital is finding solutions to the tourist influx. Euronews. https://www.euronews.com/2024/07/08/overrun-athens-how-the-greek-capital-is-finding-solutions-to-the-tourist-influx

47. El Harrouni, K. (2024). Sustainable Urban Conservation of Historical Cities: The Case of Fez Medina, Morocco. In ed. L. Makhloufi (Ed.), Urban Heritage and Sustainability in the Age of Globalisation (pp. 125–140). Open Book Publishers.

48. Elefante, C. (09/2). The Greenest Building Is... One That Is Already Built. Forum Journal, 27(1), 62–72. https://doi.org/10.1353/fmj.2012.a494514

49. El-Rashidi, S. (2019). Revitalisation of Muharraq: On Site Review Report, edited by Aga Khan Award for Architecture. ArchNet. https://www.archnet.org/publications/14031

50. Escuela Taller de Filipinas Foundation, Inc. (n.d.). https://escuelataller.org.ph

51. Ettehadieh, H. (1998). Rehabilitation of the Oukalas: Technical Review Summary. ArchNet. https://www.archnet.org/sites/2724

52. Euromed Cities Network. (2024). Fez. https://www.reseau-euromed.org/ar/ville-membre/%D9%81%D8%A7%D8%B3/

53. European AtlaS-WH Interreg proejct. (2018). http://www.atlaswh.eu/

54. Exell, K., & Rico, T. (Eds.). (2016). Cultural heritage in the Arabian Peninsula: Debates, discourses and practices. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315575285

55. Fakhoury, L., & Haddad, N. (2014). Manual for the Conservation of the Historic Centre of Salt.

56. Fakhoury, L., & Haddad, N. A. (2022). Protecting the Heritage of Salt: Multidisciplinary Participation and Community Engagement. In A. Badran, S. Abu-Khafajah, & S. Elliott (Eds.), Community Heritage in the Arab Region (pp. 159–185). Springer International Publishing. https://doi.org/10.1007/978-3-031-07446-2_8

57. Feilden, B., & Jokilehto, J. (1998). Management Guidelines for World Heritage Sites. ICCROM. https://www.iccrom.org/sites/default/files/2018-02/1998_feilden_management_guidelines_eng_70071_light_0.pdf

58. Florida, R. (2002). The Rise of the Creative Class: And How It's Transforming Work, Leisure, Community and Everyday Life. Basic Books.

59. Foda, O. D. (2014). The Pyramid and the Crown: The Egyptian Beer Industry from 1897 to 1963. International Journal of Middle East Studies, 46(1), 139–158. https://doi.org/10.1017/S0020743813001323

60. Fu, L., Zhang, Q., Tang, Y., Pan, J., & Li, Q. (2023). Assessment of urbanization impact on cultural heritage based on a risk-based cumulative impact assessment method. Heritage Science, 11(1), 177. https://doi.org/10.1186/s40494-023-01024-0

61. Ginzarly, M., Houbart, C., & Teller, J. (2019). The Historic Urban Landscape approach to urban management: A systematic review. International Journal of Heritage Studies, 25(10), 999–1019. https://doi.org/10.1080/13527258.2018.1552615

62. Global Atlas of Environmental Justic. (2022). Heliopolis Municipality Completely Removes Tram Line, Egypt. https://ejatlas.org/conflict/decommissioning-of-the-heliopolis-neighbourhood-tram-line1

63. Hadji, F., Aslan, Z., Bougherira, Q., & Mushtaha, E. (2023). Impact of legislative precision in the management of the Casbah. Built Heritage, 7(1), 8. https://doi.org/10.1186/s43238-023-00088-y

64. Hashemite Kingdom of Jordan. (n.d.-a). Law No. 5 (2005). https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/11237

65. Hashemite Kingdom of Jordan. (n.d.-b). Law No. 21 (1988). https://www.wipo.int/wipolex/en/legislation/details/11239

66. Hassan, F., Mohsen, Y., & De Trafford, A. (Eds.). (2008). Cultural heritage and development in the Arab world. Bibliotheca Alexandrina.

67. Haut-Commissariat au Plan du Maroc - Centre National de Documentation. (2009-2023). Recensement général de la Population et de l'Habitat. https://www.hcp.ma/Note-sur-les-premiers-resultats-du-Recensement-General-de-la-Population-et-de-l-Habitat-2014_a1516.html;

68. Hifadhi Zanzibar. (n.d.). https://www.hifadhizanzibar.com

69. Hobeika, M., Dawalibi, V., Kallas, G., & Russo, A. (2024). Evaluating the Landscape and Ecological Aspects of Urban Planning in Byblos: A Multi-Faceted Approach to Assessing Urban Forests. Land, 13(4), 464. https://doi.org/10.3390/land13040464

70. ICCROM. (2016). Guide to Risk Management of Cultural Heritage. ICCROM. https://www.iccrom.org/sites/default/files/2017-12/risk_management_guide_english_web.pdf

71. ICCROM. (2020). "Culture Cannot Wait: Heritage for Peace and Resilience 2019 – 2020". https://www.iccrom.org/projects/culture-cannot-wait-heritage-peace-and-resilience-2019-%E2%80%93-2020.

72. ICCROM & Prince Claus Fund. (2018). First Aid to Cultural Heritage in Times of Crisis. https://www.iccrom.org/publication/first-aid-cultural-heritage-times-crisis-toolkit.

73. ICCROM Regional Centre in Sharjah. (n.d.). https://www.iccrom.org/about/iccrom-sharjah-regional-office

74. ICOMOS. (1987). Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas (Washington Charter). https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/towns_e.pdf

75. ICOMOS. (2011). The Valletta Principles for the Safeguarding and Management of Historic Cities, Towns and Urban Areas. 17th ICOMOS General Assembly. https://civvih.icomos.org/wp-content/uploads/2022/03/Valletta-Principles-GA-_EN_FR_28_11_2011.pdf

76. ICOMOS. (2013). Our Common Dignity—Rights-Based Approaches Working Group. https://openarchive.icomos.org/id/eprint/2896/

77. ICOMOS. (2015). The cultural heritages of water in the Middle-East and the Maghreb. https://openarchive.icomos.org/id/eprint/1572/

78. ICOMOS Canada. (2008). Quebec Declaration on the Preservation of the Spirit of Place. https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-646-2.pdf

79. Isakhan, B., & Meskell, L. (2024). Local perspectives on heritage reconstruction after conflict: A public opinion survey of Aleppo. International Journal of Heritage Studies, 30(7), 821–839. https://doi.org/10.1080/13527258.2024.2342288

80. Jallad, M. (2017). Beirut's Civil War Hotel District: Preserving the World's First High-Rise Urban Battlefield. https://doi.org/10.7916/D84M9GS0

81. Jmour, M. (2021). Challenges and opportunities of historic urban centres: Case study of the Medina of Tunis (Tunisia). UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/canopy/tunis-medina/

82. Jmour, M. (2023). Urban Heritage Atlas: Understanding attributes of historic cities and settlements| Medina of Tunis (Tunisia). UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/urban-heritage-atlas/

83. Jodidio, P. (2018). Cairo: Renewing the Historic City: The Aga Khan Historic Cities Programme. Prestel.

84. Jordanian Department of Statistics. (2019). Jordan in Figures 2019. https://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2/

85. Jordanian Department of Statistics. (2023). Population Estimates of The Kingdom By Municipality And Sex, For End Of Year 2023. https://dosweb.dos.gov.jo/population/population-2

86. Li, L., & Tang, Y. (2023). Towards the Contemporary Conservation of Cultural Heritages: An Overview of Their Conservation History. Heritage, 7(1), 175–192. https://doi.org/10.3390/heritage7010009

87. Macrotrends. (n.d.). Mosul, Iraq Metro Area Population 1950-2024. https://www.macrotrends.net/global-metrics/cities/21536/mosul/population#:~:text=The%20current%20metro%20area%20population,a%203.21%25%20increase%20from%202021.

88. Mallison Architects and Engineers. (n.d.). Western Sudan Community Museum Project. https://www.mallinsonae.com/western-sudan-community-museums

89. Marsden, S., & Spearritt, P. (2021). The Twentieth-Century Historic Thematic Framework: A Tool for Assessing Heritage Places. Getty Conservation Institute. https://www.getty.edu/conservation/publications_resources/pdf_publications/twentieth_century_historic_thematic_framework.html

90. MCC. (2015). Closed Compact Report; Morocco Compact; https://www.mcc.gov/resources/story/section-mar-ccr-artisan-fez-medina-project/

91. Medcities. (2018). Heritage as a means for progress and development in Tunis. MedCities. https://medcities.org/heritage-as-a-means-for-progress-and-developmen-in-tunis/

92. Megdiche-Kharrat, F., Ragala, R., & Moussa, M. (2019). Mapping land use and dynamics of vegetation cover in Southeastern Arabia using remote sensing: The study case of Wilayat Nizwa (Oman) from 1987 to 2016. Arabian Journal of Geosciences, 12(15), 450. https://doi.org/10.1007/s12517-019-4596-5

93. Metropolitan Commitment 2030: A strategy for the city of 5 million. (n.d.). https://pemb.cat/public/docs/133_1p_metropolitan_commitment_2030.pdf

94. Ministry of Culture. (2018). Executive Regulations for Antiquities and Urban Heritage. Laws and Regulations. KSA. https://www.moc.gov.sa/en/Modules/Pages/Regulations

95. Musee D'Archeologie Nationale. (n.d.). "Mosul and its Museum". https://archeologie.culture.gouv.fr/mossoul-museum/en

96. Nablus Municipality. (2011). Nablus: A City Tale. https://nablus.org/images/reports/nablus_city_story_en.pdf.

97. Naima, B. (2021). Community-led initiatives for the rehabilitation and management of vernacular settlements in Oman: A phenomenon in the making. Built Heritage, 5(1), 1–20. https://doi.org/10.1186/s43238-021-00039-5

98. NOUH. (2010). Al-jihaz al-qawmi li'l-tansiq al-hadari, Usus wa ma'ayir al-tansiq al-hadari li'l-mabani wa'l-manatiq al-tarikhiyya wa dhat al-qima al-mutamayyiza. http://www.urbanharmony.org/adela/index.htm

99. NOUH. (2022). Al-jihaz al-qawmi li'l-tansiq al-hadari, Hudud wa usus al-hifaz 'ala mantiqat al-qahira al-tarikhiyya dhat al-qima al-mutamayyiza. http://urbanharmony.org/ar_rules2.htm

100. OECD. (2022). OECD Guidelines for Citizen Participation Processes. OECD. https://doi.org/10.1787/f765caf6-en

101. Organisation of World Heritage Cities (OWHC). (2014). Developing historic cities: Keys for understanding and taking action. OWHC. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000228542

102. Ost, C. (2009). A Guide for Heritage Economics in Historic Cities: Values, indicators, maps, and policies. (Unpublished). Getty Conservation Institute. https://thinkcityinstitute.org/wp-content/uploads/2022/08/Guide-for-Heritage-Economics-in-Historic-Cities.pdf

103. Palestinian Central Bureau of Statistics. (2021). PCBS | Projected Mid -Year Population for Nablus Governorate by Locality 2017-2026. https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=698.

104. Play the City. (n.d.). https://www.playthecity.eu

105. Radoine, H. (2008). Urban Conversation of Fez-Medina: A Post-impact Appraisal. Global Urban Development, v.4, no. 1.

106. Radoine, H. (2013). Conservation-Based Cultural, Environmental, and Economic Development: The Case of the Walled City of Fez. In L. F. Girard, B. Forte, M. Cerreta, P. De Toro, & F. Forte (Eds.), The Human Sustainable City, pp. 586–607. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315198569-27

107. RehabiMed. (2005). RehabiMed Method for the Rehabilitation of Traditional Mediterranean Architecture. Rehabimed.

108. Republic of Tunisia. (n.d.). Law No. 35 (1944).

109. Riwaq - Centre for Architectural Conservation. (n.d.). https://www.riwaq.org/home

110. Rosenzweigova, I., & Skoric, V. (2016). "Civil Participation in Decision-Making Processes in Council of Europe Member States". European Centre for Not-for-Profit Law. https://rm.coe.int/civil-participation-in-decision-making-processes-an-overview-of-standa/1680701801

111. Sachedina, A. (2021). Cultivating the Past, Living the Modern: The Politics of Time in the Sultanate of Oman (1st ed.). Cornell University Press. https://doi.org/10.7591/cornell/9781501758614.001.0001

112. Sarmento, J. (2017). Tourists' walking rhythms: 'Doing' the Tunis Medina, Tunisia. Social & Cultural Geography, 18(3), 295–314. https://doi.org/10.1080/14649365.2016.1174283

113. Saudi Vision 2030. (n.d.). Jeddah Historic District. https://www.vision2030.gov.sa/en/explore/projects/jeddah-historic-district

114. Shin, B., Floch, J., Rask, M., Bæck, P., Edgar, C., Berditchevskaia, A., Mesure, P., & Branlat, M. (2024). A systematic analysis of digital tools for citizen participation. Government Information Quarterly, 41(3), 101954. https://doi.org/10.1016/j.giq.2024.101954

115. Shubbar, F., & Boussaa, D. (2022). The Role of Cultural Heritage Tourism in Regenerating Old Muharraq in Bahrain. Proceedings of the International Conference of Contemporary Affairs in Architecture and Urbanism-ICCAUA, 5(1), 606–616. https://doi.org/10.38027/ICCAUA2022EN0089

116. Sloggett, R., & Scott, M. (2022). Climatic and Environmental Threats to Cultural Heritage (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003163312

117. Soufan, A. (2022). Safeguarding and Developing Urban Heritage of the Arab States in the 21st Century. ARC-WH. https://www.arcwh.org/blog/safeguarding-and-developing-urban-heritage-of-the-arab-states-in-the-21st-century/

118. Srinivas, H. (2015). Financing for Urban Heritage and Conservation. Global Development Research Center. https://www.gdrc.org/heritage/financing-heritage.html

119. SSLH. (n.d.). Safeguarding Sudan's Living Heritage. https://www.sslh.online/en

120. Stadsherstel Suriname. (n.d.). https://stadsherstelsuriname.org

121. State Information Service. (2022). Cairo Governorate. https://www.sis.gov.eg/Story/166905/Cairo-Governorate?lang=en-us

122. Statista. (n.d.). Global tourism industry—Statistics & facts. https://www.statista.com/topics/962/global-tourism/#topicOverview

123. Takween-ICD. (n.d.). https://www.takween-eg.com

124. The European Prize for Public Space. (2018). Le Tramway. https://www.publicspace.org/works/-/project/w009-le-tramway

125. The National Center for Statistics and Information. (2010). Final Results: 2010 Census. https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=Z8IrPfD8tBHwm1UXWqoQRQ%3d%3d

126. The National Center for Statistics and Information. (2021). Detailed Results: Population, Housing and Facilities. https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=FLt1yRlrBjsAOtc4fgSgpA%3d%3d

127. The National Institute of Statistics (INS). (2023). Estimated population January 1st 2023. Statistique Tunisie. https://www.ins.tn/en/publication/estimated-population-january-1st-2023

128. UNESCO. (1972). World Heritage Convention.

129. UNESCO. (2011). Recommendation on the Historic Urban Landscape. UNESCO-WHS.https://whc.unesco.org/document/160163

130. UNESCO. (2013). New Life for Historic Cities: The Historic Urban Landscape Approach Explained. UNESCO-WHC. https://whc.unesco.org/en/activities/727/

131. UNESCO. (2016). The HUL Guidebook: managing heritage in dynamic and constantly changing urban environments: a practical guide to UNESCO's recommendation on the Historic Urban Landscape. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000259684

132. UNESCO. (2022). Reviving the Spirit of Mosul. https://www.unesco.org/sites/default/files/medias/fichiers/2022/07/mosul_20220708_brochure_eng_1_0.pdf

133. UNESCO. (2023A). Overcoming barriers to peace through culture. UNESCO-WHC. https://www.unesco.org/en/articles/cutting-edge-overcoming-barriers-peace-through-culture

134. UNESCO. (2023B). Urban Heritage for Resilience. UNESCO-WHC. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387773

135. UNESCO & The World Bank. (2018). Culture in City Reconstruction and Recovery. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/708271541534427317/culture-in-city-reconstruction-and-recovery

136. UNESCO & UN-Habitat. (2018). The Initial Planning Framework for the Reconstruction of Mosul. UN-Habitat. https://unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-09/initial_planning-framework_mosul-update.pdf

137. UNESCO, ICCROM & ICOMOS. (1994). The Nara Document on Authenticity. https://www.icomos.org/en/charters-and-texts/179-articles-en-francais/ressources/charters-and-standards/386-the-nara-document-on-authenticity-1994

138. UNESCO, ICCROM, ICOMOS and IUCN. (2013). Managing Cultural World Heritage. UNESCO-WHC.

139. UNESCO: ICH. (2022). Mahadra, a community system for transmission of traditional knowledge oral expressions. https://ich.unesco.org/en/RL/mahadra-a-community-system-for-transmission-of-traditional-knowledge-and-oral-expressions-01960?include=film_inc.php&id=73081&width=700&call=film

140. UNESCO-WHC. Aflaj Irrigation Systems of Oman. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/1207/

141. UNESCO-WHC. Arab States. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/arabstates/

142. UNESCO-WHC..As-Salt. https://whc.unesco.org/en/list/689/

143. UNESCO-WHC. Byblos. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/295/

144. UNESCO-WHC Historic Cairo. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/89/

145. UNESCO-WHC. Historic Jeddah, the Gate to Makkah. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/1361/.

146. UNESCO-WHC. Jerusalem. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/tentativelists/1483/

147. UNESCO-WHC. Medina of Fez. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/170/

148. UNESCO-WHC. Medina of Tunis. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/36/

149. UNESCO-WHC. Old City of Jerusalem and its Walls. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/148/

150. UNESCO-WHC. Old City of Mosul. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/tentativelists/6355/

151. UNESCO-WHC. Old Town of Nablus and its environs. https://whc.unesco.org/en/tentativelists/5714/

152. UNESCO-WHC. Pearling, Testimony of an Island Economy. UNESCO World Heritage Centre. https://whc.unesco.org/en/list/1364/

153. UNESCO-WHC. (2021). World Heritage Committee deletes Liverpool—Maritime Mercantile City from UNESCO's World Heritage List. https://whc.unesco.org/en/news/2314

154. UN-HABITAT. (2019). Jeddah, City Profile. https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/04/cpi_profile_for_jeddah_2019.pdf

155. UN-Habitat. (2020). The New Urban Agenda illustrated Handbook. UNESCO-WHS. https://whc.unesco.org/document/160163

156. UN-Habitat. (2016A). City Profile of Mosul, Iraq: Multi-Sector assessment of a city under siege. https://unhabitat.org/sites/default/files/documents/2019-04/un-habitat_mosulcityprofile_lowres_170409_v6.pdf

157. UN-Habitat. (2016B). Habitat III: The New Urban Agenda. UN-Habitat. https://habitat3.org/the-new-urban-agenda/

158. United Nations. (2015). Sustainable Development Goal 11 (Sustainable Cities and Communities). Department of Economic and Social Affairs: Sustainable Development; United Nations. https://sdgs.un.org/goals/goal11#targets_and_indicators

159. URHC. (2012). Urban Rehabilitation of Historic Cairo Project. First Report on Activities. 2010-12. https://www.urhcproject.org/Studies

160. URHC. (2014). Urban Rehabilitation of Historic Cairo Project. Final Report on Activities. URHC Project. https://www.urhcproject.org/Studies

161. Veirier, L., UNESCO, & & UN-Habitat. (2008). Historic districts for all: A social and human approach for sustainable revitalization: Manual for city professionals. UNESCO & UN-Habitat.

162. Welfare Association. (2011). Nablus, Enduring Heritage and Continuing Civilisation—The Revitalization Plan of the Old City. https://s-pass.org/en/mediatheque/27097/nablus-enduring-heritage-and-continuing-civilisation-the-revitalization-plan-of-the-old-city.html.

163. World Bank Group. (2006). Implementation Completion Report on two loans in the amount of Euro 8.9 million to the Kingdom of Morocco and the Municipality of Fes for the Fes Medina Rehabilitation Project. https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/301731468281061054/morocco-fes-medina-rehabilitation-project

164. World Bank Group. (2019). "Cultural Heritage and Urban Development Project: Project Performance Assessment Report" (No. 140539.).

165. World Bank Group. (2020). Project Performance Assessment Report: JORDAN Cultural Heritage, Tourism, and Urban Development Project. http://documents.worldbank.org/curated/en/862751468186252386/Jordan-Cultural-Heritage-Tourism-and-Urban-Development-Project

166. World Economic Forum. (2024a). Turning tourism into development: Mitigating risks and leveraging heritage assets. Industries in Depth. https://www.weforum.org/stories/2024/02/turning-tourism-into-development/#:~:text=Cultural%20and%20historical%20travel%20accounts,to%20ensure%20prosperity%20is%20shared

167. World Economic Forum. (2024b, July 25). From blocked views to free food: How holiday destinations in Japan, Denmark and more are tackling overtourism. Industries in Depth. https://www.weforum.org/stories/2024/07/destinations-overtourism-japan-amsterdam/

168. World Population Review. (2024). Jeddah. https://worldpopulationreview.com/cities/saudi-arabia/jeddah

169. Yamamoto, E. M. S., Sayama, T., & Takara, K. (2021). Impact of Rapid Tourism Growth on Water Scarcity in Bali, Indonesia. Indonesian Journal of Limnology, 2(1), 1–16. https://doi.org/10.51264/inajl.v2i1.14

170. Zukin, S. (2010). Naked City: The Death and Life of Authentic Urban Places (1st ed.). Oxford University Press.

171. (n.d.). قرار مجلس مدينة حلب رقم 55 لعام 2020. https://alp-city.sy/dataBank/show/11/1999

All non-attributed images used in this document have been legally procured from the following sources:

www.elements.envato.com
www.shutterstock.com

Scan the QR code to stay up to date with our latest publications

Follow us for updates on
urban development and municipal innovation

@arab_urban
@arab_urban_sa
/araburban
/araburban
/@arab_urban

المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.



المعهد العربي لإنماء المدن
Arab Urban Development Inst.